اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (36) يناير 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

ملف العدد > صـ 37

من منعطف 2024 إلى أفق المجهول 2025:

بداية جديدة أم إصدار محدث؟

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عدن - اليمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

تطورات اقتصادية

- تحليل أسعار الصرف لشهر ديسمبر 2024 < 13
- التجارة الدولية في السنوات الخمس القادمة.. كيف ستكون؟ د. جلال حاتم < 16
- واقع الاقتصاد اليمني وآفاق المستقبل. د/ محمد علي قحطان < 20
- التنمية الاقتصادية المحلية في اليمن.. المسؤولية المشتركة لمختلف القطاعات - أ. حسين صالح التام < 28
- تأخر صرف المرتبات يضع الموظف بين مطرقة الحاجة وسندان الديون - فواز الحنشي < 30

مقالات اقتصادية

- من منعطف 2024 إلى أفق 2025 بداية عام جديدة أم إصدار محدث؟ - د. أحمد مبارك بشير < 37
- العلاقة بين صناعة الأسمنت والبيئة - د. حسين الملعسي < 40
- آنسنة الخدمات المصرفية الالكترونية ودورها في تحقيق الشمول المالي - بخوش بلال < 42
- أنظمة الأمن والسلامة وحماية المنشآت - م. علي سعيد صالح < 44
- التغير المناخي وفرص الاستثمار - راشد حازب < 47
- التسويق بالقصص في البنوك؛ قصة العميل رقم (1) "البنك نموذجا" - مامور فوضيل < 50
- أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (دراسة تطبيقية في الجمهورية اليمنية (2003 - 2022) - د. سارة خدابخش < 52

من أوراق عمل ورش الرابطة

- تأثير الحرب على تحصيلواستخدام الموارد المالية للحكومة - بهية حسن السقاف < 59
- بيئة الاستثمار في اليمن - د. بثينة السقاف < 63

تطورات أسعار السلع < 33

أزمات اقتصادية معاصرة

- إجراءات قاسية لإنقاذ الاقتصاد الارجنتيني.. فهل يفعلها خافيير ميلي - د. سامي محمد قاسم < 55

الاقتصاد والناس

- آثار توقف دفع الأجور في اليمن - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية < 82

هيئة التحرير:

رئيس التحرير
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

آفاق الاقتصاد اليمني في العام 2025

■ نتوقع تزايد التحديات الاقتصادية والإنسانية في اليمن حدة في العام 2025 إلا إن الفرصة لا تزال قائمة لتغيير هذا المسار من الهبوط في حال تغيير الأوضاع الاقتصادية الحالية الى الافضل

يتوقف مصير الاقتصاد اليمني في العام 2025 على العديد من العوامل بما في ذلك التطورات السياسية والاستقرار الأمني والمساعدات الدولية وتطور البنية التحتية

ويتوقف وضع الاقتصاد اليمني في العام 2025 على عدد من المؤثرات ومنها:

• الوضع السياسي والأمني فاستمرار النزاع أو تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية سيحدد استقرار اقتصاد البلاد من عدمه

• الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة فإذا تم التركيز على إصلاح مؤسسات الدولة وتفعيل دور البنك المركزي يمكن أن يساعد ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي كما ان مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية يمكن أن يرفع من كفاءة استخدام الموارد المالية للدولة

• مدى الحصول على المساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي فخلال السنوات السابقة اعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الدعم الدولي وعليه فإن تعزيز الثقة بين المجتمع الدولي والحكومة اليمنية يمكن أن يؤدي إلى زيادة التمويلات والمساعدات، كما ان امكانية استقطاب استثمارات أجنبية لإعادة إعمار البنية التحتية سوف يساعد في تنشيط الاقتصاد

• مدى قدرة الحكومة على استخدام وإدارة الموارد الطبيعية بفعالية فإذا تم تحسين استغلال الموارد النفطية والغازية فقد يساهم ذلك في رفع عائدات الدولة وتجاوز الازمة المالية الخانقة

• تنشيط قطاع الزراعة والثروة السمكية قد يكون خطوة فعالة لتنويع الاقتصاد ومعافاته

• سيزداد سوء الأوضاع الإنسانية إذا استمر الوضع الاقتصادي كما هو بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاخرى والذي يعيق رفع مستوى الإنتاجية وتنمية الاقتصاد

وعليه يمكن القول انه إذا تحقق استقرار سياسي وأمني وزادت الاستثمارات والمساعدات فقد يشهد الاقتصاد تحسنًا تدريجيًا في 2025.

ان افاق الاقتصاد اليمني في 2025 يعتمد على تضافر الجهود المحلية والدولية لتحقيق استقرار شامل وبناء نظام اقتصادي مستدام

وعليه تمثل فرص التعافي الاقتصادي في اليمن في العام 2025 في المحددات التالية:

• الانتقال من حالة الحرب الى تحقيق سلام دائم

• تحسين الخدمات الأساسية.

• حصول الحكومة على دعم اقتصادي من قبل المجتمع الدولي

• تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية

من وجهة نظرنا ليس من السهولة بمكان تجاوز كل تلك العقبات وتحويل التحديات الى فرص والفرص الى مكاسب في ظل طبيعة البيئة الحالية وسوء ادارة الدولة والمجتمع وانعدام الثقة وتركيز القوى المتصارعة على تحقيق سيطرة اقتصادية واهمال الازمات الاقتصادية والانسانية

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

مـــن نحـــــن؟

نبـــذة عـــــن التأسيس:

تأسســت مجموعــة رابطــة الاقتصاديــن علــى تطبيق الواتســاب من قبل د. حســين الملعسي رئيس قســم الاقتصاد الدولي فــي كلية الاقتصــاد والعلوم السياســية/ جامعــة عــدن، حيــث لقــت الفكــرة استحســانا لدى المؤسســون الأوائل الذين انضموا إلــى المجموعــة مــن الأكاديميين ورجــال المال والأعمال والإعلاميين والمســؤولين التنفيذيين، والذيــن بمجموعهــم شــكلوا النــواة الأولــى لرابطــة الاقتصاديين.

وفــي تاريــخ 7 مــارس عــام 2022 تــم تأســيس مؤسســة الرابطــة الاقتصاديــة كمؤسســة رســمية تعمــل وفقــاً لتصريح مزاولة النشــاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشــؤون الاجتماعيــة والعمل

الرسالة:

تســعى الرابطــة أن تكــون منبــرًا اقتصاديًــا لكل المهتميــن في الشــأن الاقتصادي، في إطار شــراكة تســعى إلى معافــاة الاقتصــاد، وتقديــم مقترحات بالحــلول والمعــالجات للمشكــلات الاقتصــادية، كإسهام في تحقيق النمــو الاقتصادي، وتحسين بيئــة الأعمال علــى طريق النمو المســتدام

الرؤيــة:

خلق شــراكة مجتمعيــة رائدة، والعمــل الجماعي لإيجــاد حلــول مبتكــرة للمشــكــلات الاقتصاديــة، ووضــع أســس علميــة للشــراكة بيــن الدولــة والقطــاع الخــاص؛ لتحقيق شــــــروط معقولة لمعافــاة الاقتصــــــــاد

القيــم:

يحكم عمل المؤسســـــة منظومة من القيـــــم والتي تتجســـــــد فـــي المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبـــــــادرة والعمل الجماعـــــــي

الأهـــداف:

- تشــجيع قيام شــراكة مجتمعية تســهم فــي إعادة بنــاء الاقتصــاد الوطنــي من أجــل الاســتفادة من كل الطاقــات المتاحة فــي المجتمع
- المســاهمة فــي دراســة المشــكلات الاقتصاديــة وتقدم حلول ومعالجات تســاعد في خلــق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المســاهمة فــي تنفيذ المشــروعات التــي تتبناها المنظمــات الدوليــة في مجــال التنميــة المجتمعية
- إعــداد الدراســات والبحــوث الاقتصاديــة بما فيه خدمة رجــال الأعمــال وتنمية اقتصــاد البلاد.
- تبنــي عقــد الــورش والنــدوات والمؤتمــرات المتخصصــة فــي مجــالات الاقتصــاد والتنميــة
- العمــل على إصــدار دورية خاصة للرابطة تنشــر فيهــا نتاج الحلقــات النقاشــية والــورش والمؤتمرات المتخصصة وإشــهار التجارب الناجحــة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشــية عبــر مجموعــة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشــاكل الاقتصادية الراهنة والخــروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسســة
- تنشــيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العــام وتطور علاقــات مع منظمــات المجتمــع المدني المناظــرة محلية ودولية
- الســعي للإســهام الفعــال مــع الجهات الرســمية لوضــع السياســات والأجــراءات والقوانيــن المنظمة للنشــاط الاقتصادي في البلاد بما يســاعد على تحســين بيئــة الأعمال
- تقديــم الإستشــارات الاقتصادية لأعضــاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشــاء منصــات إلكترونيــة للرابطة تعكــس رؤيتها ورســالتها وأهدافها وأنشــطتها المختلفة

- تنشــيط الحوارمع المهتمين في الشــأن الاقتصادي العام وتطوير علاقــات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: **(98600)**

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن التجارية
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جوار القطيس
TaibatAdenTrading
taibataden84
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKi كاك بنكي

كاك حوالة CAC TRANSFER

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

الطاقة المتجددة

الأنظمة الأمنية

مولدات كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

الاسقف المستعارة

YEMEN ITALIAN ALUMINUM CO.LTD.
الشركة اليمنية الإيطالية للألمنيوم المحدودة

Advantech أدفانتك
أنظمة أمنية
Security Systems

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

aggreko
تأجير مولدات كهرباء
Power Rental

LG Hausys
Surface Materials
رخام صناعي

الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

KJ POWER GENERATOR

Honeywell

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه

+967 781 718 255
+967 02 - 247721

www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

تطورات
اقتصادية

تقرير أسعار صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر ديسمبر 2024

إعداد:
د. نهال علي عكبور
أ. نصر السناني

من خلال الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار صرف العملات الأجنبية لشهر ديسمبر 2024م نلاحظ شبة استقرار للريال اليمني مقابل سعر صرف العملات الأجنبية، فقد متوسط سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار والريال السعودي بحوالي 2064 و540 ريال يمني على التوالي

كما تأرجح صعودًا وهبوطًا بين أدناها 539 وأعلاها 541 ريال يمني مقابل الريال اليمني، وأدناها 2059 واعلاها 2069 ريال يمني مقابل الدولار

ومازالت الفجوة متفاقمة بين محافظتي عدن وصنعاء بسبب اختلاف السياسات المتبعة بين البنكي المركزي في عدن وصنعاء، فقد ببلغ أعلاها 282.95 و282.31 ريال يمني مقابل الريال السعودي والدولار على التوالي

الشكل رقم (١) الموضح لحركة اسعار بيع وشراء الريال السعودي لشهر ديسمبر ٢٠٢٤

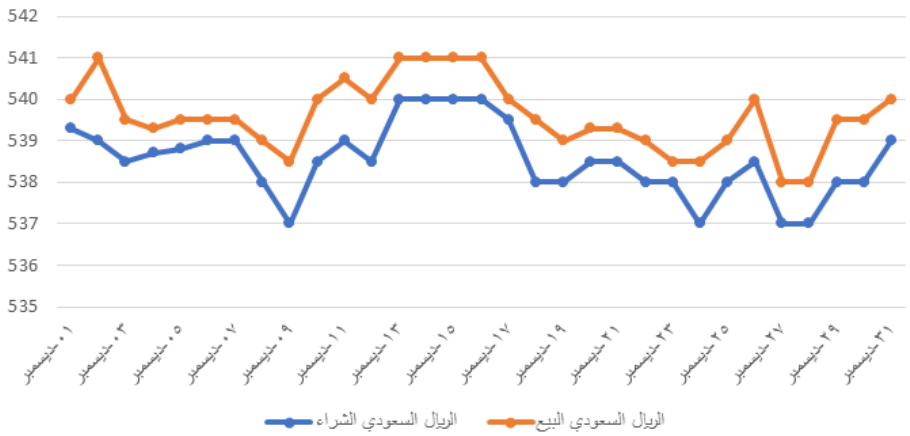

الشكل رقم (٢) الموضح لحركة بيع وشراء العملات الاجنبيه في اليمن لشهر ديسمبر لعام ٢٠٢٤

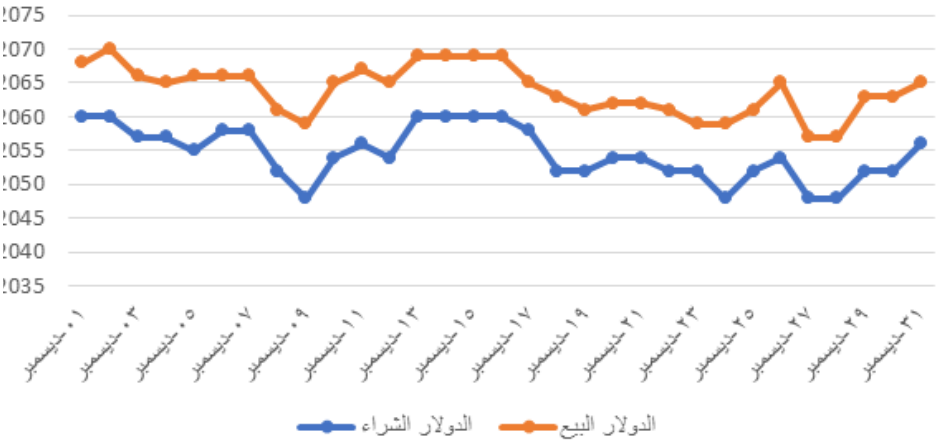

الشكل رقم (٣) الموضح لحجم الفجوة بين المحافظتي عدن/ صنعاء لشهر ديسمبر لعام ٢٠٢٤

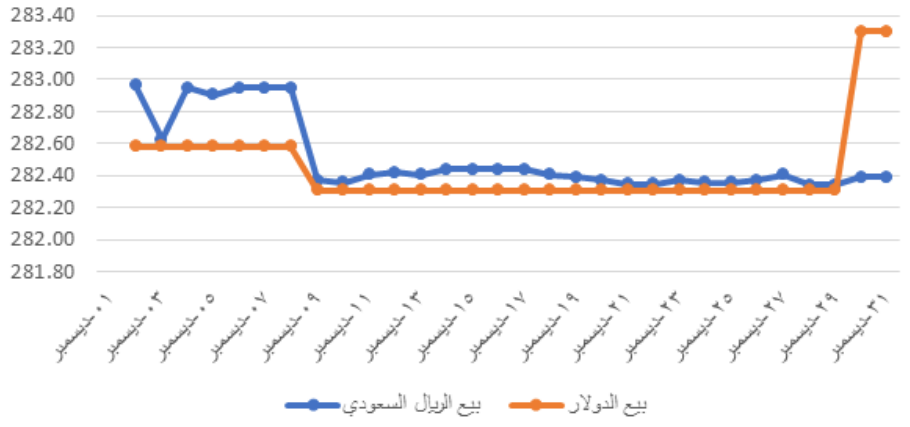

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهرديسمبر لعام2024م

أسعار السوق - محافظة عـدن　　أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	ديسمبر	539.3	540	2060	2068	139.9	140.1	534	536
02	ديسمبر	539	541	2060	2070	139.9	140.1	534	536
03	ديسمبر	538.5	539.5	2057	2066	139.9	140.1	534	536
04	ديسمبر	538.7	539.3	2057	2065	139.9	140.1	534	536
05	ديسمبر	538.8	539.5	2055	2066	139.9	140.1	534	536
06	ديسمبر	539	539.5	2058	2066	139.9	140.1	534	536
07	ديسمبر	539	539.5	2058	2066	139.9	140.1	534	536
08	ديسمبر	538	539	2052	2061	139.8	140.2	534	536
09	ديسمبر	537	538.5	2048	2059	139.8	140.2	534	536
10	ديسمبر	538.5	540	2054	2065	139.8	140.2	534	536
11	ديسمبر	539	540.5	2056	2067	139.8	140.2	534	536
12	ديسمبر	538.5	540	2054	2065	139.8	140.2	534	536
13	ديسمبر	540	541	2060	2069	139.8	140.2	534	536
14	ديسمبر	540	541	2060	2069	139.8	140.2	534	536
15	ديسمبر	540	541	2060	2069	139.8	140.2	534	536
16	ديسمبر	540	541	2060	2069	139.8	140.2	534	536
17	ديسمبر	539.5	540	2058	2065	139.8	140.2	534	536
18	ديسمبر	538	539.5	2052	2063	139.8	140.2	534	536
19	ديسمبر	538	539	2052	2061	139.8	140.2	534	536
20	ديسمبر	538.5	539.3	2054	2062	139.8	140.2	534	536
21	ديسمبر	538.5	539.3	2054	2062	139.8	140.2	534	536
22	ديسمبر	538	539	2052	2061	139.8	140.2	534	536
23	ديسمبر	538	538.5	2052	2059	139.8	140.2	534	536
24	ديسمبر	537	538.5	2048	2059	139.8	140.2	534	536
25	ديسمبر	538	539	2052	2061	139.8	140.2	534	536
26	ديسمبر	538.5	540	2054	2065	139.8	140.2	534	536
27	ديسمبر	537	538	2048	2057	139.8	140.2	534	536
28	ديسمبر	537	538	2048	2057	139.8	140.2	534	536
29	ديسمبر	538	539.5	2052	2063	139.9	140.1	534	537
30	ديسمبر	538	539.5	2052	2063	139.9	140.1	534	537
31	ديسمبر	539	540	2056	2065	139.9	140.1	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة أولاد الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

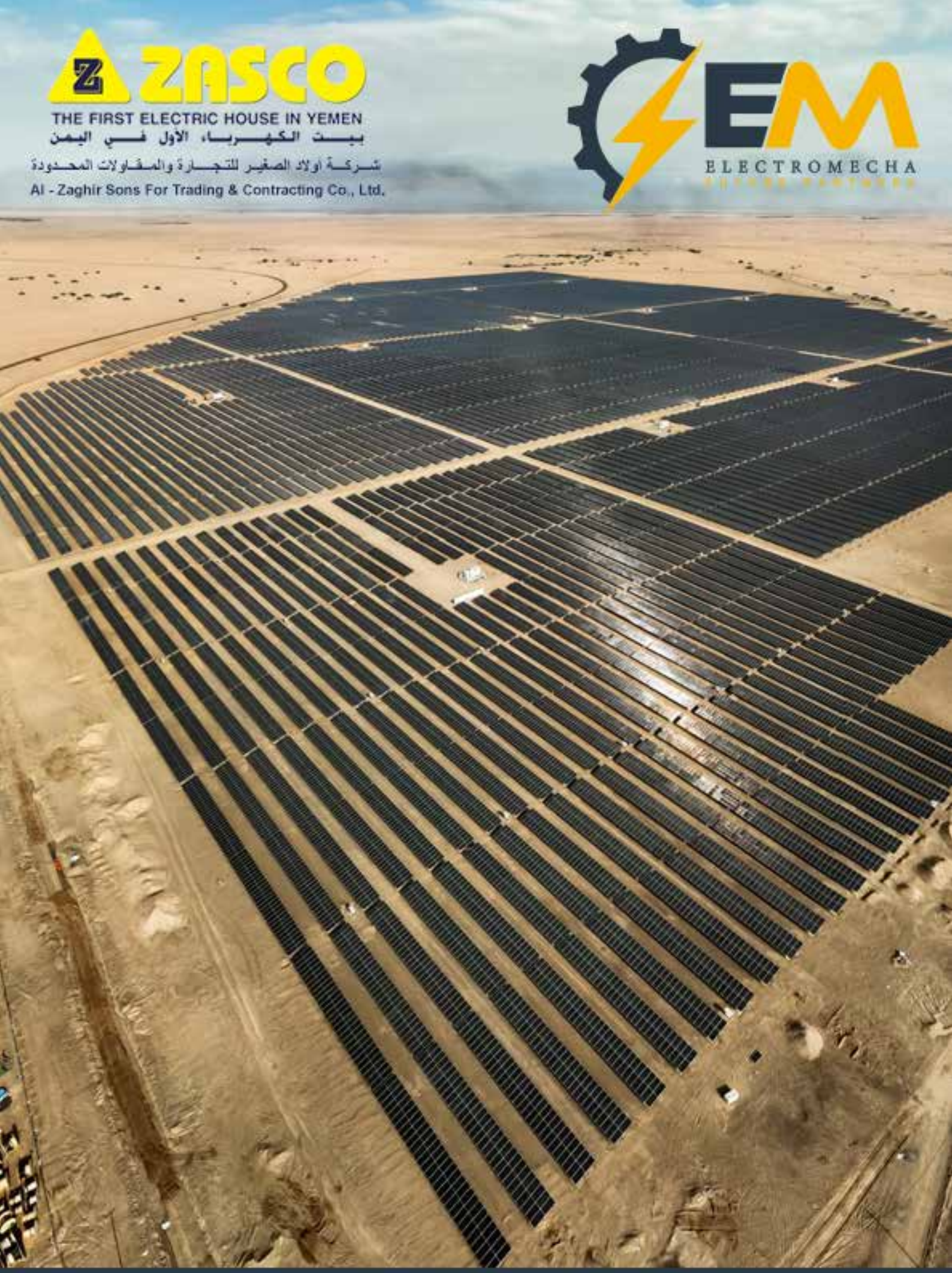

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

التجارة الدولية في السنوات الخمس القادمة.. كيف ستكون؟

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
أكاديمي وخبير اقتصادي

■ قبل قرابة أسبوعين سألني أحد الزملاء – وكان بالمناسبة أحد طلبتي في الماجستير – قائلاً: ما هي التوقعات لحالة التجارة الدولية في السنوات الخمس المقبلة؟

حينها قررت أن تكون الإجابة على سؤاله هو موضوع مقالتي لمجلة "الرابطة الاقتصادية" للعدد (36).

إن الكتابة عن حالة "التجارة الدولية" في السنوات الخمس القادمة دفعتني إلى أن أدرس دراسةً مستفيضةً عدداً من الوثائق الصادرة عن المؤسسات والمراكز والمنظمات والشركات ذات الصلة، ومنها تقارير صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، وشركات تعنى بأبحاث السوق مثل Fortune Business Insights وشركة جارتنر وهي شركة أمريكية للأبحاث والاستشارات التكنولوجية مقرها في ستامفورد بولاية كونيتيكت، تجري أبحاثاً حول التكنولوجيا وتشارك هذه الأبحاث من خلال الاستشارات الخاصة وكذلك البرامج التنفيذية والمؤتمرات، وقد بدأت في الآونة الأخيرة طرح دراسات تتعلّق بسلاسل التوريد ومشكلاتها وإعادة تشكيلها

وبناءً عليه، يمكن القول بأن ملامح حالة التجارة الدولية على مدى السنوات الخمس المقبلة تتشكّل من خلال عدة مرتكزات، بما في ذلك الظروف الاقتصادية العالمية، والتوترات الجيوسياسية، والقرارات التي تتخذها الدول التجارية الكبرى.

وفيما يلي بعض التوقعات للتجارة الدولية بناءً على ما سبق، وفي ضوء المستجدات:

أولاً: قد يكون لاتجاه السياسة التجارية الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة آثارٌ كبيرة. وإذا استمرت السياسات الحمائية أو تكثفت، فقد

يـؤدي ذلك إلى فـرض تعريفات جمركية انتقاميـة وتقليـص التجـارة العالمية. وعلـى العكس مـن ذلك، فـإن التحرك نحـو تقليـل الحواجـز التجاريـة وحل النزاعـات التجارية الجاريـة، وخاصة مـع الصيـن والاتحـاد الأوروبـي، من شـأنه أن يعزّز أحجام التجـارة العالمية

ثانيـاً: سـيكون هناك تركيـز متزايد علـى نقـل القـدرات التصنيعيـة إلـى المناطـق القريبـة أو إعـادة نقلها إلى الداخل مـن قبـل الاقتصـادات الكبرى لتقليـل الاعتمـاد علـى الموردين البعيديـن

ثالثاً: يمكن أن يؤدي تسـريع التحول الرقمـي عبـر الصناعـات إلـى تعزيز التجارة في الخدمـات، وخاصة الخدمات الرقميـة. ومـن المرجـح أن تشـهد التجارة الإلكترونيـة والمحتوى الرقمي والخدمات المتعلقـة بالذكاء الاصطناعي والتقنيـات الأخرى نمـواً لافتاً

رابعـاً: أتوقّع أن يكون هنـاك تركيزٌ متزايـد علـى الاسـتدامة والانتقـال إلـى اقتصـاد منخفض الكربـون. ومن المرجـح أن يؤثـر هـذا التحـول على سياسـات التجـارة، مـع الزيـادات المحتملـة فـي تجـارة تقنيـات الطاقة المتجـددة والمركبـات الكهربائيـة والمنتجـات المعتمـدة للاسـتدامة

خامسـاً: يمكـن أن تؤثـر التوترات المسـتمرة بيـن القـوى الاقتصاديـة الكبرى، مثـل الولايات المتحدة والصين، علـى تدفقات التجـارة. وسـوف يكون تطـور هـذه العلاقـات في ظـل القيادة السياسـية الجديـدة أمرًا بالـغ الأهمية في تشـكيل ديناميكيات التجارة الدولية

قطاع التكنولوجيا في إطار التجارة الدولية

دعونـا نأخـذ قطاعـاً حيويـاً واحداً في إطـار التجارة الدولية، ونحاول أن نشـير إلى أبرز ملامحه المسـتقبلية في السـنوات الخمس المقبلة

أحـد القطاعـات الحيويـة التي يجب مراعاتهـا فـي إطـار التجـارة الدولية على مـدى السـنوات الخمـس المقبلة هـو قطـاع التكنولوجيـا، مـع التركيز بشـكل خاص علـى أشـباه الموصلات، هي عبـارة عـن مُنتَـج يتكـون عادة من السـيليكون. وبحسـب الخبراء، فإن الرقائـق اللإلكترونيـة تقـوم بتوصيل الكهرباء بشـكل أكثر من العـازل (in-sulator)، كالزجاج مثلاً، ولكن بشـكلٍ أقل مـن الموصل النقـي (Pure con-ductor)، مثل النحـاس أو الألومنيوم

ويمكـن تغييـر خصائصهـا عـن طريـق إدخال بعض الشـوائب، تسـمى "المنشـطات" (doping)، لتلبيـة الاحتياجات المحـددة للمكون الإلكتروني الـذي مـن المفتـرض اسـتخدامها له

هـذه الصناعـة بالغة الأهميـة لأنها تدعـم العديـد مـن التقنيات الأساسـية للاقتصـادات الحديثـة، بمـا فـي ذلك الإلكترونيات الاسـتهلاكية، والاتصالات، وتقنيات السـيارات

النظرة المستقبلية لقطاع أشباه الموصلات في التجارة الدولية:

مـن المتوقـع أن يسـتمر الطلـب على أشـباه المـوصلات فـي الارتفاع، مدفوعـاً بنمو إنترنت الأشـياء (IoT)، والذكاء الاصطناعـي (AI)، واتصالات الجيـل الخامـس، والابتكار المسـتمر في صناعات الإلكترونيات الاسـتهلاكية والسـيارات. حيـث تعتمـد كلٌّ من هذه المجـالات بشـكلٍ كبيرٍ علـى تكنولوجيا أشـباه المـوصلات المتقدمـة للعمـل والابتكار

والجميـع يعلم بـأنَّ صناعة أشـباه المـوصلات واجهت اضطرابـاتٍ كبيرةً فـي سلسـلة التوريـد أثنـاء جائحـة كوفيـد19-، وفي حالات الحـروب، مما كشـف عن نقـاط ضعفٍ بسـبب تركيز الإنتـاج فـي مواقـع جغرافيـة محددة، وخاصـة في آسـيا.

وتأسيسـاً علـى ذلـك، هنـاك تحول مسـتمر مـع الاسـتثمارات الكبيـرة المخطـط لهـا فـي الولايـات المتحدة وأوروبـا لإنشـاء مراكز تصنيـع أكثر تنوعـاً مـن حيـث الجغرافيـا، لتعزيز مرونـة سلسـلة التوريـد والحـدّ من الاعتمـاد علـى منطقـة واحدة

وفـي ظـلّ اسـتمرار التوتـرات بين الولايـات المتحـدة والصين بدأ مشـهد جديـد لصناعة أشـباه المـوصلات في الظهـور، وخاصة مـع قيـام الولايات المتحدة بتنفيـذ ضوابط التصدير والقيود الأخـرى على مبيعات أشـباه الموصلات للشـركات الصينيـة. ومـن المرجح أن

تستمر هذه التدابير أو تتطور، مما يؤثر على تدفقات واستراتيجيات التجارة العالمية داخل القطاع

كما يلاحظ بأنَّ هناك تركيزاً متزايداً على البحث والتطوير لدفع حدود ما هو ممكن مع تكنولوجيا أشباه الموصلات، بما في ذلك الجهود المبذولة للتغلب على القيود المادية للرقائق القائمة على السيليكون وتطوير مواد وتصميمات جديدة، مثل تقنيات كربيد السيليكون والجاليوم نيتر يد

ومن المهم الإشارة إلى أن عودة الرئيس المنتخب ترامب إلى المشهد السياسي، قد تترتب عليه تحولات في سياسات التجارة الأمريكية التي تؤثر على صناعة أشباه الموصلات. كانت السياسات السابقة تشمل التعريفات الجمركية والحواجز التجارية التي يمكن إعادة النظر فيها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنفيذ سياسات تدعم التصنيع المحلي، مثل الإعانات أو الحوافز الضريبية، لتشجيع الإنتاج المحلي والحدّ من الاعتماد على الواردات

إن تطور قطاع أشباه الموصلات سوف يؤثر بشكل كبير على ديناميكيات التجارة العالمية والتقدم التكنولوجي والاستراتيجيات الجيوسياسية. وبما أن هذه الصناعة تشكل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، فإن تطوراتها سوف تتردد في جميع القطاعات التي تعتمد على الإلكترونيات المتقدمة والتقنيات الرقمية

أرقام ودلالات

1- يشير تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى أن الاقتصاد الرقمي ينمو بنسبة 10٪ سنويًا، وهو أسرع بكثير من الاقتصاد العالمي الأوسع. إن هذا النمو السريع يعزز التجارة الرقمية، وخاصة في الخدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوسبة السحابية، والمحتوى الرقمي

2- من المتوقع أن ينمو السوق العالمي للتكنولوجيا الخضراء بشكلٍ كبير. على سبيل المثال، من المتوقع أن يصل حجم سوق المركبات الكهربائية وحدها إلى أكثر من 800 مليار دولار بحلول عام 2027، وفقًا لتقرير أبحاث السوق الصادر عن Fortune Business In-sights ومن المرجح أن يؤثر هذا التحول نحو التقنيات المستدامة على أنماط التجارة، مع التركيز بشكل أكبر على السلع والتقنيات الخضراء

3- أظهر استطلاع أجرته شركة Gartner أن 33٪ من قادة سلسلة التوريد نقلوا أعمالهم خارج الصين أو خططوا للقيام بذلك منذ عام 2023، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تنويع المخاطر بعد جائحة COVID-19. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حيث تسعى الشركات إلى التخفيف من الاضطرابات المستقبلية من خلال تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها

ما مدى انعكاس هذا على حالة التجارة في اليمن؟

إن تأثير اتجاهات صناعة أشباه الموصلات العالمية على تجارة اليمن سيعتمد إلى حدٍّ كبير على كيفية تفاعل اليمن مع قطاع التكنولوجيا الأوسع وديناميكيات التجارة العالمية. ونظراً للتحديات الاقتصادية والجيوسياسية الحالية التي تواجه اليمن، بما في ذلك الصراع المستمر والبنية التحتية الصناعية المحدودة، والفساد المستشري، بل وغياب أي إرادة حقيقية للإصلاح ومحاربة الفساد من قبل الحكومات المتعاقبة، فإن التأثير المباشر قد يكون محدوداً إلى حد ما. ومع ذلك، هناك آثار أوسع نطاقاً تستحق النظر

فاليمن تعتمد كالعديد من البلدان النامية، بشكلٍ كبيرٍ على التكنولوجيات المستوردة للاتصالات، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية الحكومية. وقد تؤثر التغييرات في سوق أشباه الموصلات العالمية، مثل تقلبات الأسعار أو اضطرابات سلسلة التوريد، على توافر وتكلفة هذه التقنيات الحيوية في اليمن

ويمكن للتقدم في تكنولوجيا أشباه الموصلات أن يعزز البنية التحتية للاتصالات في اليمن إذا تم الاستثمار في تحديث وتوسيع هذه البنية التحتية. ويمكن أن تسهل الاتصالات المحسنة الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتعليم عبر الإنترنت، والتي تعد حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

كما يمكن أن تستفيد اليمن بشكلٍ غير مباشر من الاتجاهات العالمية في صناعة أشباه الموصلات من خلال المساعدات الإنسانية والتنموية. فمثلاً، قد تستفيد البرامج التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية التكنولوجية في اليمن من التقنيات الأكثر فعالية من حيث التكلفة أو المتقدمة التي أصبحت ممكنةً بفضل الابتكارات والكفاءات في قطاع أشباه الموصلات

وإذا تحسَّن الاستقرار، وبدأت إصلاحات حقيقية، حينها يمكن لليمن استكشاف الفرص لتطوير القطاعات المرتبطة بشكل غير مباشر بصناعة أشباه الموصلات، مثل تجميع أو تصنيع الأجهزة الإلكترونية، على الرغم من أن هذا يتطلب استثماراً كبيراً في المهارات والبنية الأساسية والأطر التنظيمية

دعونا نعترف بأن اليمن وخلال الفترة القادمة ستكون مشغولة بإعادة بناء اقتصادها وحل النزاعات السياسية إذا سُمِحَ لها بذلك، خاصة وأننا نعلم بأنَّ الانخراط بشكل أعمق في التجارة العالمية، وخاصة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، سوف يتطلب تنميةً كبيرةً للبنية الأساسية المادية ورأس المال البشري. ومع ذلك، هناك قطاعات واعدة في اليمن لديها القدرة على تحقيق تطورات إيجابية خلال السنوات الخمس المقبلة، شريطة أن يكون هناك تحسن في الوضع الأمني وتنفيذ إصلاحات حقيقية غير شكلية، وتوفير الاستثمارات اللازمة. ويمكن لهذه القطاعات أن تساعد في دفع عجلة التعافي الاقتصادي وتوفير فرص العمل كالزراعة والطاقة المتجددة ومصائد الأسماك، والاتصالات، والسياحة، والخدمات.

واقع الاقتصاد اليمني وآفاق المستقبل

ورقة علمية مقدمة لفعالية منظمة الأكاديميين
والمهنيين اليمنيين - 4 يناير 2025

■ أ.د. محمد علي قحطان
استاذ الاقتصاد / جامعة تعز

■ تناقش هذه الورقة النقاط التالية :

■ التغير في سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، خلال الفترة (1990 - 2024)

■ الطرق المقترحة لمواجهة انهيار سعر صرف العملة الوطنية

■ الآفاق المستقبلية للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الفقرة الأولى:

التغير في سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 - 2024)

شهدت اليمن نهوضا واستقرارا اقتصاديا ومعيشيا خلال فترة الاربع سنوات(1990 - 1994) التي أعقبت تحقيق الوحدة اليمنية وقيام دولة الجمهورية اليمنية. إذ تم دمج اقتصاد دولتين (الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في كيان اقتصادي واحد وبالتالي أدى ذلك إلى تعزيز للوضع الاقتصادي اليمني ابرز ملامحه الاستثمارات في مجالي إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسال وتصديره. إذ شكلت صادرات النفط والغاز ما نسبته 90 % من إجمالي الصادرات اليمنية كما شكلت عائداتها لخزينة الدولة ما نسبته 70% من إجمالي الإيرادات العامة في ألموازنة العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى استقرار اقتصادي ملحوظ دام لأربع سنوات، قبل أن تنفجر الحرب الداخلية بين شريكي تحقيق الوحدة وهما في مرحلة إعادة بناء الدولة اليمنية بالاسس المتفق عليها . تلك الحرب المتفجرة في عام 1994، والتي نتج عنها ملاحقة قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، واخراجهم من السلطة ثم انفراد المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس الراحل علي

عبدالله صالح بالسلطة . وذلك في عام 1997، بعد شراكة دامت حوالي أربع سنوات بين تنظيمي المؤتمر والإصلاح وهما التنظيمان اللذان قادا حرب عام 1994 ضد الحزب الاشتراكي اليمني وفرض أسس جديدة لدولة الوحدة بالقوة بعد أن كانت قد تحققت سلما وبدأ بإعادة البناء طبقا للوثيقة الدستورية لدولة الوحدة. ويمكن القول بأن أحداث حرب عام 1994، قد شكلت انعطافا حادا نحو التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يمكننا قياسها من خلال مؤشر التدهور لقيمة العملة الوطنية (الريال اليمني) مقابل العملات الأجنبية وأهمها الدولار الأمريكي. وذلك حسب البيانات الرسمية للبنك المركزي اليمني والتي تسنى لنا الحصول عليها من مكتب الجهاز المركزي للإحصاء في محافظة تعز. وذلك كما يلي:

جدول يوضح متوسط سنوي لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني للفترة (1990 - 2024)

العام	سعر الصرف
1990	12
1995	50
1996	100
1997	123
2000	144
2004	199
2007	200
2010	240
2013	215
2015	250
2016	350
2017	450
2018	555
2019	600
2020	739
2021	1017
2022	1129
2023	1372
2024	2000

المصدر : مكتب الإحصاء بتعز

نستخلص من بيانات الجدول، الاتي:

• استقرار لسعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990 - 1994) وهي الفترة التي أعقبت إعلان دولة اليمن الموحدة (الجمهورية اليمنية). بما يشير إلى حدوث استقرار اقتصادي خلال تلك الفترة منذ العام الأول للوحدة وحتى تفجرت الأوضاع السياسية بحرب عام 1994. إذ عاد التدهور السنوي المضطرب من جديد للوضع الاقتصادي ابتداء من العام 1995. فقد سجلت نسبة التدهور للريال اليمني مقابل الدولار في هذا العام نسبة عالية جدا تقدر بنحو 76% ، حسب معطيات الجدول . كما تشير بيانات الجدول إلى تراجع إيجابي لسعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار في عامي (2013 و2014)

ويعود السبب في ذلك إلى اتفاق نقل السلطة من الراحل علي عبدالله صالح لخلفه عبدربه منصور هادي، طبقا للمبادرة الخليجية التي أعقبت ثورة فبراير 2011.

• تشير بيانات الجدول إلى تذبذب حاد في سعر الصرف منذ عام 2015

. ويعود ذلك إلى انقلاب سبتمبر 2014 وما تلاه من حرب متواصلة منذ ذلك العام وحتى وقتنا الحاضر، الأمر الذي يعكس مستوى التدهور الاقتصادي والإنساني الذي شهدته اليمن والذي تسبب بوصول اليمن إلى الوضع الحالي الموصوف بحالة الانهيار الاقتصادي والإنساني ومشاهد الركود الاقتصادي والكساد.

• نستخلص من بيانات الجدول أيضا هبوط حاد للقيمة الشرائية للريال اليمني في العام الحالي مقارنة باعوام استقرارة قبل حرب عام 1994 . إذ يمكن القول استنادا لبيانات الجدول بأن الريال اليمني فقد من قيمته خلال الفترة (1994 - 2024) مانسبته 97.5%. وهذا ما يشير إلى حالة الأنهيار التام للوضع الاقتصادي والإنساني. الذي أبرز ملامحة الركود الاقتصادي والكساد في الأعوام الماضية

الفقرة الثانية:

الطرق المقترحة لمواجهة انهيار سعر صرف العملة الوطنية

من الناحية النظرية في حالة انتهاج مبادئ الحرية الاقتصادية يتوجب حضور فاعل للدولة ممثلة باجهزتها المالية والنقدية، بحيث يتم متابعة التحولات والتقلبات الاقتصادية ويتم مواجهتها وبما يؤدي إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي

نلاحظ في الحالة اليمنية غياب ملحوظ للدور الفاعل للدولة في مواجهة التقلبات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي منذ قيامها في عام 1990 وبالخصوص بعد حرب عام 1994 التي أعقبت الوحدة اليمنية .وما يدلل على ذلك هو ما ناقشناه في الفقرة السابقة. ولذلك تأتي أهمية ما سوف نقدمة من مقترحات في مجال ادارة السياسات المالية والنقدية، التي ينبغي على الدولة اليمنية الأخذ بها لمواجهة الأزمة القائمة وتعبيد ظروف مناسبة لأي تحولات سياسية واقتصادية منشودة للمستقبل .

أولاً : في مجال إدارة المالية العامة للدولة :

نرى ضرورة الأخذ بما يلي :

1. إلزام كل منتسبي الدولة بمختلف تسمياتهم ومستوياتهم بالعودة من الخارج إلى داخل البلاد، والتوقف الفوري عن دفع رواتب أو أية نفقات أخرى لهم بالدولار الأمريكي أو أية عملة أجنبية، باعتبار ذلك جريمة دستورية وقانونية يعاقب مرتكبيها. مع أهمية تجريم مرتكبي هذا السلوك في اي ظرف تمر به الدولة. الأمر الذي من شأنه الحد من الإنفاق العام الخارجي وتوفير مبالغ مالية كبيرة لخزينة الدولة وبنفس الوقت وقاية الدولة من التبعية للخارج، كما هو الحال حاليا .

2. انتهاج سياسة حكومية تضمن إصلاح دائم لقوام السلطة التنفيذية للدولة ((الحكومة)) ، بحيث يكثف قوام هذه السلطة بعدد محدود من الوزراء الفاعلين، مع أهمية استيعاب بان شغل الوظائف الوزارية لا يجوز أن تكون خاضعة للمحاصصة السياسية أو للنفوذ الاجتماعي ومن الأهمية البالغة أن تشغل بكفاءات تخصصية عالية المستوى التعليمي والخبرات والتدريب المهني وإلغاء تفريخ وظائف الوزراء بوظائف مساندة كنواب الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين. الأمر الذي من شأنه ترشيق السلطة التنفيذية وحصرصلاحيات ومسؤوليات الحكومة بعدد محدود يسهل معرفة تجاوزاتهم وقصورهم ومحاسبتهم وبنفس الوقت ترشيد نفقات السلطة التنفيذية، وبما يسهم في تعزيز الشفافية ومواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة. كما ينبغي ترشيد الإنفاق العام الداخلي، بحيث يتم حذف البنود العبثية في موازنة الدولة كالانفاق على الحراسات الخاصة وتاثيث مكاتب وبيوت المسئولين والظيافة وشراء السيارات الفخمة ....وغيرها من النفقات العامة، التمييزية والترفيهية التي تم إنتهاجها عبر مراحل سابقة لأنظمة الحكم في اليمن. بحيث يتلاشى مفهوم أن الوصول للسلطة مغنم يؤدي للثراء السريع والعيش بأعلى مستويات صور الإسراف والتبديد للمال العام، كما يلاحظ حالي وسابقا.

3. ترشيد الإنفاق الخارجي على التعليم والصحة والمساعدات الخارجية ...وغيرها ، بحيث يوقف هذا النوع من الإنفاق العام الخارجي عند مواجهة أزمات مالية كما هو الحال في ظروف الأزمة الحالية. كما ينبغي على الدولة أن ترفع مستوى خدمات التعليم والصحة العامة في البلاد، بحيث يتيسر الحصول على طالبي هذه الخدمات داخل البلاد، ولا يضطرون لطلبها في بلدان أخرى .

4. تخفيض عدد سفارات اليمن وقنصلياتها في دول العالم لأدنى حد ممكن، بحيث لا تبقى سفارات لليمن في دول ليست لليمن أنشطة تستدعي وجود سفارات أو قنصليات دائمة والإنفاق عليها. ويمكن الأخذ بسياسات التمثيل الدبلوماسي غير المقيم عند الحاجة، الأمر الذي سيوفر للدولة مبالغ كبيرة من الإنفاق الخارجي، وبالأخص في الظروف الحالية التي تواجه فيه الدولة أزمة

مالية واقتصادية وهناك تضخم كبير في السلك الدبلوماسي الخارجي التابع لها .

5. إصلاح الأوعية الايرادية للدولة وفي جميع المناطق التي تسيطر عليها السلطة الشرعية في الوقت الحاضر، مع الاهتمام بإصلاح بقية هذه الأوعية كلما توفرت سيطرة الدولة عليها. مع ضرورة إرساء قيم الشفافية والمحاسبة والمساءلة والحفاظ على الأموال العامة للدولة وتوريدها لاوعيتها الرسمية التابعة لها ، حاليا البنك المركزي اليمني وفروعه في المحافظات وتجرم اية مخالفات بهذا الشأن سواء كانت صادرة من مواقع مركزية للسلطة أو محلية في المحافظات .

6. إحالة جميع المتورطين بالفساد ونهب الأموال العامة للقضاء ومحاسبتهم، مع أهمية إرساء قاعدة مطاردة ناهبي الأموال العامة أينما كانوا في الداخل أو في الخارج عبر الأجهزة المختصة.

7. مواجهة كل أشكال التهريب، من خلال تقوية أجهزة مكافحة التهريب وبنفس الوقت تسهيل إجراءات التجارة الخارجية والنقاط الجمركية بين اليمن وغيرها من البلدان. الأمر الذي سينعكس بتعاظم الإيرادات الضريبية لخزينة الدولة.

8. توحيد أنظمة الأجور في جميع مؤسسات الدولة، ويمنع تقاضي منتسبي الدولة مدنيين أو عسكريين تقاضي أجور بالعملات الأجنبية ، كما ينبغي تجريم تشكيل مكونات سياسية او عسكرية بدعم دول أخرى والإنفاق عليها خارج أطر الدولة كما هو حاصل حاليا.

9. تفعيل المؤسسات الاستثمارية التابعة للدولة والمعبر عنها بالوحدات الاقتصادية، مثل الشركات، المصالح والمؤسسات الحكومية ومنها شركتي النفط والغاز وشركة التبغ والكبريت ومصافئ تكرير النفط الخام والمؤسسة الاقتصادية. ....وغيرها، بحيث تستعيد دورها الذي كانت عليه قبل الحرب القائمة كأداة فاعلة لتعزيز الموارد المالية للدولة وبنفس الوقت مواجهة أساليب الاحتكار وبما يلبي استقرار الأسواق اليمنية وتلبية احتياجات المواطنين وبالأخص عند حدوث الكوارث والتقلبات الاقتصادية.

ثانياً : في مجال إدارة الجهاز المصرفي للدولة، نرى ضرورة الأخذ بما يلي :

■ مواجهة الانقسام الحاصل حاليا للبنك المركزي اليمني والعملة الوطنية وكذا الجهاز المصرفي والسياسات النقدية والمالية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن تستمر هذه المعالجات بصورة دائمة . ويمكن ذلك من خلال تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الجهازين المالي والمصرفي من العاملين الأكفاء في بنك مركزي صنعاء وعدن ووزارتي المالية في كل من عدن وصنعاء من ذوي التعليم العالي والخبرة والتدريب الجيد في الأعمال المالية والمصرفية يتم اختيارهم بعناية ويكون مقر هذه الهيئة في عاصمة محافظة حضرموت ((المكلا)) . بحيث يتم اعتبار محافظة حضرموت، العاصمة المالية للدولة ويتخذ لتحقيق ذلك كافة التدابير السياسية والقانونية والتنفيذية. كما يتوجب التأكيد على أن هذه الهيئة وجميع الوحدات التابعة لها مستقلة ويجرم اي تدخل سياسي في أعمالها في الحاضر وألمستقبل

■ معالجة الاختلال في حجم الإصدار النقدي. إذ أن الإصدارات النقدية منذ ما بعد حرب 2015 تتم بصورة عشوائية بهدف تغطية عجز حكومة عدن لدفع مرتبات الموظفين ونفقاتها التشغيلية ، الأمر الذي يسهم في ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني. ولمعالجة هذا الاختلال يتوجب العودة لمعطيات حجم الإصدارات النقدية القديمة والجديدة وكذا حجم العرض الكلي للعملة الوطنية بالطرق الرياضية المعروفة بهذا المجال وبالاستناد لحجم الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحديد حجم العملة الوطنية التي تناسب المستوى الاقتصادي اليمني وبالتالي يمكن البناء على هذا الحجم تحديد سعر صرف محدد للعملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ويتم المحافظة على استقرار هذا السعر بالتدخل المباشر في حالة الحرب وانفلات مؤسسات الدولة، كما هو الحال حاليا أو باستخدام سياسة التعويم مع القدرة على تحريك أدوات السياسات المالية والنقدية عند حالات

■ ونعتقد بأن أكبر تحد سيواجه إعادة بناء الدولة اليمنية باسس نظم الحكم الفدرالي هو قضية توزيع الثروة.

الاستقرار السياسي. وهنا يجدر بنا التأكيد على ضرورة إصلاح اختلالات الجهازين المالي والمصرفي بالإضافة إلى مواجهة الانقسام والتعافي.

■ العمل على تاطير كل المنح والمساعدات والقروض والتدفقات النقدية الواردة من خارج اليمن بالعملات الأجنبية، تحت اي عنوان بما فيها دفع رواتب المكونات العسكرية والمدنية التي تتلقى دعم خارجي وكذا عائدات المغتربين اليمنيين. ....وغيرها بالنظام المصرفي اليمني، بحيث تتدفق كل التحويلات المالية وعوائد الصادرات عبر البنك المركزي اليمني والشبكة الموحدة لجهازه المصرفي. الأمر الذي سيمكن إدارة الجهاز المصرفي من ضبط حسابات ميزان المدفوعات ومواجهة اختلاله المجسد بالعجز المزمن في ميزان المدفوعات اليمني والحفاظ على توازنه . ومن شان ذلك المساعدة في استقرار سعر الصرف ومواجهة التقلبات الاقتصادية.

■ اعتبار الهيئة العليا لإدارة الجهازين المالي والمصرفي بكافة فروع الجهازين المالي والمصرفي المنتشرة في جميع المحافظات اليمنية هي الجهة المختصة لإدارة الأعمال المالية والمصرفية داخل اليمن والمتحكمة بالتدفقات النقدية الداخلة لليمن والخارجة منه بوسائلها الرقابية والإدارية بالإضافة إلى مسؤوليتها في صنع السياسات المالية والنقدية ومواجهة التقلبات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الدولة. مع ظرورة أن يتم تخصيص بنك تجاري تابع ملكيته للدولة مثل البنك الأهلي اليمني اوبنك التعاون الزراعي (كاك بنك) للقيام بمهمة خزينة الدولة لمشاركة وزارة المالية في إدارة الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة الجهاز المصرفي فيما يخص صنع السياسات المالية التي عادة تتزامن وتتظافر مع سياسات إدارة الجهاز المصرفي لمواجهة التقلبات الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

■ العمل بسياسة اقتصادية تحفز على رفع كفاءة جهاز الصادرات اليمنية، بحيث يتم إلى جانب صادرات النفط والغاز تشجيع الصادرات السلعية الأخرى التي تملك اليمن فيها ميزات نسبية في الأسواق الخارجية وبالأخص أسواق الدول المجاورة كمنتجات الأحياء البحرية والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والعسل والمعادن والصخور الصناعية والسياحة الوافدة من الخارج والمنتجات الحرفية.... و غير ها

الفقرة الثالثة:

الآفـــاق المستقبلية المنشودة للاستقـــرار السياسي والاقتصـــادي والاجتماعي

بالعـودة إلـى التطـور السياسـي والاقتصـادي والاجتماعي للدولة اليمنية منذ نشأتها نستخلص بأن أهم معوقات الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي والاجتماعـي تتركـز في تـوارث العمل بمركزيـة الدولة، بحيث تتركز السـلطة والثـروة في منطقة واحـدة (العاصمة) وتظل بقيـة أطـراف الدولـة محرومة من المشـاركة فـي السـلطة والثروة، الأمـر الذي أدى إلى صراعات سياسـية واجتماعية بيـن مختلف أطراف الدولة، غالبا ما ينتهي باضطرابات مسـلحة او حـركات احتجاجية وانقلابـات وثورات شـعبية تهلك ما قـد تراكم مـن البناء الاقتصـادي والاجتماعـي لسـنوات ماضيـة. وآخـر هـذه الاضطرابـات ما شـهدته اليمـن فـي عـام 2011 وما تلاها من المواجهات العسـكرية الدامية المسـتمرة حتى وقتنا الحاضر. فبالرغم مـن أن الثورة الشـعبية لعام 2011، قد أفرزت عمليـة انتقال سياسـي بموجب المبـادرة الخليجيـة، تلتهـا مؤتمـر حوار وطني شـامل جمـع كل المكونات السياسـية والاجتماعيـة علـى طاولة حوار اسـتمر لحوالي عـام كامل بهدف معالجـة كافة قضايا الـخلاف وخرج هذا المؤتمـر بوثيقـة هامة سـميت (وثيقة مخرجـات الحـوار الوطنـي) تضمنت سـبل لبناء مسـتقبل أمن لليمـن خالي مـن الصراعات والحـروب، وبما يؤمن لليمن تبادل سـلمي للسـلطة وبناء نظام حكـم ديمقراطي عـادل يمكـن اليمنيين من الوصول لمسـتقبل واعـد بالتطور الاقتصـادي والاجتماعـي ومسـتوى عالـي مـن الرفـاه والعيـش الكريـم ومغـادرة حلقـة التخلف والفقـر الذي يعيشـوه بالرغم مـن ما هـو متاح من الثروات الطبيعية والمـوارد الاقتصادية المتنوعـة، إلا أن الصـراع والقتال على السـلطة استمر.

وبنـاء علـى ذلـك يمكن القـول بأن وثيقـة مخرجـات الحـوار الوطنـي قد شـكلت أهـم مـا ينبغـي اتباعـه لبناء مسـتقبل اليمـن. وبراينـا أن أهم قضية مـن قضايـا الإجمـاع الوطنـي، التي تشـكل عتبة بناء مسـتقبل امن ومستقر للدولـة اليمنية هـي قضية إعـادة بناء شـكل الدولـة، بحيث يعمـل بنظام حكم اتحادي فدرالي، يؤسـس لنظام سياسي واقتصـادي جديـد يضمـن التوزيـع العادل للسـلطة والثروة فـي إطار دولة بوحـدات متعددة بنظم حكـم محلي، كما هو الحـال في أنظمـة الحكـم الفدرالية المنتشـرة في العالم.

ونعتقـد بأن أكبر تحد سـيواجه إعادة بنـاء الدولة اليمنية باسـس نظم الحكم الفدرالـي هـو قضيـة توزيـع الثروة. وبراينـا يمكـن مواجهة هـذا التحدي ويمكننـا توضيـح ذلـك علـى النحـو الآتي:

شـكلت ثروتـي النفـط والغـاز بما يشـبه العمود الفقـري للدخـل القومي والإيـرادات العامـة للدولـة . إذ كانـت صـادرات النفـط والغـاز قبـل الحرب تقـدر بنسـبة 90 % مـن إجمالـي الصـادرات اليمنيـة ونسـبة 70 % مـن إجمالي إيـرادات الموازنـة العامة للدولـة. وكانـت عوائـد هـذه الثروة تتركـز فـي العاصمة صنعـاء وتهمش بقيـة المحافظـات بما فيهـا المحافظات

■ أي توزيع للثروة الوطنية وعائداتها لابد أن يضمن التوازن المناسب والعادل لتوزيع الثروات الطبيعية لجميع المواطنين في مختلف المناطق الجغرافية المكونة للدولة الاتحادية المنشودة ومن دون تمييز

التي تنتج هذه الثروة. الأمر الذي أدى إلى أن سكان تلك المحافظات كانوا يشعرون بالغبن ويرفعون مطلب منح محافظاتهم نسبة من تلك العائدات . ولذلك يلاحظ بأن وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومشروع الدستور المنبثق عنها قد استوعب هذه القضية ولكن بدون تفصيل لكيفة توزيع عوائد هذه الثروة. الأمر الذي أدى لظهور معارضة لإعادة بناء الدولة بصورة دولة اتحادية فدرالية . وأبرز المعارضين هم من قاد انقلاب سبتمبر 2014 وما ترتب عليه من أحداث الحرب القائمة.

وبناء عليه فإن أي توزيع للثروة الوطنية وعائداتها لابد أن يضمن التوازن المناسب والعادل لتوزيع الثروات الطبيعية لجميع المواطنين في مختلف المناطق الجغرافية المكونة للدولة الاتحادية المنشودة ومن دون تمييز وذلك من خلال توزيع عوائد الثروات الطبيعية كالنفط والغاز بصورة حصص عادلة لمناطق الدولة تكفي للقيام باعبائها التنموية بالأخذ بمعيارين أساسيين، هما : الكثافة السكانية والحاجة. وهذان المعيارين اتفق عليهما في مؤتمر الحوار الوطني وتضمنتهما وثيقة مخرجات المؤتمر . مع أهمية تمييز المناطق المنتجة للثروات الطبيعية. استنادا لتجارب دول أخرى مرت بالتجربة مثل دولة نيجيريا وغيرها من دول العالم.

ولما سبق فإن إعادة بناء شكل الدولة كدولة اتحادية فدرالية في المستقبل يتطلب التهيئة من خلال وضع مشروعات قوانين واضحة تكفل لحكومات المناطق الإدارية للدولة (الأقاليم والولايات)، التي سيتضمنها التركيب الهيكلي لبناء الدولة حصص مالية كافية ومرضية تساعدها على تلبية احتياجات سكانها ورفع مستوى معيشتهم وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة. الأمر الذي من شأنه تعزيز قبول جميع مواطني الدولة اليمنية المنشودة بفكرة بناء نظام فدرالي يعزز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة والمتوازنة.

وبراينا انه بدون ذلك ستظل مشكلة توزيع الثروة عاملا مولدا للاضطرابات السياسية والتدهور الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

بنك مملوك للدولة 100%

الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
ارقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581

التـنمية الاقتصادية المحلـية فـي الـيـمـن: المـسـؤولـيـة المشتركة لمختلف القطاعات

■ أ. حسين صالح التام
باحـث اقـتـصـــادي

■ ســاهمت الحرب ومــا نجــم عنهــا مــن آثار ســلبية واخــتلالات فــي بنيــة الدولة، وفعالية مؤسساتها، عـــلى مســار التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية الشاملة، وتركـزت تــدخلات المنظمــات المختلفة أيضــا على الجوانب الإنســانية وصاحــب ذلــك تخصيــص مبالــغ هائلة لصالــح التدخلات الإنســانية، وكل ذلك ساهم في ضعف التركيز على المشـــاريع التنموية المستدامة في اليمــن

على الرغم مــن التفــاوت في حجم التــدخلات التنموية حســب كل محافظة بمناطــق ســيطرة الحكومــة المعتــرف بهــا، ألا أن الخطــط والمــوارد فلم تلبي تطلعــات المجتمعات المحليــة ،ولم تنفق بصورة فعالة ، لكي تســاهم في تحســين البنيــة التحتيــة أو تقديــم الخدمــات أو بنــاء القــدرات أو زيــادة الإنتاجية في القطاعــات المختلفــة ،ومــع ذلــك لا يمكــن للمنظمــات أن تعمــل بمفردهــا علــى التنمية ونفس الشــيء بالنســبة للحكومة أو القطــاع الخاص ،ولكن دور الحكومــة مطلوب ليس فقــط التزام نحو المجتمعــات بــل أن تعمــل كمن يحشــد المــوارد والجهــود ويقــود المبادرات التنمويــة ويوحــد جهــود الأطــراف المختلفــة فــي التنمية ويمول مشــاريع ا لتنمية

وبســبب ضعف ديمومة هــذا الأدوار وفتورهــا بين فترة وفترة ولأي ســبب، ابتكرت الــدول المتقدمة مفهوم "التنمية الاقتصاديــة المحليــة" والتــي تعرفها الأمــم المتحدة على أنهــا " العملية التي يشــترك فيها ل الناس والــذي يأتون من كل القطاعــات ويعملــون ســويا لتحفيز

نشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجدية وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشين"

أن عملية التنمية الاقتصادية المحلية تتطلب مؤسسات محلية عالية الكفاءة أداء وتخطيطا وتنفيذا وتشمل كل القطاعات: القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة، لأنها عملية مشتركة تتظافر فيها الجهود لكل الأطراف وتشجع على التعاون المثمر، الذي ينتج حلول على المستوى المحلي للتحديات الاقتصادية التي تواجه هذه الأطراف

أهداف التنمية الاقتصادية المحلية

وتهدف التنمية الاقتصادية المحلية إلى تحقيق ما يلي:

- تمكين الشركاء على المستوى المحلي من استخدام المؤسسات التجارية والعمالة وراس المال والموارد المحلية بصورة أكثر فعالية لتحقيق الأهداف والأولويات المشتركة مثل الارتقاء بالمهارات الوظيفية، خفض معدلات الفقر، تحسين أداء السلطات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تحسين تحصيل وإدارة الضرائب والرسوم، دعم الشباب والمرأة من خلال التدريب وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة، تحسين الخدمات الأساسية، تحسين الصورة الجمالية للمدينة. تحسين جودة التعليم الأساسي، الفني والعالي.. ا لخ
- استخدام الموارد بما يضمن تقديم قيمة مضافة، التعاون الإقليمي، تحسين إجراءات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، الاهتمام بتدفق وتحديث البيانات والإحصاءات بكل القطاعات وتعزيز الشراكة الواسعة.... إلخ

مبادئ التنمية الاقتصادية المحلية

تعمل مختلف الجهات والمنظمات التنموية ذات الخبرة الممتدة في التدخلات التنموية من خلال مجموعة مبادئ أهمها:

- **الشمول:** بمعنى أن تغطي مشاريع التنمية كل المناطق والتدخلات والقطاعات
- **التوازن:** الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع المحلي وحضور دور كل الأطراف المساهمة في العملية
- **التنسيق:** توفير جو يسمح بتعاون كل الجهات القائمة على التنمية وتوحيد جهودها وتنسيقها منعا لتكرار وازدواجية العمل أو هدر الموارد المالية في تدخلات غير ذات أهمية لتصب جهود الجميع نحو أهداف ذات أولوية خاصة
- **التكامل:** ويعني التكامل بين الريف والحضر في مشاريع التنمية، والتكامل بين بين الجوانب المادية والبشرية بحيث يكون التغيير متوازنا

ختاما:

لبناء اقتصاد محلي قوي على كل مجتمع محلي (مستوى المحافظة مثلا) تحليل هيكل الاقتصاد المحلي، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في المنطقة

بعبارة أخرى، التنمية الاقتصادية المحلية مسؤولية مشتركة بين الجميع لا يختص بها قطاع دون غيره

تـأخـــــــر "صرف المرتبات" يضع الموظـف بين مطرقة الحاجة وسندان الديون

■ فـواز الحنشي
صـحـافـي

■ يُعـد تأخـر صـرف الرواتب الشـهرية للموظفين الحكومييـن فـي بلادنا إحدى القضايـا الملحة التي تواجهها الـبلاد فـي ظـل أزمـات اقتصادية وإنسـانية متفاقمة

هـذه الأزمة، التـي ازدادت حدة خلال السـنوات الأخيـرة، لا تؤثـر فقط على معيشـة الموظفين وأسـرهم، بـل تمتد تأثيراتهـا إلـى مختلف جوانـب الحياة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، ممـا يخلق حالة مـن عدم الاسـتقرار علـى جميع المستويات

التأثيرات المالية

يعتمـد الموظفـون فـي القطـاع الحكومي بشـكل رئيسـي على رواتبهم لتلبيـة احتياجاتهـم مثـل، الإيجـار، الفواتير، الغـذاء، والرعايـة الصحية، المدارس، وتأخر صـرف الرواتب يضع هـؤلاء الموظفين أمام خيـارات صعبة، بما فـي ذلـك اللجـوء إلى الاسـتدانة أو التخلـي عـن بعـض الاحتياجـات الأساسـية، ومـع تراكم الديـون، يجد كثيـر من الموظفين أنفسـهم عالقين في دوامـة مالية يصعـب الخـروج منها

كمـا أن تأثيـر الأزمـة لا يتوقف عند الأفـراد، بـل يمتـد ليشـمل الاقتصـاد الوطنـي، إذ يؤدي نقص السـيولة لدى شـريحة كبيـرة مـن المواطنيـن إلى تراجـع القوة الشـرائية، ممـا يضعف الطلب على السـلع والخدمـات، ونتيجة لذلـك، تعانـي الأسـواق المحليـة من ركود اقتصادي يهدد اسـتمرارية العديد من الأعمال الصغيرة والمتوسـطة، التي تعتمد بشـكل كبيـر على إنفاق الأسـر

التأثيرات النفسية والاجتماعية

علـى الجانب النفسـي، يمثـل تأخر صـرف الرواتـب ضغطًـا نفسـيًا كبيرًا علـى الموظفيـن الحكومييـن، القلـق المسـتمر بشـأن كيفية تلبية الاحتياجات الأساسـية يزيـد مـن معـدلات التوتر والاكتئـاب، مـا يؤثـر سـلبًا علـى

إنتاجيتهم وأدائهم في العمل

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تسببت الأزمة في زيادة التوتر داخل الأسر، حيث ينعكس الوضع المالي الصعب على العلاقات العائلية، مما يؤدي إلى تصاعد الخلافات وربما تفكك بعض الأسر، كما تتأثر العلاقات الاجتماعية بشكل عام، حيث يقل الدعم والتضامن المجتمعي في مواجهة الضغوط المشتركة

التأثيرات الصحية

تتفاقم الآثار النفسية لتتحول إلى مشكلات صحية جسدية، مثل ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب نتيجة التفكير والهموم المتراكمة، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية أو شراء الأدوية إلى تدهور الحالة الصحية للموظفين وأفراد أسرهم، مما يزيد من معاناتهم

وبالرغم أن الراتب الحكومي لم يعد يكفي لقضاء المتطلبات الأساسية ومع ذلك لم يأتي بانتظام فبعض الأشهر يتأخر لفترة تصل 60 يوماً وربما أكثر في بعض المرافق الحكومية

الحلول المقترحة

لحل هذه الأزمة، يجب اتخاذ خطوات عاجلة ومستدامة

أولاً، ينبغي تحسين الإدارة المالية الحكومية لضمان صرف الرواتب بشكل منتظم، وتحقيق ذلك يتطلب شفافية أكبر في إدارة الموارد المالية للدولة وتقليل الإنفاق غير الضروري

ثانيًا، يجب البحث عن مصادر تمويل بديلة، سواء من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية أو من خلال تعزيز الإيرادات المحلية عبر تحسين إدارة الضرائب والرسوم، كما يمكن للحكومة العمل على استقطاب استثمارات أجنبية تُسهم في توفير السيولة اللازمة

ثالثًا، البحث مع المجتمع الدولي لإعادة تصدير النفط الذي توقف منذ سنوات وكانت البلد تعتمد عليه كمصدر دخل رئيسي يغطي ما يزيد عن 50٪ من حجم الموازنة العامة للدولة

رابعًا، ينبغي على قيادة الدولة أن تلزم نفسها بممارسة التقشف وتقليل النفقات الخاصة بالسفريات لحضور ورش عمل وندوات في الخارج لا تفيد الوطن بشيء

خامسًا، راتب المسؤول الواحد في الحكومة يساوي مرتبات 14 موظف وهنا تكمن الفجوة والانفاق غير المعقول، حيث يتقاضى المسؤولون مرتبات بالعملة الصعبة تتجاوز مائة مليون دولار في الشهر، فضلاً عن رواتب موظفي السلك الدبلوماسي الذين يشكلون عبء وضغط على الموازنة في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة تشهدها بلادنا

ختاما:

إن أزمة تأخر صرف الرواتب ليست مجرد قضية مالية عابرة، بل أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية تتطلب استجابة شاملة من الحكومة والمجتمع الدولي، وإن ضمان انتظام صرف الرواتب يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، ودعم الاقتصاد المحلي. وبالتالي، فإن معالجة هذه الأزمة ليست مسؤولية اقتصادية فقط، بل التزام إنساني وأخلاقي تجاه آلاف الأسر التي تعاني يوميًا من تبعات هذه الأزمة

YKB

بنك اليمن والكويت

Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر ديسمبر 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	2055	2066	2054	2065	2052	2062	2052	2063
		سعودي	539	541	538	540	538	540	538	540
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	39000	39000	39000	39000	39000	39000		
02	دقيق السنابل ابيض	50	45000	45000	45000	45000	45000	45000		
03	أرز الفخامة	40	105000	105000	105000	105000	105000	105000		
04	سكر برازيلي	50	75000	75000	75000	75000	75000	75000		
05	زيت الطبخ	8 لتر	27000	27000	27000	27000	27000	27000		
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	13500	13500	13500	13500	13500	13500		
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	38500	38500	38500	38500	38500	38500		
08	شاي الكبوس	1	13500	13500	13500	13500	13500	13500		
09	الفاصوليا الحمراء	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
10	الفاصوليا البيضاء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
11	العدس الأصفر	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6500	6500	6500	6500	6500	6500		
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	1300	1300	1300	1300	1300	1300		
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
15	البرتقال	1	3500	3500	3500	3500	3500	3500		
16	الموز	1	1200	1200	1200	1200	1200	1200		
17	التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1500	1500	1500	1500	1500	2000		
19	البصل الجاف	1	1500	1500	1500	1500	1500	1000		
20	الباذنجان	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500		
21	الطماطم	1	1500	1500	1500	1500	1000	1000		
22	الباميا	1	3000	3000	3000	3000	4000	4000		
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000		
24	الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000		
25	الدجاج المجمد ساديا	1	8000	8000	8000	8000	8000	8000		
26	طبق البيض	1	6500	6500	6500	6500	6500	6500		
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	8000	8000	7000	8000	8000	10000		
28	الديرك	1	20000	20000	24000	24000	24000	24000		
29	السخلة	1	18000	18000	18000	18000	20000	18000		

تحليل أسعار السلع لشهر ديسمبر 2024م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الاسبوع الاول من شهر ديسمبر بسعر صرف الدولار 2066 ريال (بيع) وانتهاء آخر اسبوع من شهر سبتمبر 2063 ريال بانخفاض قدره 24 ريال وبنسبة 0.2%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على استقرار سعر الصرف الأجنبي قي شهر ديسمبر، هذا الاستقرار سينعكس على أسعار السلع المستوردة، بحكم ان تسديد فاتورتها بالعملة الصعبة

■ السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة شهدت معظم السلع استقرارا في أسعارها وهذي نتيجة طبيعية بسبب الاستقرار في سعر العملة الصعبة هذا الشهر، ولم تشهد السلع أي ارتفاعات في أسعارها.

■ السلع المكملة:

في قائمة السلع المكملة لم شهد أي تغير في أسعارها طيلة الشهر، وهو انعكاس طبيعي لاستقرار أسعار الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية

■ الفواكه والخضار:

شهدت اسعار الخضار والفواكه بعض التباينات في الأسعار خلال شهر ديسمبر في بعض أصنافها حيث ارتفع سعر الكيلو البطاطس من 1500 ريال إلى 2000 ريال وارتفع كيلو البامية من 3000 ريال إلى 4000 ريال نهاية الشهر، بينما انخفض كيلو الطماطم من 1500 ريال إلى 1000 ريال نهاية الشهر، كما انخفض كيلو البصل من 1500 ريال إلى 1000 ريال نهاية الشهر

الارتفاع والانخفاض في أصناف الخضروات بشكل خاص لا يعود بالضرورة إلى سعر الصرف الأجنبي وإنما بسبب عوامل داخلية مثل مواسم انتاج الأصناف الزراعية والعرض والطلب الذي ينتج بسبب موسم انتاج الخضروات والفواكه

■ اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت بعض التقلبات في أسعارها حيث ارتفع سعر الكيلو الثمد من 8 ألف ريال إلى 10 ألف ريال في نهاية الشهر، كما ارتفع سعر الكيلو الديرك من 20 ألف ريال بداية الشهر إلى 24 ألف نهاية شهر ديسمبر، بينما كانت الأصناف الأخرى مستقرة في أسعارها

مقالات اقتصادية

من منعطف 2024 إلى أفق المجهول 2025

بداية جديدة أم إصدار محدث؟

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

■ مع هذا المقال وفي آخر أيام العام 2024 ، اود ان اناقش معكم عدة مواضيع ، وهي في النتيجة ذات تقارب شديد، واليكم هذه:

أولاً: التوجيهات الرئاسية لمجلس القيادة الرئاسي:

هل يمكن ان نقدم الثناء لمجلس القيادة الرئاسي لإصدار توجيهاته الجديدة المنشورة في 24/12/2024م. صحيح ليست هذه التوجيهات بجديدة فهي متكررة وحتى الصياغة لم تتغير، دعونا نلقي نظرة على تلك التوجيهات الرئاسية بالإصلاحات الشاملة والسؤال هذه التوجيهات الآتية، من سينفذه (لا اعتقد المواطنين!)، التوجيهات الرئاسية:

1. عودة جميع المؤسسات للعمل من الداخل. (من يطلب من من؟!)
2. التعاطي العاجل مع الوضع الاقتصادي. (من سيتعاطى؟ وكيف؟)
3. تعزيز جهود مكافحة الفساد. (من يمتلك الإرادة والقوة في هذا التوجيه؟ خاصة والبداية تتطلب تعزيز منظومة العدالة ويتطلب ذلك توحيد القوى الأمنية والعدلية، فلا يمكن لموجه ولا لمن توجه له ان يتمكن من ذلك بصورة واضحة، ونقول لعله خير.)
4. تحسين الإيرادات العامة. (من يمتلك ذلك وماهي المصادر، وهناك اطراف عدة تستحوذ او تدير عن الإيرادات العامة؟)
5. تقليص النفقات (هل يمكنكم الغاء الكم الهائل من المصاريف الرئاسية والحكومية والأطراف المرتبطة بها؟)
6. إعادة تشكيل الهيئة العليا للإغاثة. (قد تكون اسهل متطلب وقد يكون البديل جاهز لانها مصدر للايرادات ايضاً)
7. إنشاء هيئة وطنية لرعاية الجرحى وأسر الشهداء. (هناك مؤسسات وهيئات عدة يمكنها إدارة هذا الملف ان تم تفعيلها، اما تشكيل جديد فهذا يدمر التوجيه 4 و5 معاً)

8. إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. (قبل الهيكلة هل لديكم القدرة على تفعيله وهو مرتبط ايضاً بالتوجيه 3 والمرتبط بالمنظومة العدلية والأمنية، هيكلوا منظومة العدالة ومنظومة الامن اولاً ويأتي لاحقاً المركزي للرقابة هي اضعف نقطة بالجهاز مدقق وليس مسؤولاً عن الاخذ بيد الفاسد او منعه.)

9. تشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات. (بدأ بها الدكتور بن مبارك من اجل هيكلة مشتريات الدولة ، وخاصة الوقود ولم يتمكن فالأذرع في 3 اقوى من الاذرع في 9.)

توجهات طموحة اقرب للتمني منها للأهداف القابلة للتنفيذ، فالقيادة السياسية متمثلة في مجلس القيادة واطرافه الثمانية و الحكومة بكل تشكيلها (المحابي) لمكون مجلس القيادة، لن يتمكن من التنفيذ دون أدوات التنفيذ، وأدوات التنفيذ يمتلكها مجلس القيادة لا الحكومة ومن خلف مجلس القيادة التحالف العربي بقيادة السعودية والامارات، هناك توجيهات يجب ان تتحول لقرارات تنفيذية ، لان من يصدر التوجيه هو ذات صاحب القرار التنفيذي ، والقرار لن يبدأ في غياب أدوات القوة للتنفيذ، وهذه الأدوات ما لم يتنازل اطراف مجلس القيادة للمصلحة العليا للوطن والدولة ، فسننتظر الى 25 ديسمبر 2025 حتى يصدر هذه المجلس والحكومة ذات التوجيهات من جديد، لا اريد ان أقول #هبل_تايم ، لكن دعونا نضع الامر في منظور التفاؤل فالمشكلات الهيكلية التي يعاني منها اليمن، والوضع الراهن المعقد، فتحقيق هذه التوجيهات يتطلب توفير قوة لكم أعضاء المجلس الكرام ، وهذه القوة في إعادة هيكلة مجلسكم اولاً والحكومة ثانياً، ليكون إرادة واحدة في القرار السياسي، ثم أعادة هيكلة المنظومة الأمنية والدفاعية و يليها المنظومة العدلية، وهذا يتطلب دعم التحالف العربي وبقوة للإرادة السياسية (ان وجدت).

ثانياً: مقارنة بين أحداث الربيع العربي (2010-2011) والأحداث الأخيرة (2023-2024) وتحديداً ما بعد 7 أكتوبر 2023، في المنطقة واليمن:

المحور	أحداث الربيع العربي	احداث ما بعد 7 أكتوبر
الأسباب والدوافع	- الاستبداد والفساد وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. - تأثير شرارة تونس (إحراق البوعزيزي لنفسه). - وبروز دور وسائل التواصل الاجتماعي في التنظيم والتعبئة. - متتالية انهيار أنظمة الحكم في عدة دول من تونس، وإلى مصر ثم اليمن.	- استمرار ذات الوضع وذات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، وارتفاع الأسعار، ونقص الخدمات). - شرارة النار في 7 أكتوبر "غزة" لتبدأ اكبر مجازر القرن الواحد والعشرين على يد الكيان المحتل على ارض فلسطين، واصبح هذا العامل الحرب على غزة عامل جديد في تغيير توجهات الرأي العام العالمي نحو الكيان. - تفاقم الصراعات القديمة بصورة جديدة في السودان. - تأثير كبير لوسائل الإعلام التقليدية والرقمية في تغطية الأحداث وتشكيل الرأي العام. - متتالية انهيار حزب الله في لبنان الى سوريا والى انهيار نظام الأسد في سوريا بالكامل.
التعامل	- بداية باحتجاجات سلمية لكن المنعطف في ليبيا ثم سوريا الى احداث دموية، - أزمات اقتصادية، وسياسة، واجتماعية واسعة. - مشاركة واسعة للشباب.	- يغلب على المشهد الصراعات المسلحة. - أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية واسعة وأكثر تعقيداً. - مشاركة من قل الاطياف وكل الاعمار.

المحور	أحداث الربيع العربي	احداث ما بعد 7 أكتوبر
الأهداف والمطالب	- تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. - إنهاء الفساد والاستبداد. - تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.	- تختلف حسب الدولة والسياق، إلا انها لم تخرج عن اهداف الربيع العربي مع اختلاف في المستوى. - إما في فلسطين فإنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق الوطنية.
استجابة الحكومات	- قمع عنيف للاحتجاجات في معظم الدول. - تقديم بعض التنازلات والإصلاحات الشكلية في بعض الحالات. - تدخل عسكري خارجي في بعض الدول (منها ليبيا وسوريا).	- لم يتغير الوضع كثيراً فالقمع مستمر في بعض الدول. - محاولات احتواء الأزمات من خلال إجراءات اقتصادية أو سياسية محدودة. - تدخلات إقليمية ودولية واسعة جداً لأغلب الصراعات.
النتائج	- سقوط أنظمة في تونس، ومصر، وليبيا واليمن. - اندلاع حروب أهلية في ليبيا وسوريا واليمن. - زعزعة الاستقرار في المنطقة وتصاعد التطرف والإرهاب. - أزمات إنسانية واسعة النطاق.	- لا جديد مع استمرار حالة عدم الاستقرار في اغلب تلك الدول. - أزمات إنسانية واسعة النطاق. - إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية. - أزمة إنسانية كارثية في غزة. - تصاعد التوتر الإقليمي. (في انتظار الحرب الثالثة!) - تأثيرات اقتصادية على دول المنطقة. - زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية على المستوى العالمي.

اعد النظر عزيزي القاري في الجدول السابق ستجد ان الشيء المختلف هو التصعيد لا اكثر المشهد كأنه ذات المشهد بعد مضي 14 سنة على احداث الربيع العربي

ثالثاً: الوضع في اليمن 2025:

• هدنة هشة لا حرب ولا سلم، وجمود سياسي، وأزمة إنسانية كارثية، واقتصاد منهار، وتدخلات إقليمية، وانقسامات داخلية وخاصة في أطراف الحكومة المعترف بها دولياً.

• هل يتغير شيء في العام 2025، في ظل المشهد، وبناء على وضع الحكومة المعترف بها دولياً، واليمن ليست ضمن أولويات التركيز الدولي بصورة عامة، والخاص فقط حول بوابة باب المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر، عدا ذلك ليست اليمن ضمن أولويات القوى الدولية ولا اهتماماتها، وربما فقط اهتمامات الإقليم، لذا فتوقعي والله اعلم:

1. استمرار الهدنة الهشة، وجمود في العملية السياسية، واستمرار الأزمة الإنسانية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهذا يعود الى الانسحاب الأمريكي من التدخل في المنطقة وترك الملف معلقاً بيد الأطراف المعنية والقريبة وتحديداً التحالف العربي، وقد تستمر الأوضاع بضع سنوات حتى يأتي فرج الله القريب دائماً بإذن الله، ولا نريد ان نقول ان رؤيتنا في استمرار الهدنة الى 2030.

2. و قد تنهار الهدنة في أي وقت مع التصعيد في البحر الأحمر، ومع اشتداد الخلاف في توحيد اطراف الحكومة الشرعية وقواها الأمنية، والخوف في حال عدم توحيد القوات الأمنية والدفاعية يتحول العنف الى المدن الداخلية ويتوسع نطاق الصراع، ونسأل الله ان يلطف بنا

3. وقد يؤدي للتغيرات السياسية في العالم ووصول ترامب الى السلطة 20 يناير 2025 الى توفير ضغط دولي متزايد، وتغيير في مواقف الأطراف اليمنية، وصولاً الى اتفاق على خارطة طريق

وفي الختام أيها الاحباب نعي تماماً وهذا ثقتنا بالله تعالى (ان في كل شر خير)، وان العاقبة للتقوى، والامل معقود بالعمل لا بالتمني، فمن عمل نال ومن انتظر ظل في حالات التمني، لنا وللقيادة السياسية اما ان يكون العمل اساساً او يكون التمني قاعدة ولكم الخير

■ سنتعرف في هذا المقال على صناعة الاسمنت وعلاقتها بالبيئة حيث العالم يعمل جاهدا على وقف تدهور البيئة بكل السبل المتاحة، وسوف نتعرف هنا على الآثار البيئية لصناعة الاسمنت التقليدية ونعرض ملامح الصداقة بين صناعة طحن الاسمنت والبيئة

العلاقة بين صناعة الأسمنت والبيئة

■ د. حسين الملعسي
استاذ الاقتصاد الدولي المشارك
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

تعد صناعة الأسمنت من الصناعات الثقيلة التي تؤثر بشكل كبير على البيئة نظرا للتأثيرات الناتجة عن عمليات الاستخراج والإنتاج تعتمد الصناعة على استخراج المواد الخام مثل الحجر الجيري والطين إضافة إلى استهلاك كميات هائلة من الطاقة في عمليات الإنتاج مما يؤدي إلى انبعاث غازات مثل ثاني أكسيد الكربون

تأثيرات صناعة الأسمنت على البيئة:

تؤثر صناعة الاسمنت التقليدية على البيئة من حيث:

1. يمثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن صناعة الاسمنت حوالي 8% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية حيث ينبعث ثاني أكسيد الكربون خلال عملية حرق الحجر الجيري (الكربونات) وتحويله إلى أكسيد الكالسيوم

2. يتطلب إنتاج الأسمنت استهلاك الطاقة تحت درجات حرارة عالية (1450 درجة مئوية) مما يتطلب كميات كبيرة من الوقود الأحفوري

3. الاثار الناتجة عن انبعاث الغبار والجسيمات الدقيقة فأثناء الطحن والنقل تنبعث كميات كبيرة من الغبار الذي يؤثر على جودة الهواء وصحة السكان المحليين

4. تؤثر عمليات استخراج المواد الخام على المياه الجوفية والتربة مما قد يؤدي إلى تدهور النظام البيئي

5. التلوث الضوضائي الناتج عن تشغيل المعدات الثقيلة والتفجير أثناء استخراج المواد الخام والذي يسبب ضوضاء تؤثر على الحياة البرية والسكان القريبين

وبرزت عدة بدائل للتخفيف من الاثار البيئية لصناعة الاسمنت التقليدية من خلال التطورات التكنولوجية الحديثة ومنها مشاريع صناعة طحن الاسمنت الصديق للبيئة

دعونا نستعرض ملامح الصداقة بين مصانع طحن الاسمنت والبيئة

ان مشاريع مصانع طحن الأسمنت هي مشاريع صديقة للبيئة ويجب تصميمها وتشغيلها بأسلوب يراعي تقليل الأثر البيئي وتجاوز اغلب المشاكل البيئية التي تسببها مصانع الاسمنت التقليدية.

يجب ان تكون مشروعات طحن الاسمنت مشروعات مستدامة ويتحقق ذلك من خلال:

• ان تستخدم التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة

• ان تكون طواحين الكلنكر موفرة للطاقة وذلك باستخدام طواحين حديثة ذات كفاءة عالية لتقليل من استهلاك الطاقة

• توظيف أنظمة حديثة لاسترداد الطاقة مثل أنظمة استعادة الحرارة المهدرة لإعادة استخدامها في العمليات الإنتاجية

هذا النوع من المشاريع تساعد على تقليل انبعاثات الكربون وذلك من خلال:

• استخدام مصادر طاقة متجددة مثل الطاقة الشمسية أو الرياح لتشغيل المصنع

• استخدام مواد خام بديلة منخفضة الكربون في عملية الإنتاج مثل الرماد المتطاير أو خبث الأفران العالية

• تساعد هذه المشاريع في إدارة المخلفات بكفاءة

• يوفر هذا النوع من المشاريع فرص لإعادة تدوير مخلفات الإنتاج في صناعة مواد البناء الأخرى

• تعتمد المشروعات أنظمة إدارة المخلفات التي تقلل من التلوث الناتج عن الغبار أو النفايات السائلة

ومن خصائص هذه المشاريع ايضا انها تقلل استهلاك المياه حيث:

• تطبق أنظمة إعادة تدوير المياه المستخدمة في عملية التبريد أو ا لتنظيف

• تستخدم تقنيات حديثة مثل التبريد الجاف لتقليل استهلاك المياه

من خصائص مصانع طحن الاسمنت يمكن توفير فرص لإعادة تشجير المناطق المحيطة بالمشروعات من خلال:

• زراعة الأشجار حول المصنع لتقليل التأثير البيئي على البيئة المحيطة

• تخصيص مساحات خضراء لتحسين جودة الهواء وتقليل آثار الانبعاثات

هذا وتلتزم المشاريع بالمعايير البيئية من خلال:

• الالتزام بالمعايير المحلية والدولية المتعلقة بجودة الهواء وانبعاثات الغبار

• إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي بانتظام وتطبيق التوصيات الناتجة عنها

اجتماعيا تمكن المشاريع من العمل على زيادة التوعية المجتمعية عبر:

• إشراك المجتمع المحلي في خطط تحسين البيئة

• تقديم برامج توعية بيئية ومبادرات دعم للمنطقة المحيطة بمصانع طحن الاسمنت

ان الالتزام بتنفيذ المحددات أعلاه يجعل مصانع طحن الأسمنت أكثر توافقاً مع متطلبات الاستدامة البيئية ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة

وفي بلادنا فإن تطوير صناعة الأسمنت بطريقة صديقة للبيئة يحتاج إلى تكاتف الجهود بين الحكومة والسلطات المحلية من جهة مع المصنعين والباحثين ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لصناعة الاسمنت

اخيرا ندعو السلطات المختصة ضرورة دعم مشاريع صديقة للبيئة واعتبارها افضلية على غيرها واستحداث سياسات وإجراءات محفزة وضامنة لشركات الاعمال والمستثمرين في صناعة طحن الاسمنت

رقمنة القطاع المصرفي:
آنسنة الخدمات المصرفية الألكترونية ودورها في تحقيق الشمول المالي

■ بخوش بلال
دكتوراة - تخصص التسويق
جمهورية الجزائر

■ أدت الابتكارات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال الى ظهور الخدمات المالية الرقمية، والتي تعرف على أنها العصر الصناعي الرئيسي الرابع الذي يتميز بدمج التقنيات المالية الرقمية كحلول تفصل بين المجالات المادية والرقمية، وكان ذلك بظهور شركات التكنولوجيا التي وسعت من الخدمات المالية والمصرفية وتحولت نحو الأقتصاد الرقمي بإدخال تقنيات مالية عابرة للحدود، والتي أدت بدورها الى ضمان تدفق المعلومات المالية وخفض التكاليف وزيادة الشفافية، وخلق الفرص للتمكين المالي والاقتصادي للأفراد والشركات وتعزيزدرجة الشمول المالي

■ الخدمات المالية الرقمية:

الخدمات المالية الرقمية(DFS) هي:"خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدمها من قبل المستهلكين"

وتعرف أيضا على أنها:"الوصول الى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها مثل التحويلات والمدفوعات والقيمة المخزنة والمدخرات والائتمان وما الى ذلك من قبل المستهلك النهائي، من خلال القنوات الرقمية والاستفادة من العمليات التي تركز على التكنولوجيا"

■ أنواع الخدمات المالية الرقمية:

تتمثل انواع الخدمات المصرفية الرقمية في القنوات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة المصرفية بشكل كامل، بداية باختيار العميل مروراً بإجراءات اتمامها والانتهاء بأدائها بشكل إلكتروني، ويمكن توضيح هذه القنوات كالآتي:

• خدمات مصرفية عبر الانترنت:

وهي تلك الخدمة التي تمكن العميل من متابعة حسابه وإجراء كافة المعاملات المصرفية في أي لحظة إذا كان لديه حساب على الإنترنت عن طريق إدخال

كلمة السر والكود التعريفي على حسابه على صفحة البنك الذي يتعامل مع

• خدمات مصرفية عبر الهاتف المحمول: وهي عبارة عن تطبيق تابع للبنك يمكن من خلاله التحكم في الحساب الشخصي، انطلاقاً من تنزيل التطبيق وادخال كلمة السر المستخرجة من البنك، واتمام جميع العمليات المصرفية دون الحاجة للتوجه للبنك

• ماكينة الصراف الآلي: هي عبارة عن ماكينات تطورت لكي تكون بديلا لموظفي خدمة العملاء في البنوك، حيث أنها تنتشر في عدة مناطق وتعمل عن طريق ربطها بشبكة اتصالات في البنك، إما تربط فروع البنك الواحد او تربط عدة بنوك ببعض، بهدف خدمة عدد أكبر من العملاء مقابل عمولة بسيطة

■ الشمول المالي: عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) بأنه:"الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول الى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين والمقدمة من مؤسسات مالية رسمية، من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية الى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات بما يساعد على اتاحة الخدمات للعملاء المتسبعدين والمحرومين بدلا من الخيارات غير الرسمية والتي تفرض عليهم شروطا تعسفية مما يؤدي الى زيادة تحديات وصولهم الى الخدمات المالية الرسمية. غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة

■ أهمية الخدمات المصرفية الرقمية في تعزيز الشمول المالي:

• الخدمات المصرفية الرقمية عامل تمكين للشمول المالي للشباب:

يوفر الوصول إلى الإنترنت بالإضافة إلى الهاتف المحمول مجموعة واسعة من الخدمات المالية لفئة الشباب، وتشمل هذه الخدمات كل من الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتطبيقات عبر الإنترنت وتطبيقات الدفع ومحافظ الهاتف المحمول وعمليات الشراء داخل التطبيق. وقد أثبت الواقع أن الشباب الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية على هواتفهم، أو شراء ائتمان للهاتف المحمول، أو حتى استخدام ائتمان الهاتف المحمول للألعاب عبر الإنترنت وعمليات الشراء داخل التطبيق، أصبح يفوق الشباب الذين يستخدمون القنوات التقليدية والرسمية لفتح الحسابات المصرفية

• التمويل الرقمي عامل أساس لتعزيز الشمول المالي:

يمكن للتمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء، المساهمة في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الشمول المالي في المناطق الريفية. فالمزيد من الخدمات المالية الرقمية التي يمكن توجيهها على المجتمعات المحلية الفقيرة والمستبعدة، يمكن أن تحسن فرص الحصول على التمويل لعملاء البنوك في المجتمعات المحلية الفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب شبكات النقل الضعيفة وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية، وسوف تقلل عدد العملاء من التواجد في فروع البنوك وخفض التكلفة لأن البنك سيحافظ على عدد أقل من الفروع بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وسيكون للتكاليف الأقل آثار إيجابية على ربحية البنك

• التوسع في المدفوعات الرقمية يعزز الشمول المالي الرقمي:

يرتبط الشمول المالي الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني واتجاهاتها المتعددة كاستخدام المحافظ الرقمية، والدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية، وإيجاد حلول جديدة م من أجل دعم الدفع الالكتروني وتحقيق الشمول المالي

أنظمة الأمن والسلامة وحماية المنشآت

■ م/ علي سعيد صالح
مدير عام السلامة المهنية وأمن المنشآت

■ تعد أنظمة الأمن والسلامة وحماية المنشآت جزءًا حيويًا من أي منشأة سواء كانت تجارية أو صناعية أو سكنية حيث تلعب هذه الأنظمة دورًا كبيرًا في حماية الأرواح والممتلكات من المخاطر المختلفة مثل الحريق، السرقة، والحوادث الصناعية المختلفة. في هذه العجالة، سنقدم لكم معلومات شاملة حول أنظمة الأمن والسلامة وأهميتها في الحفاظ على بيئة آمنة

■ ما هي أنظمة الأمن والسلامة؟

هي مجموعة من الحلول التقنية والإدارية المصممة لحماية المنشآت من المخاطر المتوقعة. تشمل هذه الأنظمة أجهزة الكشف عن الحرائق، أنظمة المراقبة بالكاميرات، أنظمة التحكم بالدخول، وأنظمة الإطفاء الآلي. تعمل هذه الأنظمة على تقليل الخسائر المادية والبشرية من خلال الكشف المبكر والتدخل السريع

■ نظم أمن وحماية المنشآت:

تعتبر نظم أمن وحماية المنشآت من العناصر الأساسية التي تساهم في حماية الأرواح والممتلكات، وضمان استمرارية العمل دون انقطاع. وأصبحت هذه الأنظمة ضرورية للحفاظ على بيئة آمنة ومستدامة، سواء في المباني التجارية أو المنشآت الصناعية المختلفة بما فيها النفطية والغازية أو السكنية. وهنا نستعرض

أهم المعلومات حول نظم أمن وحماية المنشآت

■ أهمية نظم أمن وحماية المنشآت:

تأتي نظم أمن وحماية المنشآت كحل شامل لحماية البنية التحتية الحيوية، وتساهم في:

١- حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر الأمنية والحوادث

٢- ضمان استمرارية العمل دون انقطاع بسبب الحوادث الأمنية أو الاختراقات

٣- الامتثال للمعايير واللوائح الوطنية والدولية التي تنظم حماية المنشآت

٤- تعزيز سمعة المنشأة وزيادة ثقة العملاء في الإجراءات الأمنية المتبعة

■ أنواع نظم أمن وحماية المنشآت.

١. أنظمة المراقبة بالكاميرات (CCTV):

تعتبر أنظمة المراقبة بالكاميرات إحدى الركائز الأساسية في حماية المنشآت. فهي تعمل على مراقبة الأنشطة داخل وخارج المنشأة، وتوفر تسجيلات مرئية يمكن استخدامها عند الحاجة لإجراء التحقيقات الأمنية.

٢- أنظمة التحكم بالدخول والخروج:

تشمل أنظمة التحكم بالدخول العديد من التقنيات مثل البطاقات الممغنطة، أجهزة القياسات الحيوية (بصمة الأصبع والتعرف على الوجه)، وأنظمة الأبواب الآلية. تساهم هذه الأنظمة في تحديد وإدارة الأفراد المسموح لهم بالدخول إلى المناطق الحساسة داخل المنشأة

٣- أنظمة كشف الحرائق:

تمثل أنظمة كشف الحرائق إحدى أدوات الأمان الأساسية التي تساهم في اكتشاف الدخان والحرارة قبل اندلاع الحريق بشكل كبير. تُساعد هذه الأنظمة في تحذير العاملين وإخلاء المبنى بوقت قياسي، مما يقلل من الخسائر المادية والبشرية

٤. أنظمة الإطفاء الآلي:

تُعد أنظمة الإطفاء الآلي من الحلول الحيوية التي تعمل تلقائيًا على إطفاء الحرائق عند اندلاعها. تتنوع هذه الأنظمة بين الرشاشات وأنظمة إطفاء الغاز والرغوة، والتي تستخدم غالبًا في المنشآت الصناعية والمستودعات

٥. أنظمة الحماية من الاختراق:

تعمل أنظمة الحماية من الاختراق على كشف محاولات الدخول غير المصرح بها إلى المنشأة، وتضم مستشعرات الحركة وأجهزة الاتصال بالأبواب والنوافذ. تساعد هذه الأنظمة في منع السرقات وتأمين المنشأة ضد ا لمتسللين .

■ كيفية اختيار نظم أمن وحماية المنشآت المناسبة؟

عند اختيار نظم أمن وحماية المنشآت، يجب مراعاة عدة عوامل تضمن فعالية وكفاءة النظام المُختار

١- تقييم المخاطر: يجب إجراء تقييم شامل لتحديد التهديدات المحتملة والفجوات الأمنية التي قد تؤثر على المنشأة

٢- الامتثال للمعايير: يجب التأكد من أن النظام يتوافق مع اللوائح والمعايير الوطنية والدولية مثل لوائح الدفاع المدني النافذة

٣- قابلية التوسع: يفضل اختيار نظام يمكن توسيعه وتحديثه حسب احتياجات المنشأة المتغيرة

٤- الدعم والصيانة: من الضروري اختيار أنظمة تتوفر لها خدمات الدعم الفني والصيانة الدورية لضمان عملها بكفاءة

■ فوائد نظم أمن وحماية المنشآت.

يعمل نظم أمن وحماية المنشآت الى توفير العديد من الفوائد على المدى الطويل:

١- حماية الأرواح والممتلكات: يقلل النظام الفعال من الخسائر المادية والبشرية التي قد تنجم عن الحوادث الأمنية أو الحرائق

٢- الامتثال للأنظمة واللوائح: يساعد الامتثال للمعايير الأمنية في تجنب الغرامات والعقوبات

٣- تعزيز سمعة المنشأة: يعزز تطبيق الأنظمة الأمنية المتقدمة من سمعة المنشأة ويزيد من ثقة العملاء

٤- تقليل تكاليف التأمين: تقدم العديد من شركات التأمين خصومات للمنشآت التي تعتمد أنظمة أمن وحماية متقدمة

■ أهمية أنظمة الأمن والسلامة.

تُعتبر أنظمة الأمن والسلامة ضرورية للحفاظ على بيئة عمل آمنة وحماية الأرواح والممتلكات. فهي:

- تقلل من الحوادث والمخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة.
- تساعد في تقليل التكاليف المالية الناجمة عن الخسائر.
- تضمن الامتثال للمعايير المحلية والدولية الخاصة بالسلامة

■ التحديات التي تواجه المؤسسات في هذا المجال:

على الرغم من التطور الكبير في تقنيات الأمن والسلامة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه كثير من المؤسسات الحكومية في هذا المجال. من أبرز هذه التحديات:

- التكامل بين الأنظمة المختلفة: قد يكون من الصعب دمج أنظمة الأمن والسلامة المختلفة لضمان عملها بكفاءة
- التحديث المستمر: يتطلب الأمر مواكبة التطورات التقنية الحديثة لضمان فعالية الأنظمة

■ مستقبل أنظمة الأمن والسلامة في اليمن

مع التطور السريع الذي يشهده العالم في هذا المجال من غير المتوقع أن تشهد أنظمة الأمن والسلامة مزيدًا من التطورات التقنية مثل الذكاء الاصطناعي والاعتماد على تقنيات إنترنت الأشياء لتعزيز الفعالية والكفاءة. مع العلم ان توفر هذه التقنيات ستساهم في تقديم حلول أكثر ذكاءً وأمانًا

■ الخلاصة:

تعتبر أنظمة الأمن والسلامة وحماية المنشآت ضرورة لا غنى عنها لأي منشأة، سواء كانت نفطية او غازية او سكنية أو صناعية أو تجارية. وفي هذا الإطار وبدعم من قيادة وزارة النفط والمعادن تبذل الادارة العامة للسلامة المهنية وامن المنشآت جهودا دؤوبة لتوطيد نظم للأمن وحماية المنشآت في الوزارة والوحدات التابعة لها بحسب الامكانيات المتاحة. من خلال اختيار الأنظمة الصحيحة والامتثال للمعايير واللوائح المحلية والدولية، مما نتمكن من خلالها ضمان سلامة موظفينا وممتلكاتنا.

التغير المناخي وفرص الاستثمار

■ راشد حازب
وكيل وزارة الصناعة والتجارة
لشؤون الخدمات

■ تواجه بلادنا كثير من التحديات الإنمائية الهائلة بالإضافة إلى موجات السيول والجفاف التي يتكرر حدوثها ويؤثر تغير المناخ على إمدادات المياه الشحيحة ويجعلها أكثر ندرة

وفي ضوء هذه التحديات الناشئة عن تغير المناخ فإننا بحاجة إلى إدارة المخاطر والفرص الناشئة عن تقلب المناخ وتغيره مع مراعاة الأكثر عرضه لهذه المخاطر وهو إنشاء نظام قوي للمعلومات المناخية وضمان التنسيق بين كافة الوكالات المعنية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وبناء قدرات المجتمعات المحلية الريفية على مواجهة الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتعتبر هذه العملية الفرصة الاستثمارية التي ستلعب دورا فريدا للقيام بتنفيذها واعتماد نجاحها على التعاون المستمر والالتزام المشترك لكافة المعنيين كما أنه سيكون لها الأثر في التعرف بشكل أكبر على القدرات التي تحتاج إلى مزيد من التعزيز وتحديد الأنشطة التي ستحقق أفضل النتائج

نطمح في المضي قدما نحو هدف تسريع الجهود الرامية إلى الحد من تغير المناخ والتخفيف والتكيف معه واحداث تغييرا من حيث مراعاة البيئة في مسيرة الاقتصاد الوطني نحو التعافي ودعم القطاع الخاص وهما مسألتان حاسمتان للنهوض من الأزمة الحالية وهذا الأمر الذي من شأنه أيضا أن يشجع الطموح ويسرع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ نستطيع أن يقدم الجميع دورا هاما في تمكين تعاف يراعي البيئة والمناخ بما يشمل سيناريوهات ما بعد الأزمة وتشجيع دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى

إدراج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في خطط التنمية والإصلاحات المرتبطة بها أن أهمية فعالية رصد المناخ والقدرة على التنبؤ بالظواهر المناخية الشديدة والاستعداد لمواجهة العواقب السلبية يضمن استخدام أفضل نماذج الطقس والمناخ المتاحة وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتغيرات المناخية الحرجة وقياسها وبما يعزز مجال العمل المناخي وتنفيذ فرص الاستثمار التي نسعى إليها ونعمل من خلالها وضع البيئة على سلم الأولويات الوطنية وإدراجها ضمن التحديات المتعددة التي تواجهها بلادنا.

أن بعض المناطق تعاني من نقص المياه ومن المرجح أن تتفاقم هذه المشكلة خاصة في الأماكن التي تعاني بالفعل من الجفاف.. أن تغير المناخ يجعل فترات الجفاف أكثر جفافا والفترات الرطبة أكثر رطوبة مع ارتفاع درجات الحرارة يتبخر الماء من الأرض بشكل أسرع مما يؤدي إلى جفاف التربة وترك كمية أقل من المياه المتاحة وتعني درجات الحرارة الأكثر دفئا أيضا كمية أقل من الثلوج مما يغذي الأنهار والخزانات عندما يذوب ويؤدي هذا المزيج إلى كارثة بالنسبة للمناطق التي تعتمد على ذوبان الثلوج للحصول على المياه لا يوجد حل يخلو من السلبيات وتحلية مياه البحر لها نصيبها إنه ليس حلا بسيطا نحن بحاجة إلى أن نكون صادقين بشأن التحديات التي تأتي مع

تحلية المياه ومع ذلك فإن الاعتراف بهذه التحديات يسمح لنا بإيجاد حلول أفضل وأكثر استدامة لإمداداتنا بمياه الشرب التي تعتبر إحدى القضايا المهمة في استهلاك الطاقة على نطاق واسع تحلية مياه البحر في المناطق المعرضة للجفاف تستخدم كمية كبيرة من الطاقة لإنتاج المياه العذبة ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الطاقة مطلوبة لدفع ملايين الجالونات "اللترات" من مياه البحر عبر المسام الصغيرة وقد يكون ذلك مكلفا مما يرفع تكلفة المياه المحلاة مقارنة بمصادر المياه التقليدية تأتي تحلية المياه مع بصمة كربونية كبيرة مما يزيد من تغير المناخ وهي المشكلة ذاتها التي تحاول التخفيف من حدتها ومع ذلك فإن التصميم المبتكر للعملية مع تكنولوجيا المعالجة المتقدمة قد يقلل بالتأكيد من هذه المخاوف ويمكننا أن نفعل ما هو أفضل تتعامل الشركات في جميع أنحاء العالم بالفعل مع هذه التحديات وتعمل على تحقيق المزيد من تقنيات تحلية المياه المستدامة . إنه جهد جماعي بدءا من مختبرات الجامعة والمبادرات الحكومية وحتى تطبيقات

بعض الشركات أن ظواهر تغير المناخ تفرض نفسها في مختلف بقاع الأرض في السنوات الأخيرة وتتطلب بإلحاح تحديث الرؤى والمقاربات للعديد من الاستراتيجيات المتبعة حتى الآن ولا سيما في مجال سياسات المياه واستراتيجية السدود

وهذه حاجة ضرورية على المستوى العالمي فهي أكثر ضرورة في بلادنا والعمل الواسع والشفاف لتحديث استراتيجية المياه لأنه أصبح ضروريا وهناك ما يستحق البحث فيه قبل الذهاب بعيدا في بناء السدود وتقييم علمي وموضوعي للتجارب الفاشلة لعدد من السدود التي بنيت ولم تحقق أهدافها لا في تأمين الكميات المتوقعة من المياه ولا في دور هذه الكميات التي يغلب عليها عدمية التنمية المستدامة المنشودة ولا في سد حاجات السكان والقطاعات الاقتصادية للمياه بمواصفات جودة مناسبة وبكلفة معقولة وكذلك تقييم التدهور البيئي الناتج عن هذه السدود وعن التخريب الذي أحدثته في المنظومات البيئية المائية العذبة وفي التنوع البيولوجي فمن الضروري قبل الاستمرار العبثي في سياسة السدود استنفاذ العمل الجاد على تخفيف الهدر في المياه العذبة واستعمالها بطرق حديثة واعتماد العدادات التي توفر أعلى درجة من عدالة التوزيع واسترداد القيمة من المعروف أن الجفاف والفيضانات هي أكثر المخاطر أهمية التي تؤثر سلبيا على السدود وهذا ما يشير إلى أن الأنشطة المرتبطة بالمياه هي الأكثر تأثرا ما يسمح بتوقع انخفاض مردود التخزين في السدود من أكثر التحديات التي تواجهها البلاد حيال مخاطر وتهديدات تغير المناخ المتمثل بالموارد المتاحة المحدودة جدا وتغير المناخ يقدم مزيدا من عدم الاستقرار ومن الصعوبات المطلوب مواجهتها لذلك نرى أن هناك ضرورة ملحة لإدماج تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الحكومية وفرص الاستثمار في التغيير المناخي كافة وفي الطليعة منها تلك المتعلقة بالمياه وخطط بناء السدود وحفر الآبار والتأمين في الطاقة وغيرها من تحديات الكوارث الطبيعية

التسويق بالقصص في البنوك

قصة العميل رقم 1 في البنك نموذجاً

■ مامور فوضيل
المدرسة العليا للمصرفة
جمهورية الجزائر

■ "التسويق لم يعد يتعلق بالأشياء التي تصنعها، بل يتعلق بالقصص التي ترويها"
سيث جودين

هذه العبارة تختصر تحولا جذريا في عالم التسويق، حيث لم تعد المنتجات والخدمات وحدها كافية لجذب العملاء. اليوم، القصة هي الأداة السحرية التي ترسخ العلامات التجارية في أذهان العملاء وتخلق رابطا عاطفيا لا ينسى

■ لماذا التسويق بالقصص؟

القصص دائما ما تبقى في أذهاننا، خاصة إذا كانت مليئة بالفكاهة أو العاطفة. هذا الارتباط يجعل التسويق القصصي أحد أكثر الأساليب فعالية في التأثير على العملاء. عبر الحكايات، يمكن للبنوك أن تنقل رسائلها بطريقة إنسانية تسلط الضوء على العملاء

وتجاربهم، بدلا من التفاخر بالمنتجات فقط

■ ما هو التسويق بالقصص؟

التسويق بالقصص هو استخدام السرد القصصي لجذب الجمهور، بناء الثقة، وتعزيز العلاقة بين العميل والعلامة التجارية. القصص تلمس المشاعر، وتظهر التجربة الإنسانية وراء المنتج، وتجعل العميل يرى نفسه داخل الحكاية

مثال: إعلان يظهر شابا يحقق حلمه من خلال قرض مصرفي، مما يجعل الجمهور يتفاعل مع المشهد لأنه يلامس تطلعاتهم

■ كيف يغير التسويق بالقصص قواعد اللعبة؟

1. التركيز على العميل بدل المنتج:

لم يعد العملاء يبحثون فقط عن منتج أو خدمة؛ بل يريدون معرفة كيف يمكن لهذا المنتج أن يحسن حياتهم أو يلهمهم

مثال: بدلا من تسويق قرض بنكي كـ"خدمة مالية"، يمكن تقديمه كوسيلة لتحقيق حلم الدراسة أو بدء مشروع جديد

2. خلق رابط إنساني:

القصة الجيدة تجعل العميل يشعر أنه ليس مجرد عميل، بل جزء من حكاية أكبر

3. بناء هوية العلامة التجارية:

القصة المميزة تُظهر قيم العلامة التجارية وأهدافها، مما يجعلها مميزة عن المنافسين

4. إشراك الجمهور:

القصص تدفع الجمهور للمشاركة، سواء عن طريق الحديث عنها أو إعادة نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعزز من انتشار العلامة التجارية

■ قصة العميل رقم 1 في البنك نموذجا

قصة يوسف تبرز بوضوح كيف يمكن لعلاقة تبدأ بمستوى بسيط بين العميل والبنك أن تتحول مع مرور الوقت إلى شراكة استراتيجية متكاملة تحقق النجاح للطرفين. لم تكن هذه العلاقة مجرد تعاملات مالية تقليدية تقتصر على إيداع الأموال وسحبها، بل تطورت لتصبح رحلة من الثقة المتبادلة والنمو المشترك

في البداية، كان يوسف مجرد عميل عادي يسعى لتلبية احتياجاته اليومية البسيطة. لكنه لم يتوقف عند هذه النقطة؛ رأى في خدمات البنك فرصة لتحقيق أحلامه وطموحاته. وبالمثل، رأى البنك في يوسف أكثر من مجرد رقم حساب. أدرك الموظفون والإدارة أن هناك طاقة كامنة وطموحًا يمكن أن يتحقق إذا تم توفير الدعم اللازم

هذا التحول في العلاقة لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج رؤية مشتركة بين الطرفين. يوسف اجتهد واستفاد من كل خدمة وفرها البنك، بدءًا من فتح حساب التوفير إلى الحصول على القروض التي ساعدته في تحقيق مشروعه. في المقابل، لم يكن البنك مجرد جهة مانحة للقروض أو مقدمة للخدمات، بل كان شريكًا حقيقيًا قدم المشورة والدعم وتابع رحلة يوسف خطوة بخطوة

مع مرور الوقت، أصبحت هذه العلاقة أكثر عمقا. يوسف، الذي كان يوما ما مجرد عميل صغير، تحول إلى عميل مميز يستشار في خدمات البنك ويعامل كشريك استراتيجي. وأصبح نموذجا حيا للعملاء الآخرين، ودليلًا على أن البدايات البسيطة قد تكون حجر الأساس لإنجازات عظيمة

هذه القصة ليست مجرد حكاية شخصية، بل هي رسالة لكل عميل ليؤمن بأن أحلامه مهما كانت صغيرة تستحق السعي لتحقيقها. إنها دعوة للتفكير الإيجابي، والعمل الجاد، والثقة في أن المؤسسات المالية ليست فقط جهة تقدم خدمات، بل يمكن أن تكون شريكًا مؤثرًا يدعم النجاح

وبالنسبة للبنوك، تبرز القصة أهمية تبني منظور جديد في التعامل مع العملاء. فالعملاء الناجحون ليسوا مجرد مصدر للأرباح، بل هم جزء من قصة نجاح المؤسسة نفسها. نجاح العميل يعكس مباشرة رؤية البنك وقدرته على تقديم قيمة مضافة حقيقية. إنها دعوة لكل بنك ليضع نجاح عملائه على رأس أولوياته، لأن العميل الناجح هو أساس بنك قوي ومستدام

تكونت هذه الدراسة من أربعة فصول بعد الإطار العام للدراسة؛ إذ شملت المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وفروض الدراسة، ومنهج الدراسة، والحدود المكانية والزمانية للدراسة، إلى جانب الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية

(دراسة تطبيقية في الجمهورية اليمنية (2003-2022))

سارة خدابخش
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة عدن

الفصل الأول:

مفاهيم اقتصادية عامة في النفط والإستقرار الاقتصادي وجاء في مبحثين: المبحث الأول: نشأة النفط وتطوره، العوامل المؤثرة عليه، والمبحث الثاني: مفهوم ومتطلبات سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفصل الثاني:

دور اقتصاد النفط في التغير الاقتصادي ويحوي مبحثين، المبحث الأول: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والاستقرار الاقتصادي، والمبحث الثاني: دور السياسات التنموية في صنع العلاقات السياسية النفطية

الفصل الثالث:

تحليل الوضع الاقتصادي اليمني في ظل تقلبات أسعار النفط وجاء في مبحثين، المبحث الأول: تحليل لواقع الاقتصاد اليمني، والمبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في اليمن

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في اليمن، وجاء في مبحثين، المبحث الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في اليمن، والمبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي

وفي الختام تضمنت الدراسة عرضًا لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية القطاع النفطي على الاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، والتعرف إلى العوامل المؤثرة على أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحديد أهم التغيرات التي أثرت في أسعار النفط، وما مدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي، والتوصل إلى نتائج وتوصيات؛

لإزالة آثار التغيرات في أسعار النفط وذلك لتحسين الأداء الاقتصادي في الجمهورية اليمنية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق وصف المتغيرات وتحليل بياناتها بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل القياسي لبيان التغيرات في أسعار النفط وآثارها المترتبة على الاستقرار الاقتصادي، والإجابة على الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة : تؤثر أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي

ونجد أن الفترة الوحيدة التي شهدت تحقيق الاستقرار الاقتصادي هي (2003-2005م) في حين نجد أن الاقتصاد اليمني في باقي السنوات قد عصفت به عديد من الاضطرابات الناجمة عن التلقبات الاقتصادية والسياسية، واعتماد الاقتصاد اليمني على الصادرات النفطية بشكل أساسي ومطلق إذ بلغت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات نحو 85.62% قبل الحرب و 63.07% لمابعد الحرب؛ وذلك يؤكد اتباع اليمن لنظرية اقتصاد الريع النفطي في حين حققت الموازنة العامة للدولة فائضًا في الأعوام (2006-2007م)؛ إذ يعود ذلك إلى زيادة أسعار النفط عالميًا بالإضافة لزيادة الإيرادات الضريبية وَالأعوام (2011-2014م) ويعود ذلك لإيرادات محطة بلحاف وسيطرة الدول المانحة على الرغم من الأزمة، التي خلقتها ثورة 2011م، ومثلما مر الاقتصاد العالمي بأزمات نفطية

عديدة فقد مر الاقتصاد اليمني بأزمات نفطية خاصة به في الأعوام 2003م، 2009م، 2011-2012م، 2014م، 2016م، 2020م، وآخرها يتجلى في أكتوبر 2022م، وعالجت الحكومة مشكلة انخفاض الإيرادات النفطية الناجم عن انخفاض أسعار النفط بتخفيض الإنفاق العام في حين تتجه نحو انتهاج السياسات التوسعية وذلك بزيادة الإنفاق عند زيادة الإيرادات النفطية الناجم عن زيادة أسعار النفط؛ وبذلك نجد أنها لا تتبع أي سياسية وقائية من مخاطر تقلب أسعار النفط.

فسنستنتج أن للعلاقات السياسة والنزاعات والحروب والتوترات والكوارث الطبيعية دورًا في تحديد أسعار النفط بما لا يقل عن باقي العوامل الأخرى ولهذا فقد سعت الدول النفطية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسات الاقتصادية الممكنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك بتخفيض قيمة العملة وتقييد الواردات أو بتغطية العجز المالي وتقليص النفقات وزيادة الضرائب وغيرها من السياسات المالية والنقدية فهنالك بعض الدول انتهجت سياسة إنشاء صناديق الثروة السيادية للموارد النفطية واستغلال فائض هذه الإيرادات في الاستثمار للمستقبل أو لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الإيرادات الحكومية والحد من تقلبات أسعار النفط على اقتصادها ومن نماذج هذه الدول التي

نجحت في تجربة استخدام الصناديق السيادية لإدارة مواردها النفطية مثل النرويج والكويت والإمارات وروسيا والسعودية، وغيرها من الدول كما أن لتجارب الدول التي نجحت في إدارة ثرواتها النفطية عديدًا من الدروس، في حين نلاحظ أن الدول التي فشلت في إدارة ثرواتها النفطية قد عانت من مشكلات جمة في الاقتصاد وكان أغلبها بسبب سوء إدارة الموارد والفساد والتقلبات السياسية والأمنية وكونها تمتلك اقتصادًا هشًّا قد فاقم من حجم تلك المشكلة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات كان أهمها مايلي:

1- إن الإعتماد على الإيرادات النفطية تسبب في عجز العديد من المؤشرات الاقتصاد الكلي بسبب التقلبات في أسعار النفط وتدهور الإيرادات النفطية وأزداد العجز عند توقف الإنتاج النفطي

2- تعتبر الصناديق السيادية من أهم الأدوات تحقيق الإستقرار الاقتصادي حيث تساعد على معالجة الإختلالات الهيكلية في الهيكل الاقتصادي من خلال زيادة مصادر الدخل والتنويع الاقتصادي وضمان مصدر للإيراد الأجنبي بجانب الإيرادات النفطية

3- يبرز الأثر السلبي للأزمات التي عصفت بالقطاع النفطي من خلال تراجع مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي لتراجع الصادرات النفطية ممايؤثر على احتياطيات النقد الأجنبي وبالمثل يؤدي هذا إلى خلق دائرة من التضخم وعجز الموازنة ونقص النفقات وارتفاع سعر الصرف وغيرها والتأثيرات

4- إن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي يعاني منها اليمن تعود إلى اعتماد الدولة على الريع النفطي فقط دون اللجوء إلى سياسات وقائية لحمايتها من التغيرات الداخلية والخارجية في هذا المورد ممافاقم في كمية الاختلالات الاقتصادية

وبناء على أهم ماتوصلت إليه الدراسة توصي الدراسة بمايلي:

1- استثمار العوائد النفطية في الصناديق السيادية مع التشديد على إنشائها وفقاً للضوابط الخاصة بها

2- تنسيق إنشاء صناديق الثروة السيادية وتحديد ضوابط للإيداع والسحب والاستثمار حتى تكون هذه الصناديق أحد الأدوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

3- السعي نحو إتباع سياسات التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات الإنتاجية لتخفيف الصدمات الاقتصادية الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط وكذا لتجنب العجز المالي حين توقف الإنتاج النفطي الناجم عن عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلد

4- العمل على زيادة الاستثمارات الخارجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

5- تعزيز العلاقات الدولية والشراكات مع الشركات النفطية العالمية لجذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة.

أزمات اقتصادية معاصـــرة

إجراءات قاسية لإنقاذ الاقتصاد الأرجنتيني فهل يفعلها خافيير ميلي

■ د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ الارجنتيـــن ثاني أكبر اقتصاد فـــي أمريـــكا اللاتينية ورابـــع أكبر اقتصاد فـــي نصف الارض الجنوبي، حيث تتمتـــع "الأرجنتيـــن" بموارد طبيعيـــة كبيـــرة ومنافع منهـــا - لا سـيما من ســـهولها الواســـعة من الأراضـــي الخصبة ولديهـــا تطورًا كبيرًا في صناعتهـــا النووية وقطاع موجـــه نحـــو الاســـتغلال الزراعي وتصديـــر التكنولوجيـــا المتقدمـــة، ولديهـــا قاعـــدة صناعيـــة متنوعة تحل محـــل الـــواردات التي تشـــهد تطورًا علميًـــا وتكنولوجيًـــا كبيرً

في عام 2016 ، صنـــف البنك الدولي "الأرجنتين" على أنها اقتصاد متوســـط الدخل

وهـــي واحدة مـــن أكبـــر منتجي فول الصويـــا فـــي العالـــم ، بعـــد "الولايات المتحـــدة" و"البرازيـــل" ، حيـــث بلغت 48 مليـــون طـــن في عـــام 2011.

تعـــد "الأرجنتيـــن" واحدة مـــن أكبر مصـــدري اللحوم في العالـــم (هي واحدة مـــن أكبـــر 5 منتجين فـــي العالـــم لفول الصويـــا والـــذرة والليمـــون والكمثرى وبـــذور عبـــاد الشـــمس ، وأكبـــر منتج للقمح والصـــوف في أمريـــكا اللاتينية)

علـــى المســـتوى القـــاري ، احتلـــت "الأرجنتيـــن" في عـــام 2014 المرتبة الرابعـــة فـــي إنتـــاج النفـــط (بعـــد "البرازيل" و"فنـــزويلا" و"كولومبيا") ولديهـــا ثالث أكبـــر احتياطـــي غاز على هـــذا الكوكب

في مقاطعـــة "خوخـــوي" لديها أكبر تركيـــز لمعـــادن الرصـــاص والزنك في أمريـــكا الجنوبيـــة ويعد منجـــم "Bajo de la Alumbrera" فـــي مقاطعـــة "كاتامـــاركا" واحـــد من أكبـــر المناجم لاســـتخراج الذهب والنحـــاس في أمريكا اللاتينيـــة ، حيـــث تحتـــل "الأرجنتين" المرتبة العاشـــرة في اســـتخراج الذهب المنتج فـــي العالم.

"الأرجنتين" هي أهـــم منتج للبرامج في أمريـــكا الجنوبيـــة وتحتـــل المرتبة الثانيـــة في تصنيع قطع غيار الســـيارات بعد البرازيل

عام 1910 صُنِّفت الأرجنتين باعتبارها من أغنى دول العالم، وبلغ متوسط معدل نموها السنوي 5% بينما كان نصيب الفرد من إجمالي ناتجها المحلي ينافس بلجيكا،لكن بحلول العام 2000 انقلبت الأحوال. انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وأصبحت الأرجنتين على شفير الإفلاس منذ ذلك الحين.

وتحتفظ "الأرجنتين" بدين خارجي يقارب 120 مليار دولار (2009) ، أي ما يعادل ٪38.7 من الناتج المحلي الإجمالي

يُعزى المبلغ نفسه بشكل أساسي إلى العمليات التي نُفِّذت خلال الديكتاتورية المدنية العسكرية الأخيرة (1976-1983) ، وهي الفترة التي نما فيها الدين بنسبة ٪364 وأخذ قروض خارجية ضخمة خلال الحكومتين المتتاليتين لكارلوس منعم ، بسبب سياسة الدولار الرخيصة التي يطبقها قانون التحويل

حيث تراجع الاقتصاد مع ذلك خلال الحكم العسكري الديكتاتوري في الفترة الممتدة من عام 1976 لغاية عام 1983، ولبعض الوقت بعد ذلك، حيث قدم كبير خبراء اقتصاديين الحكم الديكتاتوري، خوسيه ألفريدو مارتينيز دي هوز، سياسةً تحرر مالي فاسدة ومناهضة للعمل والتي زادت من عبء المديونية وأعاقت التطور الصناعي والحراك الاجتماعي. وأعلنت ما يزيد عن 400,000 شركة من جميع الأحجام إفلاسها بحلول

خافيير ميلي
رئيس الأرجنتين

عام 1982،أدى تسجيل أقساط فوائد الديون الأجنبية والتهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال إلى أزمة في ميزان المدفوعات، فاجتاحت الأرجنتين ونجم عنها ركود تضخمي شديد في الفترة الممتدة من عام 1975 إلى عام 1990، تضمن ذلك نوبة تضخم مفرط في عامي 1989 و1990.

وبلغت النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية نقطة حرجة في يناير 2002 عندما مثلت ٪190 من الناتج المحلي الإجمالي

ومنذ ذلك الحين ، أدى مزيج من تخفيض الديون والاعتدال في الحصول على قروض جديدة وزيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي إلى خفض الدين الخارجي إلى ما يقل قليلاً عن ٪41.5 من الناتج المحلي الإجمالي

في الدولة في عام 2020 ، تم تسجيل تضخم سنوي قدره 36.1 ٪ ، بينما في عام 2019 كان 53.8 ٪

وبين عامي 1945 و 1975 ، كان متوسط المعدل السنوي في خانة العشرات ، مع ذروة كبيرة مكونة من ثلاثة أرقام في عام 1959 (129.5٪) ، وذروة أعلى من 30٪ في عام 1948 (31٪) ، 1951 (36.7٪) ، 1952 – 1966 (31.9٪) ، 1971 (34.7٪) ، 1972 (58.5٪) و 1973 (60.3٪)

خافيير ميلي رجل اقتصاد أرجنتيني وسياسي ينتمي للتيار اليميني المتطرّف، ويصف نفسه بأنه "رأسمالي فوضوي". دخل معترك السياسة عام 2019، ونال عضوية مجلس النواب عام 2021، ثم فاز برئاسة الأرجنتين يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 بعد حصوله على 55% من الأصوات، وهزم وزير الاقتصاد الوسطي سيرخيو ماسا

يتمتع ميلي بموهبة خطابية وقدرات استعراضية تمكن عن طريقها من كسب ثقة الفئة الشبابية، مما جعله يحقق مفاجأة كبيرة بفوزه في الانتخابات الرئاسية الأرجنتينية. ويعتبر شخصية مثيرة للجدل تعوّدت على حضور البرامج النقاشية التلفزية ذات البعد السياسي

تخرج متخصصا في الاقتصاد في جامعة بلغرانو بالأرجنتين، وحصل على درجة الدراسات العليا في النظريات الاقتصادية من معهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى درجة الدراسات العليا في الاقتصاد من جامعة توركواتو ديتيلا

■ قـدّم "ميلـي" للكونغرس قانوناً شاملاً يلخـص رؤيته للإصلاح الاقتصـادي فـي البلاد، بما فـي ذلك تقليص دور الدولـة، في ظـل تعثر الاقتصـاد الأرجنتينـي وبلوغ معـدلات التضخم إلـى نحـو 211 بالمئة

وقد اصـدر الرئيـس الأرجنتيني فور توليه الرئاسة مرسـوما رئاسيا لتحرير الاقتصاد الوطني المتعثر. وتشـمل خطة ميلـي تعديل أو إلغـاء أكثر من 300 من القيـود واللوائـح والضوابـط المعمول بها حاليـا، بما فـي ذلك تلـك المتعلقة بالإيجـارات وقوانين العمل

تبنـى الرئيـس الأرجنتينـي، خافيير مايلـي، سياسـات مختلفـة كليـة عن سـابقه، لـعلاج الأزمـة الاقتصاديـة الأصعـب فـي بلاده، عن طريـق رؤيته الخاصـة بـ "الـعلاج بالصدمـة"، عبر تدابيـر شـديدة الصعوبـة؛ للإسـراع بالخـروج مـن النفـق المظلـم الـذي تواجهـه الـبلاد، وهـي التدابيـر التي تواجه معارضة واسـعة فـي الأرجنتين واحتجاجـات متكـررة

يتبنـى مايلـي مـا وصفه بـ "ثورة السـوق الحرة في اقتصاد متعثر"، وقد قـدّم للكونغـرس قانوناً شـاملاً يلخص رؤيتـه للإصلاح الاقتصـادي في البلاد، بما فـي ذلـك تقليـص دور الدولة، في ظل تعثر الاقتصـاد الأرجنتينـي وبلوغ معـدلات التضخم إلى نحـو 211 بالمئة (أعلى مسـتوى فـي 32 عاماً)

وتشـمل أهـم خطـوات الاصلاح الاقتصـادي التـي اتبعهـا مايلـي:

1- دولرة الاقتصاد.
2- خصخصة الشركات العامة.
3- تقليص حجم الحكومة.
4- تخفيض الوظائف الحكومية.
5- تقليـص دور الجكومـة فـي الاقتصـاد
6- الغـاء الدعم المقدم مـن الحكومة للسكان
7- تعديل قوانين الايجار .
8- تعديل قوانين الاستثمار.

وتلك الخطـوات الاصلاحيـة تحولت لقـرارات عمليـة من خلال:

1- تخفيـض الإدارات الحكوميـة من 18 إلى تسـع إدارات
2- تخفيـض الدعم الحكومـي للطاقة والنقل
3- إيقـاف المناقصـات المتعلقـة بالأشـغال العامـة الجديـدة
4- تخفيـض قيمة العملـة (بأكثر من 50 بالمئة)
5- إلغـاء ومراجعـة أكثـر من 200 قانـون متعلقيـن بالتنظيـم الحكومـي للاقتصـاد
6- تخفيـف قبضـة الدولـة علـى الاقتصـاد وتيسـير حركـة الاسـتيراد والتصديـر

ولكن هذه السياسـات أدت إلى ارتفاع الأسـعار وتفاقم معـدل التضخم في ظل توقعات بـأن يصل إلـى 213 بالمئة في العام 2025، ما أدى إلى سـخط النقابات العماليـة -والتي تتخذ موقفا سـلبيًا من مايلـي- وتنظيمها عديد مـن المظاهرات والاحتجاجات

كمـا يسـعى مايلـي أيضـا للدولرة وإلغـاء البنـك المركـزي، ولكـن حتى يتثنـى لـه هـذا يحتـاج إلـى دعـم الكونغـرس والـذي تتكـون أغلبيته من الأحزاب اليسـارية المعارضة لسياسـة ما يلي

كما أن مايلي يواجه صعوبات خارجية كبيرة تتعلق بعلاقته مع الصين –من أهم الشركاء التجاريين للأرجنتين-التي هاجمها في فترة الانتخابات ووجه لها انتقادات واتهامات وشديدة وصلت إلى تهديده بقطع العلاقات معها، وقراره رفض دعوة الانضمام إلى تجمع "بريكس"

ووفقًا لوكالة الإحصاءات الوطنية، وصل معدل الفقر في البلاد إلى 52.9% وهو الأسوأ في عقدين زمنيين، ويعد مرتفعًا 11.2% عن النصف الثاني من عام 2023 عندما بلغ 41.7%، ما يعكس التكلفة الباهظة التي يتحملها المواطنون نتيجة الأزمات الاقتصادية المتكررة في البلاد، إلا أن ذلك كان متوقعا في ظل السياسة التقشفية التي تتبعها الحكومة. لكن على الجانب الاخر بعد مرور عام على وصول خافيير ميلي إلى السلطة، تحظى سياسة الرئيس الأرجنتيني اليميني المتطرف بإشادة كبيرة لإصلاحها اقتصاد البلاد، بينما تواجه انتقادات حادة بسبب آثارها السلبية على الجانب الاجتماعي

وقد تم ان تخاب خافيير ميلي في نوفمبر 2023 وفقًا للصحيفة الاقتصادية البريطانية «ذا إيكونوميست»، عندما تولى ميلي منصبه كانت معدلات التضخم تصل إلى 13% شهرياً، ثم ارتفعت إلى 25% بعد تخفيض قيمة البيزو الأرجنتيني، ولكن التضخم الآن أصبح أقل من 3% شهرياً

وتشير صحيفة «أمبيتو فينانسيرو» إلى أن السنة الأولى لميلي كانت مليئة بـ «إجراءات مالية ونقدية مهمة»، و«سياسة سعر الصرف التي حافظت على معدل ثابت بنسبة 2% شهرياً طوال العام»

إنجاز آخر معترف به في الصحافة الاقتصادية والليبرالية هو العودة إلى الفائض المالي. كما توضح «لا ناسيون»، فرغم الظروف الاقتصادية الصعبة في الأرجنتين عند وصول ميلي إلى السلطة، «تمكنت الحكومة من تحقيق فائض مالي بلغ 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يختلف عن العجز الكلي الذي بلغ 6.1% في نهاية عام 2023»

«المنتفعون الرئيسون من سياسة ميلي في عامه الأول كانت الشركات الكبرى، التي استفادت بشكل كبير من التحرير الاقتصادي»، كما توضح «إل بايس أمريكا». ولكن هذا لم يكن دون تضحيات. ووفقا للصحيفة: «المتقاعدون، موظفو الدولة، وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة هم الأكثر تضرراً من النموذج الذي قلص الإنفاق العام»

ووصفت صحيفة «باجينا12» سياسته بأنها «نجاح يعتمد على النجاح المدوي للمنشار» - الرمز الذي استخدمه ميلي ليعبر عن عزمه تقليص النفقات العامة. «كان المنشار مرادفاً لانخفاض كبير في عدد الموظفين الحكوميين، فقد تم تسريح 40,000 موظف، بالإضافة إلى العديد من تسريحات العمل في القطاع الخاص، ليصل العدد الإجمالي إلى 200,000 عامل»، كما تُشير الصحيفة اليسارية

«إل بايس أمريكا» تركز على مصير المتقاعدين، الذين يُعتبرون «الخاسرين الرئيسين» في السنة الأولى من رئاسة ميلي: «انخفضت المعاشات الدنيا، التي يتقاضاها 65% من المتقاعدين، بنسبة 13% في المتوسط منذ العام الماضي»، ونتيجة لذلك، فإن المعاش الأدنى اليوم يعادل 320 دولارًا (304 يورو) شهريًا، وهو مبلغ بالكاد يتجاوز خط الفقر في الأرجنتين

لقد تمكن رئيس الأرجنتين خافيير ميلي، من تحقيق ما وصفه بـ"المعجزة الاقتصادية"، حيث حوّل الميزانية العامة من عجز مزمن إلى فائض للمرة الأولى منذ 123 عامًا

وأعلن ميلي بفخر أن ميزانية الأرجنتين أصبحت "مُحصّنة من التخلف عن السداد"

رغم الجدل حول سياسات ميلي الجذرية، فإن شعبيته في الأرجنتين في تصاعد مستمر

تشير استطلاعات الرأي إلى أن أكثر من 50%، من الشعب الأرجنتيني يدعمون "ثورة السوق الحرة" التي يقودها

ولكن يبقى السؤال الابرز هنا هل تستطيع الارجنتين التوفيق بين الاصلاحات الاقتصادية والاثار الاجتماعية السلبية ؟ وهل ستضحي الطبقات الفقيرة لإنقاذ الاقتصاد ؟

اعتقد الاجابة عنه ستتحدد خلال السنوات الثلاث القادمة

من أوراق عمل ورش
الرابطة الاقتصادية

تأثير الحرب على تحصيل واستخدام الموارد المالية للحكومة

■ إعداد: بهية حسن السقاف

تمهيد:

في الوقت الذي تذهب فيه ثروات البلاد إلى بطون قادة الحرب، باتت ذاكرة اليمنيين مثخنة بالأزمات، ومرهقة بالتفكير في الحصول على لقمة العيش وكسر قيود الفقر والجوع، شهد العام 2023م تصاعد في الازمه الاقتصادية التي تعاني منها مناطق سيطره الحكومه المعترف بها دوليا،وذلك نتيجة ضرب المنشآت النفطية والغازية من قبل القوات التابعه لجماعه انصار الله في صنعاءحيث أدت تلك الضربات الى توقف الموارد المستدامة للحكومة من النقد الأجنبي، وتشتت الموارد المحلية وتسبب الهبوط الحاد في عائدات النفط والغاز والإيرادات الضريبية بعجز هائل في موازنة الحكومة وقوضت قدرتها في تغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك دفع رواتب موظفي القطاع العام وتوفير وقود التيار الكهربائي في عاصمتها المؤقته ، تعاني الحكومه الشرعيه من ازمه حقيقيه تصحبها غياب لرؤيه حقيقيه وتحركات جاده نحو اصلاح اقتصادي شامل يضع حلول جذريه مزمنة للمشكلات والمعضلات التي ظل يعاني منها الاقتصاد اليمني طوال فترة الحرب وهذه الخطوات تحتاج لوجود مؤسسات دوله قويه وفعاله وهو ماصارت تفتقده الدوله اليمنيه منذو2015م . ان السياسه النقديه التي اتبعها البنك المركزي التابع للحكومه الشرعيه منذو العام 2017م والمتمثل في التوسعيه في السحب على المكشوف من حساب الحكومه بهدف تمويل العجز الحاصل في الموازنه وذلك من خلال طباعه وإصدار أوراق نقديه جديده للريال وهو مافضى الى حدوث تضخم هائل في قيمه الريال وادى الى فقدناه تلثي قيمته بحلول العام 2020م، كما أدى انقسام البنك المركزي ووزاره الماليه بين صنعاء وعدن في العام 2016م الى حدوث انقسام في العمله المحليه نتيجه حظر سلطات الحوثيين تداول الأوراق النقديه الجديده المطبوعه في مناطق سيطرتها ، كما أدى الانقسام المؤسسي للسلطات المعنيه بتحصيل الضرائب والسلطات القائمه على الموازنه الى تقليص حجم الإيرادات التي يمكن للحكومه تحصيلها وبالتالي زياده العبء المالي على الموازنه ناهيك عن الفساد المستشري في اجهزه ومؤسسات الدوله التابعه للحكو مة

إن الصراع وحالة التشظي السياسي. سيفقد مئات الالف من الموظفين العاملين في القطاع العام بمناطق الحكومة مصدر دخلهم الأساسي في حال عدم دفع الرواتب، كما ستنخفض قدرتهم الشرائية مع

■ تعد قدرة الحكومة محدودة في زيادة أو تحسين آلية تحصيل ضرائب الدخل أو الضرائب التجارية أو حتى الضرائب المفروضه في منافذ البيع باليمن، بسبب الظروف التي أوجدتها الحرب والانقسام الجغرافي

تراجع قيمة الريال في ظل نضوب احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي

حيث تعد قدرة الحكومة محدودة في زيادة أو تحسين آلية تحصيل ضرائب الدخل أو الضرائب التجارية أو حتى الضرائب المفروضه في منافذ البيع باليمن، بسبب الظروف التي أوجدتها الحرب والانقسام الجغرافي

وحتى نتمكن من استيعاب التاثير الذي تركته الحرب على تحصيل الموارد والاستخدمات العامه بعد الحرب علينا التطرق أولا إلى آلية عمل تحصيل موارد الحكومة ومؤسساتها العامة قبل الحرب

اعتمد النظام المالي على المركزية الشديدة بعد الوحدة وازدادت مركزيته بعد حرب 94م ، حيث تم مركزة الإدارات والدواوين العامة لمؤسسات والهيئات العامة في العاصمة صنعاء وحتى المؤسسات التي كانت اداراتها العامة في المحافظات مثل (مصافي عدن) الزمت بفتح الحساب الرئيسي لها في البنك المركزي صنعاء

وكانت الية التحصيل للموارد والاستخدامات على النحو التالي:

أ) الموارد العامة:

بالنسبة للمرافق الحكومية والتي تحصل موارد عبر فروعها وبالمنافذ بالمحافظات ، فقد تم فتح حسابات للموارد العامة لتلك المرافق لدى فروع البنك المركزي فيها يتم التوريد اليها ويقوم فروع البنك المركزي بإقفال موارد تلك الحسابات في نهاية دوام كل يوم الى حساب الحكومة العام بالعاصمة صنعاء

ب) الاستخدامات:

- تقوم الدواوين العامة عبر وزارة المالية بإبلاغ البنك المركزي صنعاء بمصرحات فروع تلك الجهات بالمحافظات ، ويقوم البنك المركزي صنعاء بإشعار فروعه في المحافظات بتغذية حسابات فروع تلك الجهات بمصرحاتها اما بصفة مستمرة او لمرة واحدة بحسب الاشعارات المرسلة من البنك المركزي صنعاء

• بالنسبة للمؤسسات والهيئات العامة مثل الكهرباء مثلا والاتصالات وغيرها، فقد تم فتح حسابين لكل فرع من فروعها بالمحافظات لدى فروع البنك المركزي بتلك المحافظات، يخصص احد تلك الحسابين لتوريد المتحصلات ويقوم البنك المركزي في نهاية دوام كل يوم باقفال تلك الحسابات الى حساب الموارد للادارات العامة لتلك الموسسات بصنعاء

• اما الحساب الاخر فهو مخصص لاستخدامات تلك الفروع في المحافظات ويتم تغذيته من قبل حسابات الاستخدامات للدواوين العامة بالمبالغ

المخصصة لنفقات تشغيل وتسيير اعمال تلك الفروع عن طريق التعزيز من حساب الإدارة العامة الى الفروع

كما أن هناك بعض المؤسسات لا يوجد لها حساب للموارد في فروعها وكل متحصلاتها تورد مباشرة الى حساب الموارد للادارات العامة طرف البنك المركزي صنعاء حتى لوكانت تحصل في المنافذ في المحافظات. وقد ازداد هذا النمط من التوريد المباشر للموارد العامة والتي تحصل في المحافظات وتورد مباشرة الى حسابات الدواوين العامة لتلك المرافق مثل الصناديق والتي تحصل بعض موادها عبر المنافذ الجمركية، بالرغم من انها تحصل بموجب النشاطات و الخدمات التي تقدم في الفروع

وخلاصة لما تقدم نلاحظ ان الصلاحيات تم تركيزها في الدواوين العامة ايرادا وانفاقا ولا صلاحية للفروع الا بما يتم تغذية حساباتها بالمحافظات للاستخدامات وأما ايرادا فلا صلاحية للفروع الا بالجباية والتوريد فقط.

تأثير الحرب على تحصيل واستخدام الموارد المالية للحكومة:

1) أسباب تاثر موارد الحكومة بعد التحرير وقبل نقل البنك المركزي

ان المركزية الشديدة للنظام المالي كان اكبر العوائق التي جابهتها الشرعية بعد الحرب في 2015م وعدم قدرتها على الاستفادة من موارد المحافظات التي تتبعها.

مما أدى الى تقسيم المحافظات المحررة والغير محررة بين الشرعية وجماعه انصار الله حيث تم تحرير ثمان محافظات جنوبية إضافة الى بعض مديريات من المحافظات الشمالية أي بواقع ثلث عدد محافظات الجمهورية تسيطر عليها الحكومة الشرعية ويسيطر جماعه انصار الله على المحافظات الباقية وبما يساوي الثلثين تقريبا

وبعد اتخاذ عدن كعاصمة مؤقته والعمل على الاستفادة من الموارد المتاحة في المحافظات المحررة والذي تطلب ضرورة تغير مسار الموارد والتي تقفل الى حساب الحكومة العام بالبنك المركزي صنعاء. وقبل اتخاذ اجراء سحب الإدارة العامة للبنك المركزي من صنعاء الى العاصمة عدن . قامت الشرعية بمحاولة وقف الية تحويل الموارد من المحافظات المحررة الى البنك المركزي صنعاء وذلك عن طريق فتح حسابات مقابلة يتم اقفال الموارد المحصلة في المحافظات المحررة اليها

وبالرغم من قرار سحب البنك المركزي الإدارة العامة من العاصمة صنعاء الى العاصمة غدن في العام 2017م الا ان بعض المنافذ والمحافظات استمرت بالآلية السابقة بإقفال حساباتها الى البنك مركزي صنعاء، أو التوريد مباشرة الى حساب الدواوين العامة ، الى ان تم إعادة ربط فروع البنك المركزي بالمحافظات المحررة بالإدارة العامة للبنك المركزي عدن بعد استكمال انشاء قطاعات البنك المركزي وإداراته العامة.

2) أسباب تاثر موارد الحكومة بعد نقل البنك المركزي للعاصمة عدن

ان هناك بعض الإجراءات الخاطئة والتي قامت بها الحكومة عند تشكيلها بعد الحرب نوجزها بالنقاط التالية :-

1) التاخر في سحب البنك المركزي الى العاصمة عدن

2) عدم المباشرة لعملها في مقرها في العاصمة عدن وتشتتها على اكثر من موقع (عدن والرياض ومارب)

3) في ضل محدودية الموارد ان اتخاذها لقرارات توظيف خارج الموازنة وبمبالغ تفوق قدرتها وبالعملة الصعبة والمحلية وبعيدا عن حاجتها

4) التوجيه باحتفاظ بعض المحافظات بايراداتها المركزية وعدم توريدها للبنك المركزي بالعاصمة عدن .او السماح لها بالاحتفاظ بجزء منها 20%.

السنة	الموارد	استخدامات	الملاحظات
2013	2,177,991,240.00	2,826,981,000.00	
2018	786,072,180.00	1,488,734,924.00	
نسبة عام 2018 الى عام 2013	36.09	52.66	

5) تشتت الموارد الشحيحة بين البنك الأهلي بالرياض وفروع البنك المركزي لبعض المحافظات وما تبقى يورد للبنك المركزي عدن

6) إصرار الحكومة على تحمل نفقات المحافظات الغير محررة بالرغم من توريد تلك المحافظات بمتحصلاتها الى البنك المركزي بصنعاء. وعدم توريد تلك المحافظات لمواردها للبنك المركزي عدن

7) عدم تقديم أي موازنات او حسابات ختامية لنشاطها في المحافظات المحررة

■ نلاحظ: أن الموارد المحصلة في عام 2018م تقريباً تساوي ثلث الموارد المحصلة للعام 2013م .

■ كما نلاحظ أن الاستخدامات تقريباً بما يساوي النصف الاستخدامات تقريباً لعام 2013م

وهذا يدل على أن الحكومة تتحمل أعباء الكثير من الاستخدامات بالرغم من تدني مواردها . وهذا كان قبل توقف موارد صادرات النفط

النتائج الإجمالية للحساب الختامي للموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٣م

صدر القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٢م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣م
وقررت بمقتضاه :

أ - تقديرات موازنة الموازنة العامة للدولة بمبلغ ٢٠٠٨٤٠٩١١٠٩١٤٠٠٠
ب - إعتمادات إستخدامات الموازنة العامة للدولة بمبلغ ٢٠٧٦٦٠٩٩٨٠٩٨٤٠٠٠
ج - عجز الموازنة العامة للدولة بمبلغ ٩٨٢٠٩٨٧٠٣١٠٠٠٠
بنسبة ٢١٠٧٪

وقد أسفر الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣م عن النتائج الفعلية التالية :
- إجمالي الموارد الفعلية للموازنة العامة للدولة بمبلغ ٢٠١٧٧٠٩٩١٠٢٤٠٠٣٢١
- إجمالي الإستخدامات الفعلية للموازنة العامة للدولة بمبلغ ٢٠٨٩٩٠٨٨١٠٣٩٩٠٠٠
- صافي العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة بمبلغ ٩٨٨٠٩٩٠٠٨٩٠٧٧٩
- وبنسبة ١٣٠٠٪
- في حين قدر العجز بالموازنة العامة للدولة بمبلغ ٩٨٢٠٩٨٧٠٣١٠٠٠٠
بنسبة ٢١٠٧٪
بالعجز الفعلي عن المقدر ٣٣٠٧٧٧٠٢٨٠٠٠٢٢١

وبمقارنة النتائج الفعلية التي أسفر عنها حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣م

١- زيادة في الموارد الفعلية عن التقديرات بمبلغ ٣٣٠٧٧٠٠٢٨٠٠٠٣٢١
بنسبة ١٨٠٥٪
٢- تجاوز في الإستخدامات الفعلية عن التقديرات بمبلغ ٥٩٠٩٨٢٠٣٤٤٠٠٠٠٠
بنسبة ٢٠٠٣٪
٣- خلل صافي تمثل في الناتج الفعلي مبلغ ٣٣٠٧٧٧٠٢٨٠٠٠٣٢١
بنسبة ١٨٠٥٪

خلاصة تقديرات موازنة الجهاز الاداري للدولة للسنة المالية ٢٠١٩م

المبالغ بالألف الريالات

أولاً : الموارد العامة	فعلي ٢٠١٨م	ربط ٢٠١٤م	تقديرات ٢٠١٩م	تقديرات ٢٠١٩م	ربط ٢٠١٤م	فعلي ٢٠١٨م	ثانياً : الاستخدامات العامة
أ) موازنة التشغيل							
الباب الأول(١) : الإيرادات الضريبية	235,130,218	758,366,294	839,903,752	1,223,525,000	977,084,916	822,848,222	الباب الأول (١): أجور وتعويضات العاملين
الباب الثاني (٢): المنح	82,081,490	123,970,073	356,000,000	516,747,000	708,251,314	317,273,372	الباب الثاني (٢): نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
الباب الثالث (٣): إيرادات نقل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	468,860,452	1,272,587,021	963,246,269	652,819,000	560,977,504	318,331,898	الباب الثالث (٣) : الاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
				54,412,000	51,912,320	30,281,432	الاستخدامات الغير مبوبة
المجموع	786,072,160	2,154,923,388	2,159,150,021	2,447,503,000	2,298,226,054	1,488,734,924	المجموع
عجز رصيد التشغيل	702,662,764	143,302,666	288,352,979				فائض رصيد التشغيل
الإجمالي	1,488,734,924	2,298,226,054	2,447,503,000	2,447,503,000	2,298,226,054	1,488,734,924	الإجمالي
ب) المعاملات في الأصول غير المالية							
فائض رصيد التشغيل	0	0	0	288,352,979	143,302,666	702,662,764	عجز الموازنة
الباب الرابع(٤) : التصرف في الأصول غير المالية		115,471	120,979	404,395,000	409,514,842	64,354,229	الباب الرابع (٤) : اكتساب الأصول غيرالمالية
الباب الخامس(٥) : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم (بدون تحمل الخصوم)				123,823,000	104,926,154	27,674,162	الباب الخامس (٥) : اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم (بدون تسديدات الخصوم
المجموع	0	115,471	120,979	816,570,979	657,743,662	794,691,155	المجموع
العجز قبل التمويل	794,691,155	657,628,191	816,450,000				العجز قبل التمويل
الإجمالي	794,691,155	657,743,662	816,570,979	816,570,979	657,743,662	794,691,155	الإجمالي
ج) المعاملات في الأصول والخصوم (التمويل)							
الفائض النقدي	0	0	0	816,450,000	657,628,191	794,691,155	العجز النقدي
الباب الخامس(٥) : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم (بدون تحمل الخصوم)		37,725,001	0	135,432,000	70,865,142	29,746,422	الباب الخامس(٥) : اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم (بدون اكتساب الأصول المالية)
- الإقتراض المحلي وإصدار أوراق مالية محلية بخلاف الأسهم				100,000,000	2,005,000		- سداد القروض المحلية وإطفاء الأوراق المالية المحلية بخلاف الأسهم
- الاقتراض الخارجي وإصدار أوراق مالية خارجية بخلاف الأسهم		37,725,001		35,432,000	68,860,142	29,746,422	- سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم
جملة التدفقات النقدية الواردة في الأصول والالتزامات المالية	0	37,725,001	0	951,882,000	728,493,333	824,437,577	جملة التدفقات النقدية الصادرة في الأصول والالتزامات المالية
التغير في النقدية والودائع(+)		11,503,685	0				التغير في النقدية والودائع(-)
العجزالصافي	824,437,577	679,264,647	951,882,000				الفائض الصافي
اجمالي الموارد العامة	1,610,509,737	2,883,532,192	3,111,153,000	3,111,153,000	2,883,532,192	1,610,509,737	اجمالي الاستخدامات العامة

"بيئة الاستثمار في اليمن"

ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الحوار بين الحكومة والقطاع الخـــاص

■ أ.م.د/ بثينة عبدالله السقاف
عميدة كلية العلـــوم الإدارية والمصرفية جامعة لحج

ملخص تنفيذي:

تلعب البيئة الاستثمارية دوراً رئيسيا في تحديد حجم الاستثمارات، وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع، حيث يتوجب التركيز على حقيقة مفادها أن البيئة الاستثمارية التي توثر سلبا في حجم الاستثمارات تعني أن عوامل الطرد هي الغالبة، وفي حالة التأثير ايجابيا في حجم الاستثمارات فتعني أن عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية، وتأتي مؤشرات بيئة الاستثمار اليمنية في ذيل قائمة كل مؤشر وأهمها مؤشر الحوكمة العالمي في أحدث تقرير له للعام 2021م، وخروج اليمن مع بقية الدول العربية المصنفة في معظم المؤشرات ذات الملائمة عالية الجدارة في التصنيف كمؤشرات الحرية الاقتصادية في ظل القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر، وغيرها من المؤشرات المعتمدة دوليا التي تصنف اليمن بيئة استثمار سيئة ومناخها غير جاذب للاستثمار وبيئة طاردة لرؤوس الاموال المحلية.

تكمن أهمية الورقة البحثية في كونها تسلط الضوء على أهمية معرفة بيئة الاستثمار في اليمن والتغيرات التي أثرت فيها كنتيجة للحرب منذ 2015م، ومعرفة مدى كونها بيئة جذب أم طرد لرأس المال الوطني في ظل قصور الدراسات والابحاث المتخصصة في هذا الجانب، كما تعد ورقة عمل مهمة لرسم سياسة حكومية جاذبة للاستثمار في المستقبل، كما انطلقت الورقة من أهداف تمثلت في دراسة توجهات الاستثمار في اليمن والعوامل المؤثرة عليه، مع توضيح أهمية تهيئة بيئة الاستثمار لتحسين مؤشرات الاستثمار، ودور تلك المؤشرات المعتمدة دوليا في الكشف عن سلامة جاذبية مناخ الاستثمار، ووضع رؤية لمقترح حزمة سياسات واجراءات تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن في الفترة القادمة

وقد خرجت الورقة بعدة توصيات أكدت في مجملها على ضرورة تفعيل مشاركة القطاع الخاص كخطوة أولى نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص وفق مشروع قانون الشراكة لعام 2014م، حسب مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والقطاع الخاص في واشنطن، وتوصي بضرورة اعداد استراتيجية وطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن تتضمن قائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية لتعزز نقاط القوة وتكون اكثر ملائمة وجاذبية

للاستثمار المحلي والاقليمي، وتشكيل مجلس تنسيقي وطني لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتثبيت أسس الحوكمة مع ردع استفحال الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة وهيئاتها، مما يفضي إلى تطبيق سيادة القانون، وبالتالي بيئة تنظيمية جيدة للغاية

المقدمة:

واجهت بيئة الاستثمار في اليمن منذ عام 2011م، واقعاً مريراً عقب تضافر سلسلة من الأحداث القاسية وسياسات الاقتصاد الكلي غير المسبوقة لتهوي بعملية التنمية في خضم أزمة، وكان لهذا الوضع آثار وتداعيات على كافة الانشطة الاقتصادية بسبب الطبيعة المترابطة التي تتسم بها بيئة النشاط الاقتصادي، مما أثر بدورة على بيئة الاستثمار المحلي واتجاهاته، وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ وصل الامر أن أصبح الاقتصاد اليمني في ذيل قائمة مؤشرات بيئة الاعمال العالمية.

كما هو متعارف عليه منذ عقود أن البيئة الاستثمارية في اليمن تعاني من العديد من المعوقات الادارية والتنظيمية والمؤسسية، كما عانت في الفترة الاخيرة مع احتدام الصراع خاصة بعد 2015م من هشاشة وعدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي والسياسي، فمع شدة احتدام الصراع واستمراره قرر العديد من رجال الاعمال في أغلب مناطق الوطن نقل رؤوس أموالهم إلى مناطق أخرى خارج البلاد، فيما قرر آخرون البقاء والصمود، وبذل المزيد من الجهد للبقاء في تلبية احتياجات المجتمع والتأقلم مع متغيرات المناخ الاستثماري غير المواتية

أهمية ورقة البحث:

تكمن أهمية الورقة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الاهمية والذي يعد في الوقت الراهن أحد محركات التعافي والنهوض الاقتصادي كمحرك للأنشطة الاقتصادية في البلد، بالإضافة إلى أهمية معرفة بيئة الاستثمار في اليمن والتغيرات التي أثرت فيها كنتيجة للحرب منذ 2015م، ومعرفة كونها بيئة جذب أم طرد لرأس المال الوطني في ظل قصور الدراسات والابحاث المتخصصة في هذا الجانب، كما تعد ورقة عمل مهمة لرسم سياسة حكومية جاذبة للاستثمار في المستقبل.

أهداف الورقة البحثية:

1- دراسة بيئة وتوجهات الاستثمار في اليمن خلال الفترة (2011-2021م)، والعوامل المؤثرة عليها وأهمية تحسينها

2- تحليل مؤشرات بيئة الاستثمار في اليمن ودورها كعامل جذب أم طرد للرأس المال الوطني

3- تحليل واقع بيئة الاستثمار في اليمن باستخدام تحليل SWOT وتأثيره على بيئة الاستثمار

4- اقتراح حزمة سياسات واجراءات لحلول تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن

طرق جمع البيانات:

تستند الباحثة في اعداد الورقة البحثية على جمع البيانات من خلال التقارير الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة، كما تعتمد على المنهج الاستقرائي، والتحليلي الوصفي، ذلك أنَّ الورقة تتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها

مكونات الورقة البحثية:

لقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور تناول المحور الأول الذي حمل عنوان "أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين مؤشراتها في اليمن"، وتم عرض فيه أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية لتحسين مؤشرات الاستثمار، وابراز دور مؤشرات الاستثمار في الكشف عن سلامة جاذبية بيئة الاستثمار.

أما في المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان" تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في اليمن"، حيث تم الاستناد في التحليل على تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في اليمن من جهة، وتحليل SWOT لواقع بيئة الاستثمار في اليمن من جهة ثانية

ولقد استعرض في المحور الثالث الذي جاء عنوانه" بيئة الاستثمار في اليمن والحلول لسبل تعزيزها"، حيث تم استعراض الخطوات السابقة لتهيئة بيئة الاستثمار في اليمن، مع وضع رؤية بحزمة سياسات واجراءات تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن، واخيراً الخلاصة وأهم

الاستنتاجات والتوصيات، مع توثيق المراجع والمصادر في قائمة منفصلة الحقت آخر الورقة

المحور الأول:
أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين مؤشراتها في اليمن

1) أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية لتحسين مؤشرات الاستثمار

يُعد اليمن أفقر دولة في الشرق الأوسط حتى قبل الحرب الحالية التي اندلعت في 2015م، التي عرقلة التنمية ليحتل اليمن المرتبة 154 من أصل 187دولة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020، ومن أجل معرفة أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية، وتحسين مؤشرات الاستثمار نتطرق لمعرفة الوضع الراهن للاقتصاد اليمني، مع مراجعة لأهمية مؤشرات التقارير الدولية التي من شأنها تحسن مناخ الاستثمار، وذلك كالآتي:

أ-نظرة حول النشاط الاقتصادي في ظل الحرب وتأثر بيئة الاعمال، مع استمرار الصراع منذ ما يقارب 8 سنوات تعمقت اثره مؤشرات التنمية البشرية، والمؤشرات الاقتصادية حيث يُلاحظ انخفاضاً تراكمي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو(50%) منذ 2015م، مما أنعكس سلباً على الأسعار والأنشطة التجارية، كما أدى الصراع إلى تراجع حجم الصادرات بشكل كبير، إذ انخفض إنتاج النفط والغاز بنسبة (90%) عمَّا كانا عليه عام

2014م، وكانت صادراتهما تُشكِّل نسبة (90%) من صادرات البلاد، وثلث إجمالي الناتج المحلي، وايراداتهما تمول أغلب فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، وتزامن ذلك مع تراجع حجم الصادرات الزراعية بنسبة (75%)، وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 ، قُدِّرت الخسائر الناتجة عن تضرُّر التجارة الخارجية عموماً بحوالي(36) ملياراً و(285) مليون دولار، مما أثر على بلوغ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (81.7%) عام2020، قاد هذا التدهور في المؤشرات إلى احداث تدهوراً لحجم الاحتياطيات الخارجية على نحو حاد، فقد تراجعت من (5.64) مليار دولار في عام2015م، إلى حوالي نصف مليار دولار في عام 2017م، وهو سنة قرار نقل مركز عمليات البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن، أي أنَّ البنك المركزي في صنعاء قد فقد حوالي (91%) من الاحتياطي قبل صدور قرار النقل

كما استمر عجز الموازنة بالارتفاع حيث وصل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 16% في 2015، وبلغت النسبة 1.16% في 2017م، ونسبة 9% عام 2017م، ثم بلغت 5.7% عام 2018م، وقد تم تمويل معظمه عبر السحب على المكشوف من البنك المركزي اليمني.

ب- دور تحسين البيئة الاستثمارية في تحسن مؤشرات الاستثمار

تحاول معظم الدول فهم أثر التحسينات في بيئة الأعمال التي تلجأ إليها أي دولة في زيادة فرصها لجذب الاستثمارات، حيث تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية جنباً إلى جنب مع تحفيز بيئة الاستثمار المحلي، لكونهما من الروافع الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولكي تنجح أي دولة في ذلك عليها أن ترفع جاهزية الإطار التنظيمي لبيئة الأعمال وتزيد كفاءة الخدمات التي تُقدم للمستثمرين، بما يجعل اجتذابهم أمراً سهلاً خصوصاً في حالة وجود مقارنات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يوجد هناك أربعة أطراف فاعلة في أي بيئة استثمار وطنية، وهي:

1- المنظمات الحكومية التي تقوم بدور المسهل لبيئة الأعمال والمطبق للقوانين والتشريعات

2- البيئة التشريعية والقوانين والتنظيمات والضوابط المعمول بها، سواء تعلّقت بضبط عناصر منظومة الاستثمار أو بالحوافز والتيسيرات المالية وغير المالية المقدمة لوحدات الاستثمار المحلي والأجنبي

3- القطاع الخاص الوطني والمتمثل في الشركات والوحدات الإنتاجية كافة التي يملكها رأس المال الوطني

4- وحدات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في الوحدات الإنتاجية التي يمتلك فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من رأس المال تبلغ 10% أو أكثر

ولأن الاستثمار على هذا القدر من الأهمية في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة، فإنه بالقدر الذي يتحسن به بيئة الاستثمار، حيث يتم التماس التحسن من خلال :

- زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد المحلي
- ارتقاء مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي
- تحسن مؤشرات أداء ميزان المدفوعات للاقتصاد، وخصوصاً في حالة الاقتصادات التي تعاني عجزاً مزمناً في ميزانها التجاري
- زيادة الطلب على العمالة الماهرة وتراجع مؤشرات البطالة في الاقتصاد
- تطور تكنولوجيا الإنتاج المحلي حال قيام الاستثمارات الأجنبية بنقل التكنولوجيا.

ج) مؤشرات التقارير الدولية لتحسين بيئة الاستثمار

تبرز أهمية تهيئة مناخ الاستثمار لزيادة مساهمة الاستثمار الخاص الإجمالي (المحلي والأجنبي) في توليد القيمة المضافة في الاقتصاد وسد فجوة الموارد المحلية، وتوفير موارد اقتصادية إضافية للمجتمع وخصوصاً في بلدان العالم النامي التي تعاني العجزَ المالي المزمن، ومنها بلدنا اليمن، ومن ثم الأثر التنموي النهائي في الأجلين القصير والطويل وإنجاز التنمية الاقتصادية المنشودة، فمن هذا المنطلق يمكن عرض أهم التقارير والمؤشرات المعتمدة دولياً في الكشف عن سلامة جاذبية بيئة الاستثمار في أي دولة كما يلي:

أ) التقارير الدولية المعتمدة للبيئة الاستثمار

هناك تقارير تصدر عن المؤسسات الاقتصادية الدولية ومن أهم تلك التقارير "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، حيث يصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقوم بقياس سهولة/صعوبة تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة بالكامل للمواطنين في الدول المختلفة وذلك من منظور خاص يركز على عشرة مؤشرات وهي: تأسيس الشركات، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر (حماية حقوق صغار حملة الأسهم)، سداد الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار

ومن جانبها تقوم الهيئات الوطنية بإعداد ورصد وتحليل تقارير أخرى أكثر شمولاً لتحديد مواطن الضعف والقوة في مناخ الاستثمار في الدول تغطي جوانب النقص في مؤشرات لا يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مثل الأمن والاستقرار السياسي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وانتشار الرشوة والفساد، والطرق والمواصلات، والحصول على الاراضي، ومستوي التدريب ومهارات القوي العاملة، والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الخارجي أو حالة النظام المالي، ومن اجل تحديد مجالات التطوير تقوم الهيئات الوطنية للاستثمار بـ :

1- التنسيق مع البنك الدولي لإصدار دراسة دورية لتقييم بيئة الاستثمار Investment Climate Assessment

2- القيام بمراجعة سياسات الاستثمار مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . OECD

3- مراجعة سياسات الاستثمار مع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية. UNCTAD.

4- مراجعة تقرير التنافسية Competitiveness report الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي WEF.

وتكمن اهمية متابعة هذه التقارير للدول للتنافس فيما بينها إلى تحسين البيئة الاستثمارية فيها، فعلى سبيل المثال: شكلت المغرب مجلساً تنسيقياً يضم الوزارات المعنية، مما أدي إلي تطور مركز المغرب لتصل إلي المركز(75)، وكذلك فعلت جورجيا والامارات العربية المتحدة، وفي مصر في سنة 2016 أنشئت اللجنة التنسيقية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وغيرها من الدول

المحور الثاني: تحليل تغيرات البيئة الاستثمارية في اليمن

يتضمن هذا المحور عرضا لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في اليمن للعام 2021م، مع عمل مقارنه مع دولتين عربيتين هما الجمهورية السورية وجمهورية السودان لإظهار مدى تباين المؤشرات بين ثلاث دول عربية تشهد صراع داخلي، وتم رصد تلك التغيرات استنادا للترتيب في أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة، والتي تتميز بالشمولية حيث تغطي في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، والتنظيمية، بجانب مؤشرات عوامل الإنتاج وغيرها، ويتم بناؤها اعتمادا على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية، والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية، وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل دوري وقد تم تقسيم تلك المؤشرات رئيسية هي:

أولا: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج.

1- مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1: مؤشرات التقييم الائتماني السيادي

هذا المؤشر هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل، أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءا من عمليات صنع القرار على كافة المستويات، بمعنى أكثر وضوحا يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها :درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها، تمثل قائمة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في مؤشرات التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات التصنيف الائتماني الخمس الرئيسية في العالم حيث المؤشرات الصادرة عنها معتمدة دوليا لتقييم مناخ الاستثمار في الدول، وهذه الوكالات هي : ستاندرد آند بورز، موديز، فيتش، كابيتال انتليجين، اي إتش إس

- اليمن في مؤشر وكالة (آي إتش إس)

على رغم من كل الظروف غير المواتية لا تزل اليمن من ضمن الدول العربية المدرجة في تصنيف وكالة) آي إتش إس) فقط من بين الوكات في هذا المؤشر، وتم تصنيف اليمن في مؤشر التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة ما بين مخاطر ائتمانية مرتفعة والذي يرمز له بـ((B ومخاطر قريبة من التخلف عن السداد واخذ الرمز(C) أي أن اليمن يتراوح تصنيفها ما بين (C) و((B بين عامي 2021 و2022م وفق هذا المؤشر

ويعد العمل على تخفيض مخاطر اليمن من تخلفها عن السداد ضرورة لابد منها، لأن اليمن بأمس الحاجة إلى جذب الاستثمار للانتقال الى مرحلة التعافي الاقتصادي، وبالتالي الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا في الحصول

على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

1-2: مؤشر فيتش لمخاطر الدول

ننتقل الآن إلى تحليل وضع اليمن في مؤشر فيتش لمخاطر الدول من أصل (200) دولة يقيسها المؤشر لعام 2021م، تكمن أهمية المؤشر في كونه يولي اهتمام بمؤشر المخاطر لإبراز فاعلية الانشطة الاقتصادية للمستثمرين بالدرجة الأولى، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك كالآتي:

جدول (1) الترتيب العالمي لليمن في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

الدولة	الترتيب في مؤشر فيتش 2020	الترتيب العالمي في مؤشر فيتش 2021	مقدار التغير	المخاطر السياسية قصيرة الامد 2021	المخاطر السياسية طويلة الامد 2021	المخاطر الاقتصادية قصيرة الامد 2021	المخاطر الاقتصادية طويلة الامد 2021	مؤشر المخاطر التشغيلية 2021
اليمن	197	199	↓ 2	200	192	194	195	197
سوريا	193	190	↑ 3	188	198	177	191	169
السودان	195	197	↓ 3	198	189	199	194	181

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص12.

يلاحظ من خلال استعراض الجدول السابق، جاءت اليمن في المرتبة 197 في الترتيب العالمي لعام 2020م، والمرتبة ما قبل الاخيرة (199) من أصل (200) دولة يقيسها المؤشر، وبالتالي تعد اليمن وفقا لذلك أسوا الدول من ناحية مؤشر فيتش للمخاطر، وحتى على المستوى العربي مقارنة بدول النزاع كسوريا والسودان افضل حالا منها، حيث المخاطر السياسية وعدم الاستقرار السياسي، كانت عوامل طرد للاستثمار واضعفت اليمن في مؤشرات هذا التصنيف بينما يساهم تصنيف المخاطر المالية والاقتصادية بنسبة (25%) لكل منهما، وكلما ارتفع التصنيف المحسوب للدول في المؤشر ومكوناته الفرعية انخفضت درجة المخاطر بالدولة، كما يتضح من الجدول الاتي:

جدول (2) الترتيب العالمي لليمن في مؤشر PRS لمخاطر الدول

الدولة	المؤشر المركب 2020	المؤشر المركب 2021	مقدار التغير	مؤشر المخاطر السياسية 2021	مؤشر المخاطر المالية 2021	مؤشر المخاطر الاقتصادية 2021
اليمن	136	134	↑ 2	138	86	131
سوريا	138	139	↓ 1	137	137	137
السودان	140	141	↓ 1	140	141	138

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص12.

1-3: مؤشر PRS لمخاطر الدول

مؤشراً PRS مركبا يقيس المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية في (140) دولة حول العالم منذ أكثر من 40 عاما، ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وعمقا، ويحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يساهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة)52% منن التصنيف المركب، ويلاحظ من عرض بيانات الجدول السابق تقدم اليمن درجتين في الترتيب لعام 2021م مقارنة بـ2020م حيث شهدت تحركات سياسية مستقرة نسبيا الى جانب بقيت المؤشرات الفرعية الاجتماعية والاقتصادية، وبشكل عام احتلت في مؤشر المخاطر السياسية المرتبة 138 من أصل 140 دولة، أي في ذيل القائمة، وعند النظر في المكونات الفرعية للمؤشر وعددها 12 مكونا وهي: استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والتوترات الدينية ووضع الاستثمار، وسيادة القانون والنظام، والصراع الداخلي، والتوترات العرقية، والصراع الخارجي، والمساءلة والديمقراطية، والفساد، والبيروقراطية، وعند تجميعها في مؤشر واحد جاءت اليمن للأسف في ذيل القائمة، لاجتماع كل هذه المؤشرات كعوامل مؤثره للبيئة الاستثمارية في اليمن للأسف الشديد

وازدادت استفحالا مع طولة فترة الصراع، كانهيار مؤسسات الدولة وضعف المنظمة القضائية مع غياب مجلس النواب كسلطة تشريعية، مما اضعف سيادة القانون، مما عزز عوامل الطرد للاستثمار في اليمن

1-4: مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة

واستمرارا لتتبع مؤشرات الوكالات والمؤسسات العالمية المتخصصة في تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية عبر الحدود، نعرض الجدول التالي الذي يوضح ترتيب اليمن في هذا المؤشر كالاتي:

جدول (3) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة2021م

الدولة	مؤشر ايلير هيرميس	مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة	دان آند براد ستريت	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة (تصنيف منظمة التعاون (الاقتصادي والتنمية)	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة مخاطر سياسية في المدى المتوسط والطويل	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة مخاطر سياسية في المدى القصير	كريديندو لمخاطر التصدير الى الدولة (المخاطر التجارية)	المتوسط العام للترتيب
اليمن	183	105	99	126	198	221	153	155
سوريا	183	105	99	126	198	221	153	155
السودان	183	105	99	126	198	221	153	155
إجمالي عدد الدول	241	142	104	180	241	241	241	199

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص15.

وفق ما تم عرضه في بيانات الجدول السابق، يلاحظ أن المؤشر الذي يقيم المخاطر مثل مجموعة كريديندو وشركة ايلير هيرميس العالمية وشركة نيكسي اليابانية وشركة دان آند براد ستريت، حيث يلاحظ أن اليمن مع بقيت الدول العربية كافة جاءت في التصنيف(c) أي مستوى مخاطر مرتفعة للعام 2021م، وتتعلق بالمخاطر السياسية ذات التأثير على نشاط التصدير ومدى استدامة الانشطة الانتاجية في اليمن للمشروعات المحلية، ووفقا لذلك تتعرض المشروعات الى مشاكل في عملية التصدير، وبالتالي تأثر مستوى ارباحها السنوية

1-5: مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والاعمال

تقوم شركة كوفاس بتقييم متوسط مخاطر ائتمان الشركات وتعثر الأعمال في 161 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييم الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي، والبيانات المالية والسياسية، ولمعرفة لما وصلت اليه اليمن في مؤشرات مخاطر الاستثمار والاعمال نعرضه بالجدول الآتي:

وفقا لبيانات الجدول السابق، وبناء على تقييم كل من كوفاس لمخاطر

جدول (4) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات مخاطر الاستثمار والاعمال2021م

الدولة	كوفاس لتقييم مناخ الاعمال	كوفاس لتقييم مخاطر الدولة	كريديندو لمخاطر مناخ الاعمال	مؤشر كريديندو في الاستثمارات المباشرة			المتوسط العام للترتيب
				مخاطر العنف السياسي	مخاطر مصادرة الملكية والاجراءات الحكومية	مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل	
اليمن	146	150	195	233	173	198	183
سوريا	146	150	195	233	173	198	183
السودان	146	150	195	213	157	198	177
إجمالي الدول	162	162	241	241	241	241	215

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص16.

الدولة ومخاطر مناخ الأعمال وكذلك تقييم كريديندو لمخاطر الاستثمارات المباشرة، ما زالت اليمن في ذيل القائمة مع بقيت الدول العربية التي تعاني من اضطرابات داخلية، حيث احتلت اليمن مع بقيت الدول العربية الترتيب نفسه، حيث لم يزل مخاطر تجدد الصراع مع انهيار الهدنة اصبح بيئة غير جاذبة للمستثمرين الباحثين عن ملاذ امن وبيئة مناخية تتسم بالاستقرار، كما ان الانقسام المالي في الجهاز المصرفي قد هوى باليمن الى ذيل القائمة مع بقيت المؤشرات

2- مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي 2021م

إن أهم مؤشرات التي يتضمنها الا تي :

2-1: الاداء الاقتصادي الداخلي لعام2021م

تكمن أهمية مؤشر الاداء الاقتصادي الداخلي لمعرفة تنافسية الاداء الاقتصادي في جذب رؤوس الاموال من خلال انعكاسه على المؤشرات الاقتصادية الداخلية وفي الجدول التالي يوضح اداء الاقتصاد الداخلي لليمن كالآتي:

جدول (5) الترتيب العالمي لليمن في أهم مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي 2021م

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي وفق تعادل القوة الشرائية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفق تعادل القوة الشرائية	معدل التضخم (متوسط سنوي)	اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج	عدد السكان بالمليون	معدل البطالة %
اليمن	184	112	108	181	180	190	171	47	106
سوريا	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السودان	173	99	70	179	153	192	...	32	...
إجمالي الدول	193	193	193	193	193	193	171	193	107

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص18.

وفق بيانات الجدول السابق يلاحظ أن اليمن ما زالت المؤشرات متدنية باستثناء مؤشر اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج جاءت في الترتيب الاخير، كذلك جاءت اليمن في المرتبة ما قبل الاخيرة في مؤشر البطالة حيث احتلت المرتبة رقم (106) من اصل (107) دولة، مما يدل على تباطئ النشاط الاقتصادي وعدم خلق وظائف حديدة، بل ان المؤسسات والشركات قد سرحت جزء من عمالتها كإجراء لتخفيض نفقاتها، مما يدل على سوء الاداء الاقتصادي للأنشطة الداخلية التي انعكست على المؤشرات الخارجية.

2-2: أهم مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي 2021م

تكم اهمية هذا المؤشر بأنه يوضح اهم المؤشرات الاقتصادية كنسبة من الناتج القومي الذي هو انعكاس لصحة الاقتصاد ومدى جدارة البلد في الوفاء بالتزاماته، وفيما يلي توضح ترتيب اليمن وفق هذا المؤشر بين 178دولة:

جدول (6) الترتيب العالمي لليمن في أهم المؤشرات الاقتصادية لعام 2021م

الدولة	صافي الإقراض أو الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج	رصيد الحساب الجاري بالمليار دولار	رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج	إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج	إجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي	المتوسط العام للترتيب
اليمن	109	122	131	107	...	137
سوريا	...	...	...	...	...	...
السودان	29	142	142	187	9	111
إجمالي الدول	193	192	192	190	191	178

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص19.

من خلال بيانات الجدول السابق يوضح المؤشر أن اليمن ما زالت بيئة الاستثمار فيها مع بقية المؤشرات الفرعية بيئة غير جاذبة حيث احتلت الترتيب 137 من بين 178 دولة في هذا المؤشر، حيث يقيم اهم المؤشرات الاقتصادية كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي

3- مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

يتكون هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات فرعية وهي الحوكمة العالمية، بيئة أداء الاعمال، الحرية الاقتصادية، والاتفاقيات الاستثمارية الثنائية، وفيما يلي نقدم تحليل لبيئة الاستثمار اليمنية وفق هذا المؤشر للعام 2021م، كأحدث بيانات تقدم بهذا الجانب

3-1: مؤشر الحوكمة العالمي2020م

تعد مؤشرات الحوكمة هي الدليل للمستثمرين في الاستثمار في أي بلد، وكلما احرزت الدولة تقدما في مؤشراتها كلما حققت تقدما في جذب المزيد من المشروعات الاستثمارية، والذي يعكس درجة تحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسية، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات، أما اليمن مؤشرات الحوكمة فهي منذ ثلاثة عقود مضت تأتي في ذيل القائمة، فلا ريب أن تهرب رؤوس الاموال منها الى بيئة اكثر تقدما في هذا المؤشر، والجدول التالي يوضحه ذلك:

جدول (7) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشراتها الفرعية لعام 2020م وفق الترتيب العالمي

الدولة	الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	التغير	مكافحة الفساد	سيدة القانون	الجودة التنظيمية	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	المشاركة والمساءلة
اليمن	201	201	0	205	202	201	208	211	199
سوريا	202	204	↓ 2	208	207	202	203	213	205
السودان	196	194	↑ 2	195	182	20	197	201	188
عدد الدول	204	214	193	209	209	209	209	213	208

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص21.

يلاحظ من خلال استعراض بيانات الجدول السابق، أن اليمن في ذيل قائمة مؤشرات الحوكمة ومكوناته الاساسية الفرعية على مستوى العالم، وجاء مؤشر فعالية الحكومة واضعا اليمن في المرتبة ما قبل الاخيرة، ويدل استفحال الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة وهيئاتها، والذي غيب سيادة القانون، مما افضى الى بيئة تنظيمية سيئة للغاية، وهذا يدل على ضعف بيئة الاعمال وعدم جاذبيتها لاستقطاب الاستثمارات محليا ودوليا وأنها بيئة طاردة حتى على مستوى رأس المال الوطني، وفيما يلي تأكيدا على ذلك في مؤشرات ريادة الاعمال

3-2 : مؤشرات بيئة اداء الأعمال

تحتاج اليمن كباقي الدول العربية إلى إصلاحات بمعدلات أكبر في مؤشرات أهمها: التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والتعامل مع حالات الإعسار، والحصول على الائتمان، وتصاريح البناء ومؤشر حماية مستثمري الأقلية، ومؤشر الحصول على كهرباء، فوفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعاك 2022م، أن "كانت سيئة التصنيف في مؤشر التجارة عبر الحدود والاعسار، والحصول على الكهرباء والائتمان والحصول على تصاريح البناء"، بينما جاءت متوسطة التصنيف في بقية المؤشرات، بينما احتلت تصنيف يقترب من متوسط التصنيف العالمي في مؤشرين وهما مؤشر دفع الضرائب ومؤشر تسجيل الملكية

3-3: مؤشر الحريات الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة هيرتيج فاونديشن ومجلة وال ستريت جورنال منذ عام1995 م، ويعمل على قياس وتقييم جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم ، ولقد خرجت اليمن من

التصنيف وهذا الخروج اعطى صورة واضحه حول البيئة الاستثمارية في اليمن، وأن الاعتبارات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية، وفي التجارة، والصلابة المالية، والانفاق الحكومي، والعبء الضريبي، ونزاهة الحكومة، والفاعلية القضائية، وحقوق الملكية، ما زالت في اليمن تتسم بضعفها واشتدت سوء مع استطالة الحرب، مما أوجد اصلاحات اقتصادية ركيكه خلال الفترة منذ 2015م وحتى الآن

ولأن هذا المؤشر يستخدم كمقياس لدمى لدرجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لقطاع الاعمال، والذي يستند إلى(6) مؤشرات فرعية وهي : الحرية المالية، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حرية تأسيس الاعمال، حرية التجارة، حرية العمل، خرجت اليمن من التصنيف كأشاراه واضحة إلى سوء البيئة الاستثمارية فيها

3-4: اتفاقية الاستثمار الثنائية(BIT)

تعد من المؤشرات المهمة في تحليل بيئة الاستثمار ومدى كونها بيئة جاذبة للاستثمارات أم لا، ففي الاتفاقية الثنائية التي تبرم بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية هي معاهدات استثمار ثنائية، يقوم برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية للأونكتاد برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بناءاً على المعلومات المقدمة من الحكومات على أساس طوعي، حيث يتم تضمين الاتفاقية الخاصة بالدولة بمجرد إبرامها رسميًا، بينما الاتفاقيات التي تجاوزت مرحلة التفاوض ولم يتم التوقيع عليها لا يتم احتسابها، كما تُستثنى الاتفاقية من إجمالي اتفاقيات الاستثمار الدولية بمجرد إنهائها، ولقد احتلت اليمن المرتبة 12 عربيا و63 عالميا بإبرامها 36 اتفاقية استثمارية ثنائية حتى 2022م

3-5: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

نأتي لاهم مؤشر الذي يقيس القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام2003 م، القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 42 قطاعًا اقتصاديًا أساسيا وفرعيا تشمل الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية، والمواد الكيميائية، والمعادن والآلات، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، والفنادق والمطاعم، والإعلام، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري، ويرصد المؤشر84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية متمثلة في: قيود الاستثمار في الأسهم، آليات الموافقة، القيود على توظيف المديرين الأجانب، قيود التشغيل ومثال على ذلك القيود المفروضة على تحويل رأس المال أو ملكية الأرض

تتمثل القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في12 قطاعًا اقتصاديًا أساسيا وفرعيا حيث ما زالت اليمن تفرض قيوداً عليها، وهذه القطاعات الاساسية والفرعية هي: الزراعة والصيد، والتعدين والنفط، والتصنيع، والأغذية، والمواد الكيميائية، والمعادن والآلات، والكهرباء والإلكترونيات، ومعدات النقل، وتوليد وتوزيع الكهرباء، والانشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة، والمواصلات، والنقل البحري، والفنادق والمطاعم، والإعلام، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، وخدمات الأعمال، وخدمات المحاسبة والتدقيق، والاستشارات القانونية والهندسية، والاستثمار العقاري ، ان هذه المؤشرات يحب النظر فيها من ناحية المهام المناطة بالهيئة العامة للاستثمار، لذلك ينبغي على قطاع الاعمال النظر بجدية بشأن اعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار للبدء في تهيئة مناخ الاستثمار في اليمن

3-6: مؤشر القدرات الانتاجية

يوضح الجدول التالي مؤشرات القدرة الانتاجية، وذلك كالاتي:

جدول (8) الترتيب العالمي لليمن في مؤشرات القدرات الانتاجية لعام2018م

الدولة	المؤشر المركب	راس المال البشري	راس المال الطبيعي	الطاقة	النقل	تكنلوجيا المعلومات	المؤسسات	القطاع الخاص	التغيير الهيكلي
اليمن	174	170	70	122	135	155	192	152	122
سوريا	155	173	27	93	136	133	193	124	41
السودان	182	162	54	151	146	161	190	177	185
عدد الدول	195	195	195	195	195	195	195	195	195

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص31.

ومن خلال بيانات الجدول يلاحظ في ظل القيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي المباشر وخروج اليمن من ضمن الدول العربية المصنفة، مع فرض اليمن قيودا قانونية على12 قطاع اساسيا في البلد فلا ريب ان تحتل اليمن المرتبة 192 من بين 195 دولة في مؤشر المؤسسات، وبقيت المؤشرات تراوحت ما بين متوسط و ضعيف

2- تحليل SWOT لواقع بيئة الاستثمار في اليمن

بعد ان تم استعراض تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية من قبل اشهر الوكالات تعنى بتصنيف بيئة الاستثمار في اغلب دول العالم منها الجمهورية اليمنية وبشكل طوعي من الدولة، وكما أظهرت تلك المؤشرات مع مؤشراتها الفرعية التي صنفت بيئة الاستثمار اليمنية انها بيئة طرد وليست بيئة جذب للاستثمارات في الوقت الراهن أو فيما مضى منذ 2015م، ووفقا لما تم عرضه - في المحور الأول في الفقرة رقم -2 لتحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية قامت الباحثة بعمل تحليل SWOTلواقع الاستثمار في

اليمن، حيث تشير نقاط قوة وضعف إلى عناصر داخلية في بيئة الاستثمار من قبل الحكومة والقطاع الخاص يمكن السيطرة عليها وتحويلها إلى فرص ناجحة من خلال المعالجات التي قمت بوضعها كباحثة، بينما الفرص والتهديدات فتنبثق من عوامل خارجية تؤثر على بيئة الاستثمار ولكن لا يمكن السيطرة عليها من قبل الحكومة أو قطاع الاعمال

ولكن ينبغي وضع المعالجات المناسبة لردئها والتقليل من نسبة حدوثها والتعامل معها اثناء الحدوث لتقليل نسبة الاضرار إلى أدنى نسبة ممكنة وهنا تكمن اهمية وجود استراتيجية وطنية للاستثمار في اليمن كضرورة لابد منها، والتي ينبغي أن

تعد احد أهداف ومخرجات مؤتمر حوار الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفيما يلي تحليل SWOT كالآتي:

القطاعات ذات الصلة	نقاط القوة	نقاط الضعف
الحكومة	تلبية الحكومة متمثلة بالوزارات والهيئات ذات الصلة بالتحاور مع القطاع الخاص بشأن الشراكة.	عدم التوصل إلى استقرار المناخ السياسي في جميع البلاد، والذي غاب معه الاستقرار الامني مما يشكل تهديدا لحماية المنشئات العامة والخاصة.
		غياب استراتيجية وطنية للاستثمار ذات رؤية واضحة وجدول زمني محدد لتنفيذها.
	وجود قوانين وقرارات تدعم مشروع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.	تأخر دفع التعويضات للخسائر التي لحقت بمشروعات القطاع الخاص مما كبد المستثمرين خسائر كبيرة.
	انشاء الهيئة العامة للاستثمار والتي تعد النافذة للترويج للاستثمار وتسهيل اجراءاته.	ـ ضعف دور الهيئة منذ 2015م واقتصار دورها على منح التراخيص دون النظر في كيفية معالجة قضايا مشروعات المستثمرين و تشجيع راس المال المحلي للبقاء في أرض الوطن. ـ عدم مواكبة البنية التحتية كمنظومة الطاقة وشبكات الاتصال والطرق مع حجم ومستوى الأنشطة المتوقعة في جوانب الاستثمارية. ـ ضعف الترويج للاستثمار سواء لاستقطاب رؤوس الاموال المحلية أو العربية الى داخل اليمن.
	قانون رقم (15) لسنة 2010م واحكامه ولائحته التنفيذية، الهدف منه جذب وتشجيع وتطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية في إطار السياسة العامة للدولة والأهداف والأولويات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنشأ بموجب هذا القانون هيئة تسمى " الهيئة العامة للاستثمار".	ـ لم يكن القانون قانون رقم (15) لسنة 2010م حافز لجذب مزيد من الاستثمار. ـ التعديلات الواردة في قانون رقم (15) كانت سببا في هروب الاستثمارات حيث شددت على المستثمرين والغت عدد من المزايا القانونية في قانون رقم (22) . ـ الغاء قانون الاستثمار رقم (22) لعام 2002م البديل لقانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م، وتعديلاته والذي ينظم ويشجع الاستثمارات ويمنح التسهيلات والحوافز للمستثمرين في جميع المجالات ماعدا: استكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن التي تحكمها اتفاقيات خاصة مع وزارة النفط والمعادن ، صناعة الأسلحة والمواد التدميرية، الصناعات التي تؤدي إلى إضرار بالبيئة والصحة أعمال المصارف والبنوك، تجارة الأموال والاستيراد والجملة والتجزئة.
	القرارات الواردة في قانون رقم (24) لسنة 2002م، بشأن المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية.	فرض قيود وعراقيل وضعت أمام البنوك والشركات ورجال الاعمال من تحويل أموالهم بين فروعهم أوبين المحافظات أو بين البنوك ذاتها أو في أطار فروعهم لتسوية التزاماتهم أو للعملاء لتمويل الاستيراد للمواد الغذائية الأساسية والدواء عبر البنك المركزي اليمني بعدن من خلال الوديعة السعودية السابقة.
	تقديم الدعم لخطة الاستجابة الانسانية واعمال الاغاثة منذ 2015م في شتى المجالات.	عدم وجود اليات مشتركة مع القطاع الخاص.
	تمتع اليمن بمقومات استثمارية في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية.	عدم وجود سلطات مالية موحدة مما تسبب في فرض رسوم جمركية وضرائب مزدوجة على المستثمرين.
قطاع الأعمال	الدعوة لمشروع شراكة فاعلة وجادة بين القطاع العام والخاص يدعوه له قطاع الاعمال اليمني وتكرار الدعوات لضرورة اشراك القطاع الخاص في التشاور عند اتخاذ الحكومة القرارات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.	تعدد منافذ الفساد وتعدد قنواته مما اضعف البيئة الصحية والملائمة لازدهار الاستثمار.
	بقاء جزء من رأس المال المحلي يمارس عملة من قبل رجال المال والاعمال داخل اليمن.	هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج، حيث وجد العديد من أصحاب رؤوس الأموال اليمنيين طريقهم إلى عدد من الدول بينها مصر وتركيا وسلطنة عمان وافريقيا، وذلك بسبب الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها هذه الدول لهم متمثلة في الإعفاءات الضريبية ومنح الجنسيات للمستثمرين.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل المحور الثاني من هذه الورقة البحثية، وللمزيد من الاطلاع انظر إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- التهديدات:

يوجد هنـــاك فرص اســـتثمارية كبيرة لقطـــاع الاعمال في اليمـــن يمكن التركيز عليهـــا ومعالجـــة الاختلال فيهـــا، حتى يتمكـــن القطاع فـــي النهـــوض، فحاليا يقســـم رأس المال المســـتثمر في اليمن إلى:

- الرأسمال الباقي في اليمن.
- رأســـمال الذي غـــادر الـــبلاد بحثا عـــن ملاذ آمـــن بســـبب الحرب
- رأســـمال المغترب(المهاجريـــن اليمنييـــن)
- الاستثمار الاجنبي المباشر.

حيـــث ان المهمـــة الحاليـــة للأجهزة المختصة بتحســـين بيئة الاستثمار تعمل علـــى اعادة جـــذب تلـــك الاشـــكال من الاســـتثمارات ليســـت بالمهمة السهلة، فهي تســـتدعي ضمانات وحوافز لجذبها مـــع تهيئـــة بيئـــة اســـتثمارية ملائمة، وفيمـــا يلـــي توضيـــح لكيفيـــة امكانية معالجـــة التهديـــدات واغتنـــام الفرص:

الفرص	التهديدات	المعالجات المطلوبة تنفيذها لاستغلال الفرص	الجهة المختصة بالتنفيذ
على رغم من كل الظروف غير المواتية لا تزل اليمن من ضمن الدول العربية المدرجة في وكالةIHS فقط، حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للعوام 2021 و2022م.	جاءت اليمن في ذيل قائمة مؤشر PRS لمخاطر الدول والذي يقيس استقرار الحكومة، وتدخل الجيش في السياسة، وغيرها من المؤشرات.	تفعيل هيئات ولجان الرقابة والمحاسبة الحكومية.	الحكومة
		غياب استراتيجية وطنية للاستثمار ذات رؤية واضحة وجدول زمني محدد لتنفيذها.	البنك المركزي/ وزارة المالية
	جاءت اليمن في الترتيب 86 من اصل 141 دولة في مؤشر المخاطر المالية والذي تضمن تقييما للوضع المالي للدولة من خلال مجموعة من المؤشرات هي: إجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، وغيرها.	اتباع سياسات اصلاحية تصحيحية في الجوانب النقدية والمالية لتوحيدها لإنهاء الانقسام الحاصل فيها.	تأخر دفع التعويضات للخسائر التي لحقت بمشروعات القطاع الخاص مما كبد المستثمرين خسائر كبيرة.
تعزيز عمل الهيئة العامة للاستثمار.	عدم الاستجابة للمعالجات.	تحتاج الهيئة العامة للاستثمار اعادة هيكلة ينظر الى ذلك القطاع الخاص بشكل اكثر جدية لأنها حاليا ليست من نقاط القوة لجذب الاستثمار.	القطاع الخاص الهيئة العامة للاستثمار
وجود مناطق تشهد استقرار امني وبيئة ملائمة للاستثمار فيها.	انهيار الهدنة وعودة المواجهات المسلحة بين اطراف النزاع.	دعم جهود السلام	اطراف النزاع
مشاركة القطاع الخاص في أعمال الاغاثية والاستجابة الانسانية في جميع اجزاء الوطن، والمساهمة في التخفيف من وطأة الازمة من تداعيات الحرب واستطالتها، مما اوجد زخم لدى كافة المكونات المجتمعية والشعبية.	عدم وجود الية شراكة فاعلة وحقيقة مع القطاع العام يبنى عليها قاعدة صلبة ومستقرة لهيئة بيئة استثمارية جاذبة تحقق مصالح الجميع.	ايجاد الية شراكة فاعلة وحقيقة بين القطاع العام والقطاع.	الحكومة/ القطاع الخاص
تلبية الحكومة المشاركة في مؤتمر تحت مسمى" مؤتمر الحوار بين القطاع العام والخاص، المتفق اقامته في مدينة عدن.	ضعف متابعة مخرجات المؤتمر	تشكيل لجان مشتركة لمتابعة مخرجات المؤتمر بصفة دائمة وتحديد مهام واضحة لها.	الحكومة/ القطاع الخاص

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل المحور الثاني من هذه الورقة، وللمزيد من الاطلاع انظر إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

المحور الثالث:
بيئة الاستثمار في اليمن والحلول لسبل تعزيزها

تمثل السياسات الحالية للحكومة احد أهم أسباب طرد للرأس المال الوطني إلى الخارج والتي تمثلت في قصور الهيئة العامة للاستثمار من القيام بالمهام المناطة بها، مع وجود حوار مشترك وقنوات اتصال بين الحكومة والقطاع الخاص، للعمل المشترك، حيث تنص مواد الدستور اليمني: "العمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار والمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتوفير البيئة القانونية المناسبة لمواكبة القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته" .

لضمان الاستثمار التي تعمل على توفير الآليات التي تضمن للمستثمرين مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية والتي تتيح للمستثمر إمكانية التأمين على مشروعه لديها، واهمها المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار((MIGA والمؤسسات العربية والاقليمية التابعة لها وهي:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

1) خطوات سابقة لتهيئة بيئة الاستثمار في اليمن

- **إصلاحات مؤسساتية وتشريعية**

حاولت الحكومة اليمنية تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، فضلاً عن إصلاحات مالية وخصخصة بعض المؤسسات العامة بين عامي 2000 و2010م في سبيل تحفيز وتحسين بيئة الأعمال، وفق ما نصوص عليه الدستور اليمني، منه نص المادة (7) : "أن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع..." والمادة (10) التي تنص على :"ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني..."، كما التحقت الدولة في عضوية المنظمات العاملة في مجال الاستثمار والتي تعمل على حماية الاستثمارات، وتوفير المناخ الملائم لها. حيث أطلقت الحكومة منحة بولي لتنمية الإصلاح المؤسساتي، سعياً لتحفيز نشاط القطاع الخاص خارج دائرة الهيدروكربونات، اشتمل ذلك على عنصرين رئيسيين وهما: إصلاحات ضريبية لترشيد حوافز الاستثمارات الخاصة؛ إصلاح حقوق التسجيل والملكية،

حيث قامت الحكومة في عام 2008م بسن بعض الإصلاحات في سبيل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية، واعتمدت، على هذا الأساس، قانون التمويل الأصغر المصرفي في العام التالي، بحلول عام 2010م، كان سوق التمويل المصغر يقدم خدماته لما يزيد عن 51 ألف عميل ، لكن كل هذه الاصلاحات اصيبت بنكسه تلو الاخرى منذ 2011م، اثر ضعف الدولة وانهيار مؤسساتها مما اوجد اسوأ بيئة استثمارية على مستوى دول العالم ، وتوقف مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- **مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لسنة 2014م، حيث نص على تنشأ بموجبة لجنة عليا تسمى" اللجنة العليا للشراكة"، برئاسة مجلس الوزراء وعضوية الجهات ذات الاختصاص ويهدف هذا القانون إلى :

1- تنظيم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية وذلك على اسس توازن المصالح وتوزيع المخاطر والانصاف وضمان الحقوق والشفافية والعدالة والتنافسية

2- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وجذب تمويلات القطاع الخاص للوفاء بمتطلبات التمويل المستدام لمشاريع البنى التحتية

3- تنظيم عملية الاشراف والرقابة على اجراءات الشراكة وذلك لضمان سلامتها والحفاظ على المال العام والمصلحة العامة

4- خلق فرص لجذب التطورات والتكنولوجيا والابتكارات في مشاريع البنى التحتية

5- ضمان الحد من المخاطر البيئية وتعزيز التنمية المستدامة في التخطيط والتنفيذ لجميع مشاريع الشراكة

ينبغي اعادة احياء هذا المشروع من جديد مع اجراء تعديلات عليه بما

تتناسب مع المستجدات التي طرأت على بيئة الاستثمار في اليمن بعد 2015م، خاصة أنه:

- يوجد مسودة مشروع جاهز.
- وجود البرلمان في العاصمة عدن مما يسهل عرضه ومناقشته في اجندة اعماله
- انتهاز فرصة للقطاع العام والقطاع الخاص في اقامة شراكة حقيقة في بينهما.

• **إصلاحا القطاع المصرفي اليمني**

لقد مر القطاع المصرفي اليمني بعدة تحولات في تطوير بنيته منذ ما يقارب من عقدين بإجراءات عديدة لتطوير وإصلاح القطاع المصرفي، وقد سعى إلى إصدار مجموعة من القوانين التي أدت إلى تغييرات جذرية في العمل المصرفي في اليمن، ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى مرحلتين ما قبل 2015م وما بعدها، وذلك كالآتي:

مرحلة ما قبل 2015م	مرحلة ما بعد 2015م حتى الآن
اتسمت هذه المرحلة بإصلاحات شاملة للبيئة التشريعية للقطاع المصرفي متواكبة مع الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي	اتسمت هذه المرحلة بتغيرات عميقة ادت الى انقسام مالي تأثر بها قطاع الاعمال.
قوانين مصرفية: - قانون الصيرفة الإسلامية 1995م. - قانون إنشاء صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة 2002. - قانون محاربة غسيل الأموال 2003م. - قانون الخدمات المصرفية الإلكترونية 2006م. - قانون تأمين الودائع المصرفية 2008م. - قانون تمويل القروض متناهية الصغر 2009م. - قانون تعديل قانون المصارف الإسلامية2009م. - قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2010م. - قانون تعديل بعض مواد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2013م.	نقل مقر البنك المركزي: صدر قرار جمهوري رقم (119) لعام 2016م في 18/9/2016م بإعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ونقل مركز عملياته من صنعاء إلى عدن.
قانون البنك المركزي اليمني (2000م) الذي أعطى البنك المركزي اليمني الاستقلالية التامة للقيام بأعماله وتحقيق أهدافه.	- اسعار الصرف: اتخذ مجلس ادارة البنك يتخذ قرار بتاريخ 14 /8/ 2017م بإلغاء التعامل بسعر الصرف التأشيري للعملة المحلية الذي وضع في أواخر عام 2014م في ظل نظام الصرف المعوم المدار عند 250 ريال/ دولار، والتوجيه بإجراء كافة المعاملات المصرفية على قاعدة نظام الصرف المعوم الحر اعتباراً من 15 /8/2017م، مما تسبب في تدهور اسعار الصرف. - شحة السيولة: وخروج الدورة النقدية عن مسارها الطبيعي من تدفق الأموال في قنوات النظام المصرفي. - تجميد اموال المودعين: تعد تحدي حقيقي للقطاع المصرفي في فك تلك الحسابات بما يحفظ القيمة الحقيقة لتلك الودائع كما المحافظة على المراكز المالية للبنوك وسلامة النشاط الاقتصادي. - سعر الفائدة: أبقى البنك المركزي – عدن- على معدل الفائدة على الودائع كما كان علية قبل الحرب، بالرغم من إن معدل الفائدة أصبح سالباً بفعل ارتفاع معدلات التضخم عنه واستقر خلال السنوات المرحلة الثانية عند (15%)، بينما رفع معدلات الفائدة على الاوراق المالية التي استثمرت فيها البنوك في عام 2018م، بإجمالي 100 مليار ريال، والتي حددها بالنسبة لشهادات الايداع بمعدل 27%، ولودائع الوكالة بر بح يصل الي 23%، وللسندات الحكومية متوسط الاجل بمعدل فائدة 17%.

المصادر: 1- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، تقرير عام 2020م- عدن.
2- https://uabonline.org / تاريخ الاطلاع 9/10/2022م، 4:38م.

إن ما ورد في الجدول السابق يظهر بعض العوامل الطاردة للاستثمار أن نقاط الضعف أدت إلى ضعاف امكانية تحقيق فرص وانتهازها في استقطاب الاستثمارات المحلية والاقليمية والدولية بما فيها المحافظة على رؤوس الاموال الباقية في داخل البلد، فوفقا لتقرير أصدرته مؤسسة تشاتام هاوس" أن لكل دولار واحد يتم إنفاقه على المعونات لبلاد اليمن، هناك 2.7 دولار يخرج منها ( )

2) رؤية بحزمة سياسات واجراءات تساعد على تحسين بيئة الاستثمار في اليمن

وفقا لما تم تناوله واستعراضه بالتحليل لبيئة الاستثمار في اليمن، ومن اجل تحسين وتهيئة العوامل الجاذبة للاستثمار نقترح حزمة من الاجراءات يكون القطاع الخاص شريك فيها، وهي:

اجراءات تحسين بيئة الاستثمار يشترك فيها القطاع الخاص		
مؤشر تحسين بيئة الاستثمار	مؤشرات بيئة الاستثمار	الاجراءات
مؤشر المخاطر (PRS، وفيش)	تحقيق الاستقرار السياسي.	ضرورة بقاء الحكومة في البلد لضمان الاستقرار السياسي.
	الاستقرار الامني والحد من تدخل الجيش في السياسة، ومنع تجدد الصراع	العمل على المزيد من الخطط الامنية لتدعيم ركائز الاستقرار الامني التي تسعى الى الحد من تدخل الجيش في السياسة، ومنع من تجدد الصراع.
	سيادة القانون والنظام.	العمل على تقوية النظام القضائي بما يعزز من سيادة القانون والنظام من خلال اصلاح المنظومة القضائية.
	تحقيق تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الاستثمار.	سرعة تبني سياسات تصحيحية في القطاعات الاقتصادية لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بما ينعكس على الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية وبالتالي وتحسن جاذبية وضع الاستثمار.
مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية	تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لمزيد من الحوكمة.	العمل على محاربة الفساد من خلال تفعيل اكبر لهيئات ولجان الرقابة والمحاسبة الحكومية، بما يعزز الشفافية والمساءلة والديمقراطية.
المؤشرات المتعلقة بالتجارة	تحقيق فاعلية اكبر للحريات الاقتصادية	العمل على اعتماد موازنة عامة للدولة للسنوات القادمة يوضح فيها بنود الانفاق الحكومي في البنية التحتية. اعادة ضبط الاوعية الضريبية وفق ما ينص عليه القانون ومنع الجبايات والاتاوات التي تفرض على القطاع الخاص خارج القانون.
	قيام شراكة فاعلة مع القطاع الخاص وسهيل القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر	تشكيل لجان مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص في المجالات الضرورية ووضع رؤية مشتركة لشراكة مستدامة. اشراك القطاع الخاص في وضع السياسات واصدار القوانين واللوائح المرتبطة بالشأن الاقتصادي المشترك. تطور تكنولوجيا الإنتاج المحلي حال قيام الاستثمارات الأجنبية بنقل التكنولوجيا. الاستثمار الخاص في المناطق المستهدفة في المجالات التي تدعم حل الازمة الاقتصادية وبتسهيلات استثنائية. إعداد خطة عمل سريعة لدعم الصادرات وإزالة العوائق البيروقراطية. تشجيع تأسيس شركات مساهمة كبيرة في مجالات البنوك ومؤسسات الصرافة وتشجيع الاندماجات مجال اقامة محطات انتاج الطاقة خصوصا في مجال توليد الطاقة المتجددة. العمل على اقامة الشركات المساهمة لتنفيذ مشروعات كبيرة في مجالات البنية الاساسية الانتاجية والخدمية. العمل على إعادة تفعيل ودعم الهيئات الحكومية التي من شأنها تيسير التجارة الدولية. إعداد قائمة بمشاريع الاستثمارات ذات الأولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية، مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الاستثمارات القائمة حالياً. تعزيز اللامركزية والشراكة مع قطاع الاعمال في دعم الوسائل البديلة لزيادة الإنتاج في قطاع الطاقة. الالتزام بقوانين الدولة في تنظيم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المصدر: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081 تاريخ الاطلاع 12/10/2022م، 1:30م

الخلاصة:

أظهر تحليل المؤشرات المعتمدة عالميا للبيئة الاستثمارية في اليمن بأنها سيئة للغاية جنبا إلى جنب مع بقية الدول العربية، وأن هذه البيئة السيئة للاستثمار كانت نتاج تراكمات من التدهور وصعوبة جذب الاستثمارات الأجنبية منذ عام 2011م وازدادت صعوبة بعد 2015م حتى باتت بيئة طاردة للاستثمارات بما فيها رأس المال الوطني، وأيضاً بيئة غير قادرة على إعادة جذب رأس المال الوطني، بالإضافة إلى الشركات الأجنبية التي فضلوا الهروب من البلاد بحثاً عن بيئة استثمار أكثر أمناً، وكان لهذا الوضع آثار وتداعيات على كافة الانشطة الاقتصادية بسبب الطبيعة المترابطة التي تتسم بها بيئة النشاط الاقتصادي، مما أثر بدورة على بيئة الاستثمار المحلي واتجاهاته، وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ وصل الامر أن اصبح الاقتصاد اليمني في ذيل قائمة مؤشرات الاعمال العالمية.

إن هروب رأس المال الوطني بسبب الاضطرابات السياسية الناتجة عن اقتصاد الحرب واستفحال الفساد، مما يستدعي ضرورة إدارة ملف الاقتصادي وبالذات ملف الاستثمار، لذلك لابد من التعامل مع الجهود الرامية إلى وضع تدابير لتحسين بيئة الأعمال الوطنية على أنها أولوية محورية في سبيل جذب الاستثمارات من جديد إلى اليمن، وبدء عملية تعافي القطاع الخاص، وإصلاح بيئة الاعمال من قبل الحكومة والاستثمار في اليمن مع التركيز على العائد والحوافز التي سوف يتحصل عليها المستثمر في اليمن لتحفيز المستثمرين الحاليين من البقاء والحفاظ على مستويات الاستثمار الحالية في البلاد، وجذب رأس المال المغترب للاستثمار في داخل البلد، واعطاءه الضمانات اللازمة وفق القانون

الاستنتاجات:

من خلال عرضنا السابق نستنتج الآتي:

1- عدم وجود خطة وطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن لتصبح اكثر جاذبية لرؤوس الاموال اليمنية أولا والعربية والشركات العالمية ثانيا

2- تمثل السياسات الحالية في الحكومة احد أهم أسباب طرد للرأس المال الوطني إلى الخارج

3- حصول اليمن على تصنيف ائتماني سيادي قريبة من التخلف عن السداد مما تسبب في عدم ثقة المستثمرين في الاستثمار في اليمن

4- هناك عوامل طاردة للاستثمار تمثلت في نقاط ضعف اضعفت من امكانية تحقيق الفرص الاستثمارية وانتهازها في استقطاب الاستثمارات المحلية والاقليمية والدولية بما فيها المحافظة على رؤوس الاموال القائمة حالياً

5- اعادة جذب الاستثمارات ليست بالمهمة السهلة، فهي تستدعي ضمانات وحوافز لجذبها مع تهيئة بيئة استثمارية ملائمة

6- لا توجد خطة باعتماد قائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية في البلد.

7- الانقسام المالي في الجهاز المصرفي قد هوى اليمن الى ذيل القائمة مع بقيت المؤشرات

8- خرجت اليمن من مؤشر الحرية الاقتصادية بينما جاءت في ذيلة القائمة في مؤشرا قياس مخاطر الدول وفيتش، والمؤشرات البيئة القانونية والتشريعية

9- عدم تفعيل مشاركة القطاع الخاص كخطوة أولى نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص وفق مشروع قانون الشراكة لعام 2014م، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والقطاع الخاص في واشنطن

10- ضعف تحسين بيئة الاعمال الحالية لإعادة جذب رأس المال الوطني والشركات الأجنبية للاستثمار في اليمن

11- مخاطر تجدد الصراع في اليمن مع انهيار الهدنة امر يقلق المستثمرين الباحثين عن ملاذ امن وبيئة مناخية تتسم بالاستقرار، كما ان الانقسام المالي في الجهاز المصرفي قد هوى اليمن الى ذيل القائمة مع بقيت المؤشرات

التوصيات:

ولقد خرجت الورقة بعدة توصيات كان اهمها الآتي:

1- العمل على اعداد الاستراتيجية الوطنية لتحسين بيئة الاستثمار في اليمن لتصبح اكثر جاذبية لرؤوس الاموال اليمنية والعربية والشركات العالمية

2- تشكيل مجلس تنسيقي وطني لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال تحدد له لائحة تنظيمية وأهداف ومهام.

3- سرعة تبني الحكومة لسياسات جاذبة للرأس المال الوطني والعربي والشركات الاجنبية للاستثمار داخل اليمن

4- الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمرًا ضروريًا في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية ، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

5- تثبيت أسس الحوكمة واقفال ابواب الفساد وتجذره في مؤسسات الدولة وهيئاتها، مما يفضي إلى تطبيق سيادة القانون، وبالتالي بيئة تنظيمية جيدة للغاية

6- سرعة اعداد خطة عمل باعتماد قائمة بالمشاريع الاستثمارية ذات الاولوية التي يمكن أن تزيد من فعالية القطاعات الحيوية في البلد

7- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، كخطوة أولى نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص وفق مشروع قانون الشراكة لعام 2014م، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والقطاع الخاص في واشنطن

المصادر والمراجع

1- تقييم الوكالات للاستجابة الانسانية لازمة اليمن، يوليو2022م، اليمن

2- حلقة النقاش السادسة، مصفوفة الأولويات والسياسات والإجراءات العاجلة للتخفيف من حدة الازمة الاقتصادية في المناطق المحررة، الرابطة الاقتصادية، عدن، نوفمبر،2021م

3- اسراء جعفر، وهيفاء مقطري، هروب رؤوس الاموال من اليمن، ورقة سياسة عامة، مدرسة السلام، 2022م

4- نشرة المستجدات الاقتصادية – وزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي، عدن، فبراير 2019.

5- المستندات الاقتصادية والاجتماعية- العدد(51) اغسطس 2019م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

6- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت

7- التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ، تقرير عام 2020م- عدن

8- https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/5940

9- https://webcache.googleusercontent.com

10- https://webcache.googleusercontent.com

11- https://www.egypt.gov.eg/Services/DBusiness/Arabic/define.htm

12- https://www.sis.gov.eg/section/127/5481?lang=ar

13- https://uabonline.org/

14- https://moit.gov.ye/moit/a

15- https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8081

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

آثار توقف دفع الأجور في اليمن

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ تعد مشكلة وقف دفع الأجور في اليمن منذ حوالي عشر سنوات من أخطر التحديات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي تواجه البلاد والتي هي جزء اساسي من الازمة الاقتصادية الوخيمة التي تعصف بالبلاد

بدأت الأزمة بشكل واضح منذ اندلاع الصراع في 2014 واشتداد الأزمة الاقتصادية، حيث توقفت السلطات في معظم المناطق عن دفع الرواتب بشكل منتظم مما أدى إلى تفاقم معاناة ملايين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص

وقف أو سوء انتظام صرف الأجور له آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة منها :

1. آثار اقتصادية

لعل اهم الاثار الاقتصادية لتوقف دفع الاجور منذ بداية الحرب هي:

• تراجع القوة الشرائية في الاقتصاد حيث يؤدي توقف صرف الأجور إلى انخفاض كبير في القدرة الشرائية للأفراد مما يؤثر سلباً على الاقتصاد ويؤدي إلى انكماش في الأسواق

• زيادة معدلات الفقر حيث يعتمد العديد من الأفراد والأسر على الأجور كدخل رئيسي ووقف صرفها يمكن أن يدفع بهم إلى تحت خط الفقر

• توقف النشاط الإنتاجي في قطاعات مهمة في النشاط الاقتصادي ووقف استلام الاجور تسبب في عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية فقد يتأثر الأداء العام في النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاع العام

■ تدهور جودة الحياة ادى عدم صرف الأجور إلى صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة مما يؤثر على رفاهية الأفراد

2. آثار اجتماعية وانسانية و منها :

• زيادة معدلات البطالة فقد ادى توقف الأجور لفترات طويلة إلى اضطرابات في سوق العمل واستقالات أو تسريح جماعي وبالتالي خسران الدخل

• تفاقم الاضطرابات الاجتماعية وانتشار احتجاجات وإضرابات وزيادة في معدلات الجريمة نتيجة الضغوط الاقتصادية

• تدهور جودة الحياة فقد ادى عدم صرف الأجور إلى صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة مما يؤثر على رفاهية الأفراد

• بروز ازمة انسانية خطيرة والتي تعد أخطر ازمة انسانية يمر بها العالم حاليا واحد اسبابها توقف صرف الاجور

3. آثار سياسية واهمها:

• فقدان الثقة بالحكومة حيث تراجعت ثقة المواطنين في قدرة الدولة على إدارة الموارد المالية

• زيادة الضغوط الدولية على الحكومة بسبب الازمة الاقتصادية وعدم قدرة الدولة الحصول على مساعدات من المؤسسات الدولية والدول الأخرى

للتخفيف من هذه الآثار يجب على الحكومة الإسراع في إيجاد حلول مالية مثل إعادة هيكلة الميزانية والحصول على دعم خارجي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

■ الحلول الممكنة:

1. إعادة توحيد المؤسسات المالية من خلال توحيد البنك المركزي لضمان إدارة أفضل للإيرادات عبر حوار بين عدن وصنعاء وبوساطة اقليمية ودولية

2. زيادة الإنتاج المحلي وإعادة تشغيل قطاعات النفط والغاز لتعزيز الإيرادات

3. الضغط الدولي من خلال استخدام الدعم الدولي لإلزام الأطراف المتصارعة بإعادة صرف الرواتب

4. تعزيز الشفافية عبر مكافحة الفساد وضمان تخصيص الموارد للأولويات

إن إنهاء هذه الأزمة يتطلب احلال السلام الشامل إرادة سياسية حقيقية تساعد في حل المشاكل السياسية وجهود جماعية من الداخل والخارج حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي دون ضمان حقوق الموظفين وتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة